خطاب إلى الغرب

رؤية من السعودية

إعداد
مجموعة من العلماء والمثقفين السعوديين

© دار غيناء للنشر، ١٤٢٤هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
مجموعة من العلماء والمثقفين السعوديين
خطاب إلى الغرب ـ رؤية من السعودية./ مجموعة من العلماء والمثقفين السعوديين ـ الرياض ، ١٤٢٤هـ
٣٢٤ص، ١٤,٥×٢١سم
ردمك: ٩٩٦٠-٩٤٥٤-١-٣
١ـ الإسلام والغرب   ٢ـ الثقافة الإسلامية   ٣ـ الدعوة الإسلامية
أ. العنوان
ديوي ٢١٤,٩٤   ١٤٢٤/٥٨٠١
رقم الإيداع: ١٤٢٤/٥٨٠١
ردمك: ٩٩٦٠-٩٤٥٤-١-٣



غَيناء للنشر
Ghainaa Publications

الرياض ـ ت: ٢٢٩٥١١٩ ـ ف: ٢٢٩٥٠١٩
ghainaabook@hotmail.com

الطبعة الثانية
١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكــر

تتقدم وكالة غيناء للدراسات والإعلام بعظيم الشكر والامتنان لمعالي الشيخ **صالح بن عبدالعزيز بن محمد آل الشيخ** ـ وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ـ على رعايته لهذا الكتاب ومتابعته لمراحل إعداده، منذ كان فكرة في عقله ووجدانه.. حتى غدا حقيقة وواقعاً وشاهداً.. لقد كان معاليه مؤيداً للخطوات.. مباركاً للجهود، داعماً للتوجهات.. فكانت كلماته معيناً على الإصدار.. وتوجيهاته دافعاً للاكتمال.. وتأييده محفزاً على الإنجاز.. نسأل الله تعالى أن ينفع به الإسلام والمسلمين، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

المشاركون في الإصدار

استغرق هذا الإصدار الكثير من الجهد والوقت، إذ هو نتاج عمل فريق من العلماء والمثقفين والسياسيين الذين أسهموا جميعاً فيه ليظهر بصيغته الحالية، وقد مر هذا المشروع بمرحلتين أساسيتين قبل أن يرى النور وهما:

المرحلة الأولى: الإعداد

فقد أعد الأستاذ **إبراهيم بن عبدالرحمن البليهي** الفصلين الأول والثاني، كما أعد مادة الفصل الثالث (المسلمون والإرهاب) كل من الشيخ الدكتور **سلمان بن فهد العودة**، والشيخ **عبدالعزيز بن محمد القاسم** والشيخ الدكتور **سعد بن مطر العتيبي**، وأعد الدكتور **عبدالله بن فهد اللحيدان** مادة الفصل الرابع الذي هو بعنوان (المملكة العربية السعودية والإرهاب). أما الفصل الخامس (الوهابية: المرجع والتاريخ والممارسة) فقد أعد مادته كل من الأستاذ الدكتور **ناصر بن عبدالكريم العقل**

والأستاذ الدكتور **محمد بن عبدالله السلمان**. وأعد مادة الفصل السادس حول (التعليم الديني في المملكة العربية السعودية) كل من الأستاذ الدكتور **محمد بن معجب الحامد** والدكتور **زيد بن عبدالمحسن الحسين**. وأعد مادة الفصل السابع عن (تعليم المرأة وعملها في المملكة العربية السعودية) كل من الدكتور **عبدالله بن وكيل الشيخ** والدكتورة **نورة بنت خالد السعد** والدكتورة **الجوهرة بنت محمد العمر**. كما أعد مادة الفصل الثامن عن (حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية) الأستاذ الدكتور **عبد الرحمن بن زيد الزنيدي** والأستاذ **عبد الرحمن بن إبراهيم الرسي**، أما الفصل التاسع (الجهاد والسلام) فقد أعد مادته الأستاذ الدكتور **عبدالله بن محمد المطلق** والأستاذ الدكتور **عبدالله بن إبراهيم الطريقي**، وأعد الفصل العاشر حول (المؤسسات الخيرية في المملكة العربية السعودية) كل من الدكتور **ماجد بن عبدالعزيز التركي** والدكتور **خالد بن عبدالرحمن العجيمي**، وأعد الدكتور **عبدالوهاب بن ناصر الطريري** مادة الفصل الحادي عشر عن (المعابد غير الإسلامية في الجزيرة العربية).

المرحلة الثانية: الصياغة

وقد تولى كل من الأستاذ **إبراهيم بن عبدالرحمن البليهي** والأستاذ الدكتور **محمد بن سعود البشر** دمج البحوث والمقالات التي تناولت كل محور من محاور الإصدار وإعادة صياغتها بأسلوب متسق وبمنهجية مُطَّردة انتظمت كل فصوله ومضامينه ليخرج متماسكاً في بنائه المنهجي ومنسجماً في الأسلوب والعبارة مع الاجتهاد قدر الإمكان بأن لا يحصل أي خلل في المضمون.

و**دار غيناء للنشر** تتقدم لجميع الباحثين الذين شاركوا في الإعداد والصياغة وكل من أسهم في المراجعة الشرعية واللغوية والسياسية والعلمية بالشكر وعظيم الامتنان لإسهامهم الفاعل حتى يخرج هذا المشروع إلى النور في وقت تزداد الأهمية الموضوعية والظرفية لصدوره، كما تؤكد الدار أنها هي وحدها المسؤولة عما يترتب على الحذف أو الإضافة أو إعادة الصياغة.

وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه والحمد لله على كل حال.

الفهرس

المقدمة ١٢

القسم الأول

١ـ دعوة للتواصل من أجل التفاهم المشترك ١٦

دوائر العقل الغربي ٢٣

ثنائية الحب والكره للسياسة الخارجية ٢٧

استراتيجية الكره والمنابذة ٢٩

صدام الحضارات أم تصادم الأهواء؟ ٣١

حتمية استعادة احترام المبادئ والقيم ٣٩

٢ـ الإرهاب: المفهوم والتاريخ والأسباب ٤٣

المفهوم المتلون ٤٣

لماذا أحداث ١١ سبتمبر فقط؟ ٤٥

نشوء التنظيمات الإرهابية ٤٩

٣ـ المسلمون والإرهاب ٥٧

مدخل ٥٧

الإسلام أسس مبادئ السلام ٥٩

من أهداف الجهاد في الإسلام : تأسيس الأمن ودفع الفتن ٦٣

الإسلام والقتال ٦٥

الدين في مفهوم المسلمين ٦٨

الإنسان العالمي ٧٣

الموقف من الحرب ضد الإرهاب ٧٤

العالم ومشكلة الإرهاب ٧٦

الأسس المشتركة لحوار الحضارات ٧٩

القسم الثاني

٤ـ المملكة العربية السعودية والإرهاب ٨٦

مدخل ٨٦

المطالبة بحل القضايا الدولية المعلقة ٩١

إبرام المعاهدات الأمنية الدولية لمحاربة الإرهاب ٩٥

تفعيل الدين كأفضل السبل لمحاربة التطرف والإرهاب ٩٩

معاقبة من ثبت تورطهم بأعمال إرهابية ١٠١

محاربة الفقر وتشجيع التنمية ١٠٣

المطالبة بنظام دولي واقتصادي عالمي جديد ١٠٧

٥ـ الوهابية: المرجع والتاريخ والممارسة ١١٢

الدعوة الوهابية: التاريخ والمرجع ١١٢

الدعوة الوهابية وبناء الدولة السعودية ١١٣

بواعث قيام الدعوة الوهابية وأهدافها الكبرى ١١٤

الانتشار بالإقناع وليس بالإخضاع ١١٧

آثار انتشار الدعوة في العالم الإسلامي ١١٩

تنوع الاتجاهات الإسلامية ١٢٠

الوهابية: التقويم الجائر ١٢٢

الوهابية وشبهة علاقتها بالتنظيمات المسلحة ١٢٤

المراكز الإسلامية في الغرب: نموذج الدعم للمنهج المعتدل ١٢٧

لماذا ظهرت نزعات الغلو في البلاد الإسلامية؟ ١٢٩

٦ـ التعليم الديني في المملكة العربية السعودية ١٣٥
مدخل ١٣٥
الهجمة على التعليم الديني ١٤١
محتوى مناهج التعليم الديني ودعوى الإرهاب ١٤٢
التهم الموجهة للتعليم الديني والرد عليها ١٥٣
التدخل في أمور التعليم في دولة أخرى هو تدخل في سيادتها ١٥٥
محدودية تأثير التعليم ١٥٨
انحراف قلة من الملتحقين بالتعليم لا يعني خلل التعليم ذاته ١٦٠
مدارسنا بيئة تربوية آمنة مقارنة ببعض المدارس الغربية. ١٦٢
العنف والتطرف في المنطقة سببه سياسي غير ديني وغير تعليمي ١٦٤
الهجوم على التعليم الديني مخالف لاحترام الحريات والأديان ١٦٤
اتهام أمريكا للتعليم في المملكة إخلال بواجب الصداقة بين البلدين ١٦٥
لو لم يكن التعليم الديني داخل المؤسسات النظامية لكان خارجها ١٦٧
لماذا إلغاء التعليم الديني الإسلامي دون غيره من الأديان؟ ١٦٩
الموقف من تطوير المناهج ١٧٥
٧ـ تعليم المرأة وعملها في المملكة العربية السعودية ١٧٧
التطور التاريخي لتعليم الفتاة في المملكة العربية السعودية ١٨٢
التعليم الرسمي للفتاة السعودية ١٨٤
فلسفة فصل تعليم البنات عن تعليم البنين ١٨٨
مزايا التعليم المنفصل ١٩٣
التعليم المنفصل يوسع للمرأة فرص العمل ١٩٧
المرأة السعودية والمشاركة في سوق العمل ٢٠٢
٨ـ حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية ٢٠٥
رؤية المملكة لحقوق الإنسان ٢٠٧
الخصوصية في مجال حقوق الإنسان ٢٠٩
القضاء في المملكة وحقوق الإنسان ٢١٤
نظم جديدة أصدرتها المملكة لحماية حقوق الانسان ٢١٧
٩ـ من أهداف الجهاد إقرار السلام ٢٦٧
الإسلام يعتبر القتل شديد البشاعة ٢٦٧
الإسلام هو داعي السلام ٢٧٠
السلام في علاقات المسلمين بغيرهم ٢٧١
الجهاد وسيلة إلى السلام ٢٧٢
الجهاد شرع أولاً لدفع الظلم والعدوان ٢٧٥
البر بغير المسلمين ٢٧٧
مبدأ الوضوح وتحريم الغدر ٢٧٩
تعدد مجالات الجهاد وتنوعها ٢٧٩
من مقاصد الجهاد ٢٨٤
الاختلاف عنصر حتمي في الحياة البشرية ٢٨٦
معوقات في طريق السلام ٢٩٠
١٠ـ المؤسسات الخيرية في المملكة العربية السعودية ٢٩٣
مدخل ٢٩٣
قاعدة العمل الخيري عند المسلمين ٣٠٦
طبيعة عمل المؤسسات الخيرية السعودية ٣٠٨
١١ـ المعابد غير الإسلامية في الجزيرة العربية ٣١٠
مدخل ٣١٠
إجابات حول عدم وجود معابد غير إسلامية في الجزيرة العربية ٣١٢

شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية منعطفاً جديداً في العلاقات الدولية والإنسانية، وبخاصة بين الولايات المتحدة ودول العالم الإسلامي، وقد أسهمت المؤسسات السياسية والثقافية والدينية في الغرب في رسم الملامح الرئيسة لهذه العلاقة وهي الصورة التي رسختها وسائل الإعلام الأمريكية على وجه الخصوص، وقامت بدور كبير في الترويج لكثير من المفاهيم السلبية، والمصطلحات الخاطئة، والشبه المتكررة تجاه الثقافة الإسلامية على مستوى الشعوب والحكومات والقيادات والنظم المختلفة. وقد كان للمملكة العربية السعودية نصيب كبير من هذا التوجه لأسباب معلومة، جعل مثل هذه المؤسسات تضع الإسلام والمملكة وشعبها وقيادتها ونظمها في دائرة العلاقات التي تحتاج إلى تصحيح ومراجعة.

ونحن في الوقت الذي ندين فيه بشدة ما حدث في مدينتي نيويورك وواشنطن وقبله وبعده في الرياض، ونيروبي ودار السلام، وبالي ونعتبر ذلك من الأعمال التي حرمها الإسلام، والتي تهدد الأمن والسلام للإنسانية، إلا أن لدينا قناعة راسخة يشاركنا فيها كل العقلاء في الولايات المتحدة وخارجها أن الحدث ينبغي أن يعالج بموضوعية وتجرد، وألا تتسع مضاعفات تأثيره لتشمل دولاً وحكومات وشعوباً ونظماً توضع جميعها في قائمة من يحتاج إلى تصحيح ومراجعة بدعوى محاربة الإرهاب، ويقرر ذلك كله أفراد أو مؤسسات واقعة تحت نفوذ واقع لا يراعي الحق أو المصلحة قد يقود المجتمعات إلى دوامة القلق والحرمان، مما يهيئ بيئة للكراهية ويقود إلى صراع لا يمكن لأحد أن يتنبأ بعواقبه.

لقد كانت المملكة العربية السعودية أكثر الدول معاناة بسبب ما حدث في نيويورك وواشنطن، وامتدت آلامها لتشمل التعرض لدين الدولة ومؤسساتها السياسية والاجتماعية والتربوية، نتيجة القراءة الخاطئة وغير العادلة للأحداث، وهو ما دفعنا إلى أن نتقدم بهذا الكتاب لمخاطبة العقل الغربي المفتوح الذي يقيم رؤاه وأفكاره ومواقفه على الحوار الموضوعي والإقناع. إننا ونحن نتقدم بهذا الخطاب إلى الشعوب الغربية عموماً وإلى الشعب الأمريكي على وجه الخصوص لنعلم أن هذه الشعوب تتشوق إلى الحقيقة، إذ إن حياتها قائمة على المعلومة الصحيحة، والفكرة الموضوعية، والحوار الهادف بغية الوصول إلى الحقيقة التي هي غاية العقلاء والمنصفين. ونحن في هذا الخطاب نعرض لأهم القضايا التي أثارتها المؤسسات السياسية والفكرية والإعلامية في الولايات المتحدة تجاه منهج المملكة العربية السعودية والثوابت التي قامت عليها وتأسست، وهو المنهج الوسطي المعتدل الذي سيجد فيه القارئ المنصف الفرق الكبير بينه وبين ما يثار حوله من مفاهيم وتصورات هي أبعد ما تكون عن حقيقته.

القسم الأول

١ـ دعوة للتواصل من أجل التفاهم المشترك

٢ـ الإرهاب : المفهوم والتاريخ والأسباب

٣ـ المسلمون والإرهاب

دعوة للتواصل من أجل التفاهم المشترك

هذا الخطاب الموجَّه إلى الغرب وخصوصاً للأمريكيين يستهدف إزالة سوء الفهم مع الإجابة على بعض التساؤلات التي أثيرت مؤخراً في وسائل الإعلام الغربية، فالغرب هو الأقرب إلينا نحن المسلمين ولكنه الأكثر إساءة لفهمنا وفهم ديننا، وهذا أيضاً يتفق مع المألوف من أحوال البشر. فأكثر ما يحصل من سوء التفاهم يكون بين من تجمعهم قواسم مشتركة، فالقرب يؤدي إلى الاحتكاك وكلما قويتْ القواسم المشتركة وتزايد القربُ اشتدَّ الاحتكاك، وهذا ملحوظ داخل الحضارة الواحدة أو بين الحضارات المتقاربة. ومثلما تحتدم الصدامات داخل الدين الواحد أو الحضارة الواحدة فإن ذلك ليس بسبب اختلاف القيم وإنما لأن كل اتجاه أو مذهب أو طرف يدعي بأنه يمثل القيم المشتركة تمثيلاً أفضل أو أن الآخر قد انحرف عنها انحرافاً خطيراً، فكذلك أيضاً قد تؤدي القواسم المشتركة بين الحضارات المتقاربة إلى التنافر والصدام بدلاً من أن تكون سبباً للتعاون والوئام، ليس لوجود اختلافات جذرية في القيم والمفاهيم وإنما لأن كل حضارة من الحضارات

المتشاركة في القيم تدعي أنها هي التي تمثل القيم وتُجسد المفاهيم وأنها الأصح والأكمل.

لذلك فإن واجب العدل المنطلق من الدافع الديني والأخلاقي ـ ونحن في عصر البحث العلمي والتحقُّق ـ يقتضيان التخلي عن موقف الصدام الخاطئ بين المسلمين والغرب ليحل مكانه التفاهم الذي يقوم على الانفتاح في الرأي والموضوعية في البحث والإخلاص للحق. فإذا صلحت النوايا وزالت الحواجز المصطنعة فإنه من السهل أن نتفاهم. فنحن المسلمين نلتقي مع النصارى واليهود بأننا جميعاً نؤمن بالله وكتبه ورسله واليوم الآخر ونؤمن بالحساب وبالجنة والنار ونؤمن بكرامة الإنسان وأهليته للمسؤولية وحقه في الحرية والاختيار، كما نؤمن بالمساواة والعدل وفضائل الأخلاق ونتفق في أغلب القيم، ولولا أهواء السياسة لكان المسلمون والنصارى واليهود أشد الأمم تقارباً وانسجاماً.

إن المسلمين يؤمنون بإبراهيم وموسى وعيسى وبجميع الأنبياء كما يؤمنون بالتوراة والإنجيل وغيرهما من الكتب السماوية ويُبَجلون كلَّ الرسل ويصلُّون عليهم ويقتدون بهم ويحبونهم بدون استثناء، ولكن بعض النصارى بتأثير الصَّد المتواصل لا يؤمنون بخاتم الأنبياء ولا يعترفون بالقرآن. ولا يكتفون بهذا الإنكار وإنما يوجهون الكثير من التهم والشبهات

التي لا تقوم على أي سند موضوعي. ويعود هذا التنافر المصطنع إلى تحريض بعض الفئات التي تستفيد من سوء التفاهم. فأفراد هذه الفئات هم الذين يدفعون الأمور نحو الأسوأ. ولكن على الرغم من كل الركام الذي خلَّفه الصدُّ المتواصل والتشويه المتعمَّد فإنه مازال بالإمكان إزالة أسباب الجفوة المفتعلة والالتقاء على الإيمان بالله ومحبة الخير وكراهية الشر والسعي نحو الخير العام للبشرية جمعاء، فالحقائق مهما حُجبتْ يمكن أن تنجلي إذا صَدَقَ العزمُ وصلحت النيات.

وعلى الرغم من تراكم سوء الفهم إلا أنه مع الانفتاح الثقافي الغربي وبزوغ العقل العلمي كان المفترض زوال ذلك الركام، غير أنه ربما ساهم تعدُّد أسماء الأديان السماوية في ترسيخ سوء الفهم وأدى إلى القطيعة وخلق الأوهام، وهذا يستوجب التأكيد على تقارب الرسالات الإلهية، فالأديان السماوية التي نزلت من عند الله هي بصورتها الصافية كلها تحمل اسم (الإسلام). فهذه التسمية في الأصل ليست محصورة بختام الرسالات الإلهية وإنما هي عامة لكل ما جاء به الرسل من عند الله. وهذا ليس استنتاجاً وإنما جاءت به آيات كثيرة في القرآن الكريم ولكن لعدم التوسع في نشر مثل هذه المعلومة الأساسية وبقائها غائبة عن أذهان عامة الناس وربما الكثير من خاصتهم فقد حصل هذا الالتباس الخطير ونتج عنه سوء الفهم المضلل. إن هذا يقتضي إيراد بعض الآيات

التي تؤكد هذا المعنى بوضوح من مثل قوله تعالى: **﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿١٢٧﴾ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ وفي الآية الأخرى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ #١٣٠#) إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٣١﴾ وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلاَ تَمُوتُنَّ إَلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾، وفي آية أخرى يقول الله: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴿٨٣﴾ قُلْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَالنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴿٨٤﴾ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِيناً فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾، ويقول تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا﴾، وفيه: ﴿فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ اللَّهِ آمَنَّا بِاللَّهِ وَاشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾، وفي آية أخرى: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي قَالُوا آمَنَّا وَاشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ﴾، وفي القرآن حكاية عن فرعون أنه قال حينما أدركه الغرق: ﴿لا إِلَهَ إِلاَّ الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾. وفي قصة موسى: ﴿وَقَالَ مُوسَى يَا قَوْمِ إِن كُنتُمْ آمَنتُم بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ﴾. ويقول في القرآن: ﴿﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ**

مِن قَبْلِهِ هُم بِهِ يُؤْمِنُونَ #٥٢#) وَإِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ قَالُوا آمَنَّا بِهِ إِنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّنَا إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلِهِ مُسْلِمِينَ﴾.

وهكذا كان القرآن شديد التأكيد والوضوح على أن الإسلام أسمٌ لكل الأديان التي نزلت من عند الله، ولكن لما كانت رسالة محمد بن عبد الله هي ختام الرسالات الإلهية فإنها تتضمن كل الرسالات السابقة لكن أياً من الرسالات السابقة لا تتضمن الرسالة الخاتمة. إنها ـ بالنسبة للأديان الأخرى وكلها سابقة لها وهي ختامها وتمامها ـ تشبه إعادة الصياغة مع الاحتفاظ بالجوهر وإجراء التنقيح وإضافة فصول اقتضاها التطور الحضاري، فهي الصيغة النهائية لدين الله إلى أن تقوم الساعة.

ولتقريب المعنى حول وحدة الرسالات السماوية وختامها الإسلام نقول : بأن الله تدرَّج بالبشرية بما يتلاءم مع وعيها الثقافي وتطورها الحضاري، وجاء القرآنُ ليكون ختام الرسالات الرسالة الخاتمة فهو الوحي الإلهي في شكله النهائي لأن رسالة الإسلام تشتمل على الرسالات السابقة كما نزلتْ من عند الله وتزيد عليها تعاليم كثيرة وعبادات متنوعة وشريعة مفصلة تناسب التطور البشري الذي تحقق عبر المسيرة الحضارية. وهي باعتبارها ختام الرسالات ليست مجرد وصايا أو حكايات تختلف من ناقل لآخر وتظهر فيها الاجتهادات والصياغات البشرية وإنما تقوم الرسالة الخاتمة على القرآن وهو وحيٌ من

الله مكتوبٌ وموثَّق من يوم نزوله بمنتهى الصرامة والدقة ولم يدخل فيه أي اجتهاد بشري فهو بمثابة دستور عام موثوق كل الثقة بأنه من عند الله فهو لا يشبه كلام البشر لا في المضمون ولا في البناء. إنه كلامٌ تقشعرُّ له الأبدان وتخشع به القلوب وتتسامى بتأثيره النفوس فإذا تحقَّق الالتزامُ به فإنه يكفل للإنسانية سعادة الدنيا وسعادة الحياة الأبدية. وهو نصٌّ عظيم في معناه ومعجزٌ في مبناه ولكن الذي لا يقرؤه باللغة العربية لن يتذوق نصَّه المعجز ولن يجد تأثيره العجيب. لذلك فإن الذي لم يجرب التعايش مع القرآن مقروءاً أو مسموعاً لا يستطيع أن يتصوَّر تأثيره العظيم وعذوبته الأخَّاذة.

ومن الأحداث الهامة ذات الدلالة على التقارب بين المسلمين والنصارى واشتراكهم في الكثير من القيم أنه في زمن النبي عليه السلام دارت معركة بين الفرس والرومان انتصر فيها الوثنيون الفرس فأنزل الله آيات مازالت تُتْلى ومازال المسلمون يقرأونها ليل نهار ليبشر المسلمين ويُطمْئنهم بأن الانتصار الوثني ليس إلا انتصار مؤقتاً وبأن النصارى سوف ينتصرون عليهم بعد بضع سنين : **﴿آلم غُلِبتِ الرومُ ﴿٢﴾ في أدْنَى الأرْضِ وَهُم مِّنْ بَعْدِ غَلبِهِمْ سيَغلبُونَ ﴿٣﴾ في بِضْعِ سِنِينَ للَّه الأمْرُ مِن قَبْل ومِنْ بَعْدُ وَيَوْمئِذٍ يَفْرَحُ المُؤمنُونَ ﴿٤﴾ بِنَصْرِ اللَّهِ ينصُرُ مَن يَشَاء وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴿٥﴾ وَعْدَ يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ**

﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ﴾. وقد تحقَّق ذلك فعلاً وهذه الحادثة تؤكد القرابة بين المسلمين والنصارى واشتراكهم في الاتجاه إلى الله كما أنها إحدى معجزات الرسول لأن البشارة قد تحققت فعلاً.

وفي القرن العشرين حين قامت المواجهة مع الإلحاد الذي كان يروج له وينشره الاتحاد السوفييتي والمعسكرُ الماركسي وقف المسلمون والنصارى صفاً واحداً ضد ذلك المد الإلحادي، وقد انحاز المسلون لصف الغرب النصراني في تلك المواجهة الطويلة رغم المظالم التي لحقتْ بهم من بريطانيا التي زَرَعَتْ إسرائيل في قلب بلاد الإسلام ومن الولايات المتحدة الأمريكية التي ارتبطتْ استراتيجيا بإسرائيل ودعمتها دعماً مطلقاً ودافعت عنها مثلما تدافع عن نفسها، ورغم كل ذلك فإن جامع الإيمان بالله قد وحَّد المسلمين والنصارى للوقوف ضد الزحف الإلحادي الذي كان في ذروة نشاطه.

وبهذا يظهر أن العداوة التي أظهرها المنتفعون والقادة وأهل النفوذ النصارى للإسلام خلال العصور والتي بلغت ذروتها في الحروب الصليبية والتي عادت إلى الظهور هذه الأيام ليس لها أسبابٌ موضوعية وإنما هي من نتاج الأهواء والمصالح الدنيوية العاجلة. ولأننا نثق بأن الشعب الأمريكي والشعوب الغربية تحرص على الحقيقة ويسوؤها حجب الحقائق أو تشويهها أو تزييف الوعي أو تضليله فهي في السابق قد أُعطيتْ

عن الإسلام والمسلمين معلومات غير صحيحة ونعتقد أن هذه الشعوب سوف تتقبَّل الحقائق إذا هي قُدِّمَتْ لها فإننا قد توجهنا إليها بهذا الخطاب الذي نرجو أن يكون فاتحة حوارات بناءة وتواصل مستمر ولقاءات موسَّعة من أجل التعاون على الخير والإلتزام بالحق والاتفاق على التعايش والسعي نحو المزيد من التلاقي والإخاء.

دوائر العقل الغربي

إن هذا العصر الذي يُفترض أن تقوم فيه الأحكام والآراء على البحث العلمي والاستقصاء النزيه وتتوفر فيه وسائل الاتصال بشكل مدهش كان المفترض أن يكون عصر التسامح والتآخي وزوال الجهالات والتخلي عن الأحكام المسبقة، لكن بعض النافذين لا يريدون للشعوب أن تلتقي، لذلك جرى استغلال هذه الإمكانات والتطورات العلمية والتقنية الهائلة ـ فيما يتعلق بالإسلام والمسلمين ـ لحجب الحقائق وليس لكشفها وإخفاء المظالم وليس لتعريتها فازداد التشويه بدلاً من حصول التصحيح وبقيت الصورة المقلوبة عن الإسلام والمسلمين كما هي رغم التغير الهائل الذي طرأ على العقل الغربي. ولكننا نحن المسلمين نعترف بأننا نتحمَّل جزءاً من المسؤولية عن سوء الفهم لأننا كنا نتوهَّم أن الحقائق واضحة وأن وضوحها يكفي بنفسه عن أي توضيح، وقد

اكتشفنا الآن هذا الخطأ الاستراتيجي الذي أضاع علينا الكثير من الحقوق وجلب لنا الكثير من المآسي، فالحق لا يقدم نفسه وإنما لا بدَّ له من أحد يُقَدمه، فليس أوضح من قضايا الإيمان بالله ومع ذلك أرسل الله الرسل.

لقد ثارت أوربا على اختناقات العصور الوسطى فخرجت من وصاية السلطة وانفكَّتْ من البرمجة المغلقة وبذلك التحرر الشامل والإنطلاق الواسع تمكّنَتْ من إبداع العلوم وانتاج الأفكار وطوَّرت المؤسسات والنظم والقوانين وابتكرت التقنيات وآليات العمل واكتشفت إمكانات الإنسان وراحت تحرره من القيود ومن الأحكام المسبقة ودفعته إلى التفكير المستقل واستثمرتْ الإمكانات الإبداعية إلى أقصى الحدود فأتت بالعظيم الباهر، **لكن منطقة واحدة بقيتْ مظلمة في العقل الأوربي هي: العلاقة مع الإسلام والمسلمين. فهذه المنطقة لم تتحرر من ركام الماضي ولم تُسَلَّط عليها أضواء العقل ولم تتعرَّض لأي تحليل موضوعي بل بقيت كما هي مغلقة ومطمورة بركام التشوية الطويل.** ففي العصور الوسطى تمت برمجة العقل الأوربي على كره الإسلام والعداوة للمسلمين وكان المفترض أن يشملها التصحيح الذي أجراه العقل الحديث الناقد، لكن ما كادت أوربا تفيق من كابوس القرون الوسطى حتى تطلَّعَتْ إلى

التوسع وبسْط النفوذ لذلك احتاج الاستعماريون إلى الاستمرار في تغذية التشويه للإسلام والكره للمسلمين من أجل خدمة الأطماع الاستعمارية في البلدان الإسلامية وكان المؤمَّل بعد انتهاء الاستعمار أن يعود العقل الأوربي الناقد إلى هذه المنطقة المطمورة فيه وأن يفعل البحث العلمي فعله فيها ليُصَحِّح التصوُّر الخاطئ والجائر، غير أن الاستعمار الأوربي لم يرحل حتى غرس دولة إسرائيل في قلب العالم الإسلامي وأوجد بذلك جرحاً نازفاً يؤجج العداوة وينمي الكراهية. لقد تلاحقت أسباب التشويه، فمع انتهاء الفترة الاستعمارية اشتد النشاط الصهيوني في عمليات التعمية والتضليل وذلك من أجل التغطية على جريمة طرد الفلسطينيين من وطنهم واحتلال مساكنهم. فالصهاينة والمتعاطفون معهم غمروا الثقافة الغربية بما يشوِّه الإسلام ويبثُّ الكراهية للمسلمين ويقلب الحقائق لذلك بقيتْ الصورة المشوهة التي صاغتها الأهواء والمصالح والمطامح كما تركتها الحروب الصليبية والاستعمارية وكما أرادت لها الصهيونية العالمية. إن الراغبين في التشويه أصبحوا يملكون وسائل متقدمة ونافذة ومؤثرة فالإمكانات المتقدمة يمكن أن تُستخدم لكشف الحقائق أو لطمسها والتعمية عليها .

لقد تمكن المتطرفون الصهاينة من أن يشوهوا ديننا وأن

ينشروا الكراهية ضدنا أكثر من أي وقت مضى لأنهم استثمروا الإعلام بكثافة، أما نحن فقد أهملنا المواجهة الإعلامية. إن هذا الإهمال للتواصل مع العالم جعل خسارتنا نحن المسلمين مضاعفة وصار ابتعاد الغرب عنا شاسعاً فتضاعف سوء الفهم وتفاقمت أسباب المنابذة وترسَّخَت حالة الكره التاريخي .

فنحن ذلك الذي ضيَّع البريء المظلوم حقه الواضح وأظهره الخصم الشرس بمظهر المعتدي وهو معتدى عليه، فالقضية العادلة تضيع إذا وُكل أمرها إلى محام رديء أو مهمل. إن الحقيقة الواضحة يَغمرها ركام الجهالات والتضليل والغموض والبتر إذا لم تجد من يجلوها للناس، وإن الوقائع تبقى غير معروفة إذا لم يوجد من يقدمها للباحثين. فالحقائق لا تقدم نفسها وإنما تظل خافية إلى أن يتاح لها من يقدمها للناس بوضوح ولين ومهارة واحترام وحكمة. لقد كانت قضيتنا عادلة وكان الجور علينا كثيفاً وكان الظلم الذي لحق بنا صارخاً.

ونحن نعلم أن الشعب الأمريكي يكره الظلم ولا يقر العدوان ويهمه أن يعرف الحقيقة. لكن الإعلام غمره بالتضليل والأكاذيب، وصوَّر الظالم مظلوماً والمظلومَ ظالما ولم يكن هناك طرف آخر يوضح الحقائق ويفند الأكاذيب.

ثنائية الحب والكرْه للسياسة الخارجية

ثنائية الحب والكره للشعب الأمريكي وللسياسة الخارجية الأمريكية غير متلازمة، فالنظر إلى الأمريكيين ليس هو ذات النظر إلى السياسة الخارجية الأمريكية. فالعالم يكره السياسة الخارجية الأمريكية المجحفة، ولكنه لا يكره الأمريكيين بل يحترم هذا الشعب العظيم ويقدر القيم الأمريكية العظيمة. فلا بد أن تكون هذه الحقيقة واضحة لدى الأمريكيين لئلا تلتبس الأمور، فقد تساءل الرئيس الأمريكي جورج بوش باستغراب: لماذا يكرهوننا ؟! والتساؤل بهذه الصيغة يوهم بأن الكره موجَّه للأمريكيين عموماً .

لكن الرئيس لم يحاول أن يستعرض السجل الأمريكي في مجال التعامل مع الشعوب الأخرى خصوصاً الشعب الفلسطيني والشعوب الإسلامية التي عانت من مظالم أمريكية كثيرة إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

إن بوش لم يُرد أن يتذكر أن إسرائيل لم تكن قادرة على إيذاء الفلسطينيين والعرب والمسلمين بهذه الصورة المأساوية البشعة لولا الدعم الأمريكي المطْلق وغير المشروط. لقد أمَدَّتْها أمريكا بالأسلحة المتطورة الفتاكة وبالأموال السخية الموصولة وبالدعم السياسي الجائر وبالمؤازرة المفتوحة على كل صعيد واستخفَّتْ بمشاعر المسلمين وأبدتْ

ارتياحاً لأي عمل ينتهك حقوقهم حتى الإدانة اللفظية لإسرائيل على جرائمها الفظيعة المتكررة حماها منها الفيتو الأمريكي، رغم أن مثل هذه الإدانة لو حصلتْ فلن تقدم ولن تؤخر لأن أمريكا الداعمة لإسرائيل بشكل مطْلق قد جعلتْ القوة هي الحَكَم .

لقد أحسَّ المسلمون في كل مكان خلال نصف قرن بإحباطات متلاحقة من جراء المظالم الأمريكية المستمرة، فعلى الرغم من أن الدول الإسلامية في الغالب قد انحازت لأمريكا في صراعها مع الاتحاد السوفييتي أثناء الحرب الباردة إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية قد قابلتْ ذلك الانحياز بخذلان شديد فوقفتْ ضد قضايا العرب والمسلمين بشكل صريح ومتكرر ولم تكن تحاول حتى تغليف مواقفها العدائية بالأساليب الدبلوماسية.

وإذا كان تساؤل بوش يوهم بأن المسلمين يكرهون كل الأمريكيين فإن الحقيقة بخلاف ذلك، فالمسلمون لا يكرهون الشعب الأمريكي وإنما يكرهون السياسة الخارجية للإدارات الأمريكية التي تنحاز دوماً ضدهم. فهم يعلمون بأن اهتمام الشعب الأمريكي منحصرٌ في الشؤون الداخلية ولا يهتم بالسياسة الخارجية إلا إذا أثارته الإدارة بالتخويف والاستعداء على الآخرين، وهذا الإيهام بأن الكراهية موجهة

لكل الأمريكيين فيه خلطٌ للمواقف وعدوانٌ على الحقيقة، فلا بد من الفصل بين الشعب الأمريكي البعيد عن التواءات السياسة الخارجية الأمريكية وبين الذين يرسمون وينفذون هذه السياسة، لأن عامة الأمريكيين لا يهتمون بما هو خارج أمريكا مما جعل السياسة الخارجية خاضعة لتوجيه عدد محدود من الأفراد في الإدارة الأمريكية.

استراتيجية الكرْه والمنابذة

إيهامُ الشعب بأنه مهدَّد في عمق وطنه وقلب داره ومواصلة تخويفه وغرس كرْه الآخر في نفسه من أجل كسب تأييده يتنافى مع المسؤولية القيادية. إن اللوم لا يقع على الشعب الأمريكي الذي وقع تحت تأثير الإرجاف والتخويف، وإنما يقع اللوم على الذين مارسوا هذا الإرجاف وشحنوا النفوس بالرعب والكره. إن الخوف يُهيء الناس للإذعان والانقياد لأي اتجاه يتوقعون أنه يعيد لهم الأمان ويزيل عنهم القلق. فالفزع يُربكهم و يعطل فيهم قدرة المراجعة والفحص والتمييز ويُجَمد الضمائر ويغرس الكراهيات ويدمر الأخلاق. وعلى الرغم من أن ذلك يُعَدُّ انتكاسة حضارية لأي شعب فإن الإدارة الأمريكية لجأت إلى تخويف الأمريكيين واندفعت معها وسائل الإعلام لتغمر الأمريكيين

بطوفان إعلامي، وصارت تتفنَّن في إبراز وتضخيم التهديدات التي تؤكد أنها محتملة، والحديث باستمرار عن المخاوف التي تدعي أنها وشيكة، مما ضَمنَ لتوجُّهات البغضاء والمنابذة تأييداً شعبياً واسعاً ربما لم يسبق له مثيل في أمريكا. وهذا الأسلوب شديد الخطورة على الثقافة الأمريكية، وسوف يصيب العقلَ الأمريكي بعطب يصعب إصلاحه، وهو عطَبٌ قد يمتد لكل العالم فتختنق المبادئ والمُثل وتتدهور الحضارة الإنسانية .

إن الشعب الأمريكي ليس مثقَلاً بأعباء التاريخ لذلك كان خالي الذهن من الكراهيات والمواقف التعسُّفية المسبقة. وهو أكثر شعوب الأرض انفتاحاً ولا يكنُّ حقداً للأديان والثقافات والأمم. لكن بعض العناصر في الإدارة الأمريكية الحالية ومعها الإعلام الأمريكي ملأ نفوس الأمريكيين بالخوف من المسلمين، ونسبا للإسلام ما هو بريء منه، وأشاعا مقولات تغرس الحقد وتحشد الكره وتُلهب المنابذة، وبهذا استطاعت بعض الدوائر في الإدارة الأمريكية أن تحصل على تأييد الأكثرية من الشعب الأمريكي لها ولأي قرار تتخذه. وهي بهذا تؤسس لمرحلة مليئة بالكره والحقد والعدوان والاحتقار للآخرين، وخصوصاً للإسلام والمسلمين. إن تأسيس الوجود على كره الآخر هو خطأ استراتيجي فظيع،

فالكراهيات والأحقاد أوبئة فتاكة لا تستثني مروجيها، وهي تشبه الألغام لا تفرق بين عدو وصديق. إن الأحقاد تُلَوث النفوس وتقتل الضمائر وتُفسد العقول وتحيل الناس إلى متفجرات متحركة يمكن أن تنفجر في أية لحظة وفي أي مكان فتُحرق الذين زرعوها قبل أن تُحرق المستهدفين بها .

إن هؤلاء يريدون من الشعب الأمريكي الودود أن يتحوَّل إلى شعب حقود، وهم بذلك يرتكبون أفدح الأخطاء في حق أمريكا والعالم. إن الذي يجري يقوض ثقة الناس بالمبادئ الأخلاقية ويصيبهم باليأس من إمكانية تحقيق الأمن والسلام على هذه الأرض، ويجعلهم يقتنعون باستحالة اكتساب الحكمة أوالتحلي بالإخلاص والموضوعية والعدل، حتى عند من كان يُظَن أنهم في قمة الحضارة، ويؤكد للعالم المشدوه والحزين أن المُثل العليا هي تعلَّة العاجزين، أما الذين يملكون القوة ولا يخافون من ردع مقابل فإنهم يتصرفون كما كان يتصرف الغزاة في العصور الغابرة .

صدام الحضارات أم تصادم الأهواء؟

ترى نظرية (صدام الحضارات) أن انتهاء الحرب الباردة سوف يفتح المجال لصراع الثقافات : «.. فالشعوب والدول ذات الثقافات المشتركة تأخذ في الالتقاء أما الشعوب والدول

ذات الثقافات المختلفة فتأخذ في التباعد. فالهوية الثقافية هي العامل الرئيسي الذي يشكل تقاربات الدول وعداواتها»، وبذلك فإن الثقافة الغربية الليبرالية وفق هذه النظرية سوف تصطدم بالثقافات الأخرى ذات التاريخ العريق والوجود القوي والكثافات البشرية الكبيرة، حيث يرى **هنتنجتون** في أطروحته عن «**صدام الحضارات**» بأن الهيمنة الحالية للحضارة الغربية سوف تصطدم بالحضارة الإسلامية في آسيا وأفريقيا، وبالحضارة الكونفوشيوسية في الصين، وبالحضارة الأرثوذكسية في روسيا وشرق أوربا وبالحضارة البوذية في اليابان، وبالحضارة الهندوسية في الهند، وبما يسميه حضارة أمريكا اللاتينية والحضارة الأفريقية. ولكنه يرى أن التحدي الحقيقي الماثل والآني للحضارة الغربية يأتي من الإسلام ومن الصين، وأن المرشَّح الأول لهذا الصدام الغربي سيكون مع الثقافة الإسلامية ذات الحيوية المتجددة .

إن هذا التأطير النظري للصراع الحضاري هو عمل خاطئ وخطير. إنه خاطئ لأنه يتجاهل الحقيقة التاريخية والواقعية التي تؤكد بوضوح شديد وبشواهد لا حصر لها بأن الصدام داخل الحضارة الواحدة لا يقل عنفاً ولا تكراراً عن الصدام بين حضارتين مختلفتين. هو عملٌ خطير لأنه يعطي نوعاً من

المشروعية للعدوان باسم الدفاع عن الحضارة، وبذلك فهو يخلق اتجاهات عدوانية بين الثقافات المختلفة، ويغرس الخوف المتبادل، ويهيئ النفوس للتحفز العدواني، والاستعداد للرد أو للمبادرة تحت تأثير الإرجاف والفزع، وينبه الأذهان الشريرة إلى التفنن في إلهاب العواطف، وفتح خطوط التماس، وإشعال الصراع، والتخطيط له، وحشد الحجج لتأكيده، وتهيئة الناس لقبوله .

إن نظرية (صدام الحضارات) لا تقول إلا نصف الحقيقة وتُخفي النصف الآخر. فالصراع كان ومازال قائماً ومتجددا بين البشر، لكن ليس سببه الاختلاف الثقافي وإنما القوى والعوامل السياسية في كل ثقافة تستغلُّ هذا الاختلاف وتستخفُّ الأتباع بالخداع والتلبيس وبالترهيب والترغيب وبحجب الحقائق أو إساءة تفسيرها، وتدفع الجموع المخدوعة الواهمة إلى الموت وهم يجهلون أنهم يعملون لتحقيق المآرب الانتهازية لقادة الكره و العدوان وليس دفاعاً عن الحق والعدل والصلاح .

إن الدارس للتاريخ والمتأمل للأوضاع البشرية والمهتم بالتعرُّف على مختلف الثقافات سوف يتوصل إلى أن الثقافات لا تتصادم بحافز من داخلها، لأن القيم الإنسانية العظيمة هي قيمٌ مشتركة بين كل الثقافات. فالبشر يؤمنون جميعاً بأنهم

من آدم، وهم يتمـاثلون فـي تكوينـهم الفطري، ولا يـوجـد في الدنيـا ثقافـة إلا وهي تدعـو إلى العدل وتـنهى عن الظلم، وأغلب البـشـر من كل الثـقـافـات يؤمنون بالخـالق ويؤمنون بالبـعث والحساب، ويشـعـرون بمسؤولـيتـهم عن أفعـالهـم. إن المعايير الأخلاقية مـوجودة في كل الثقافات، فلا يوجد ثقافـة تستحسن الغـدر أو العـدوان أو الظلـم أو الكذب أو الغش أو الخـداع أو البـهتـان أو الافـتراء أو البـذاءة أو الفـجور. ولا توجـد في الدنيـا ثقـافة لا تدعـو لفعل الخـير وللصـدق والوفاء والعـدل والتحـقُّق من الإدعـاءات. وإنما القـادة وأهـل المصـالح وأهل النفـوذ والموجـهـون للرأي هم الذين يزرعـون الكراهيـات ويؤجـجـون الصـدام ويعـمقـون الحـقد ويَسُدُّون منافـذ التـقـارب ويهدمـون جسور اللقاء ويقطعون جذور الإخاء الإنساني .

إن العـقل هبة اللـه لكل الناس، وهـو الجـامـع بين كل البشـر، فـهـو كمـا قـال ديكارت : أعـدل الأشـياء قـسـمـة بين الناس من جـميع الثـقـافات، وهو لو سلـم من سوء البـرمـجة لكان قـادراً على رؤية عـوامل التـآخي الكثـيـرة واكـتـشـاف جنون الحـرب وحـمـاقـات البـغـضـاء، لكن الأهواء هي التـي تدفع الجـمـوع الإنسانية المخدوعة إلى الصدام والاكتواء بنيران العداوات .

إن العقل لو أُخلي بينه وبين ذاته وأُتيح له العمل النـزيه لا يمكن أن يدفـع للصـدام، بل سيعـمل على الوئام بين كل الناس.

فالعـقل يعني استخـدام الإقناع بديلاً للإخضـاع. وكلما ارتقى العـقل فـي سُلَّم الثـقـافـة كـان أقـدر على اكـتـشـاف حـمـاقـات الصدام. لذلك فـإن الأصل في الثقافـات أنـها توحد الإنسـانية ولا تخلق الصـدام بين الأمم. أمـا عـوامل الصـدام فـهي عـوامل عـارضـة يفـتـعلهـا السـاسـة ومـحـبـو الحـروب وأهل المصـالح والأهواء. فليس الصـدام من طبـيـعة الحـضـارات ولا الديانات وإنما الطامـحـون والطامعـون قـد يسـتغلـون المبادئ العظـيمـة والتـعـاليـم الخـيـرة لدفع الفـئـات داخل الثـقـافـة الواحـدة إلى الصدام أو دفع المجـتمعـات ذات الثقافـات المختلفـة إلى التنافر الذي قد يبلغ إشعال الحروب.

إن وقـائـع التـاريخ وحـقـائق الـواقع تؤكـد أن الصـدام بين الحـضـارات ليس من طبـيعـتـهـا وإنما هو من سـوء تطبـيقـهـا. يشـهـد لذلك أن الصدام موجـودٌ داخل كل حضـارة وضمْن كل دين، وربمـا بشـكـل أعنف وأكـثـر حـدوثاً من الـصـدام بين الحضـارات المختلفة. إن التـاريخ والواقـع كليهما يُقَدم وقائع لا تُحصى على حـالات الصـدام داخل الحـضـارة الواحـدة سـواء باسـم مـحـاربة الإرهـاب، أو مـقـاومـة الانحـراف، أو مـحـاربة الهـرطقـة، أو منـاهضـة الفسـاد، أو باسـم التـفـوق الطبـقي أو العرقي، أو باسـم القومية، أو باسـم الحفـاظ على نقاء الدين، أو باسـم القـضـاء على الظلم والامـتـيـازات وتحقـيق المسـاواة، أو

تحت ذريعة المصالح الوطنية والقومية، أو باسم الدفاع عن الكرامة، أو المحافظة على السيادة، أو صيانة تراب الوطن، أو غير ذلك من الذرائع. فالأسماء تتعدد والعناوين تتلوَّن والذرائع تتشكَّل وفق إملاءات الأهواء وما تقتضيه الظروف وحسب متطلبات المواقف .

وقد كانت أوربا خلال القرون الماضية مسرحاً لأعنف وأطول الصراعات داخل الحضارة الواحدة، فقد كانت الحروب المقدَّسة مشتعلة في أوربا بين الطوائف النصرانية ذاتها وكانت تلك النزاعات أعنف وأدوم من النزاع مع المسلمين، فالصراع الدامي بين الكاثوليك والبروتستانت لا يجهله أحد، ومازالت بقايا ذلك الصدام قائمة حتى اليوم في ايرلندا.

ومع أن توفُّر الحريات في المجتمعات الديمقراطية وانتشار النزعة الفردية في الغرب والتحييد النسبي لتأثير الدين في الحياة العامة قد حقَّقَتْ تقارباً وتفاهماً وانسجاماً بين الكاثوليك والبروتستانت فإن الخلاف مع الأرثوذكس في روسيا وشرق أوربا مازال قوياً إلى درجة أن الغربيين (كاثوليك وبروتستانت) يرون أن الأرثوذكس ينتمون لحضارة مختلفة ولا يجمعهم بهم سوى الاسم الجامع للنصرانية. فبعض المفكرين والباحثين

الغربيين يعتبرون الأرثوذكس ينتمون لحضارة مختلفة عن الحضارة الغربية على الرغم من أن الجميع نصارى، مع أن نظرية (صدام الحضارات) تعتبر الدين هو المحور الثقافي الجامع .

ومع وضوح حقيقة أن الصدام حَصَلَ ويحصل داخل الحضارات ومنها الحضارة الغربية فإن المُنظرين (لصدام الحضارات) ربما سهَّلوا مهمة القادة الراغبين في السيطرة باسم المحافظة على القيم الغربية أومحاربة الإرهاب. لقد منحهم هذا التنظير إحساساً واهماً بأنهم يتصرفون تصرفاً سليماً وأخلاقيا، بل وعظيما، إن تصرفات الإدارة الأمريكية ومعها الإعلام الأمريكي تدل على ذلك، فالإدارة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر اندفعت ومعها الإعلام تنشر الخوف وتغرس الكره وتضخم أوهام صدام الحضارات من أجل أن تحصل على تأييد الشعب الأمريكي والرأي العام العالمي، لأنها تعلم أن الناس حين يقعون تحت تأثير الخوف والغضب ينحصر اهتمامهم بالنجاة والبحث عن تحقيق الأمن وينسون وقائع التاريخ ويغفلون عن حقائق الواقع. إن التاريخ الأمريكي نفسه يُقَدَّم شاهداً صارخاً على أن الصراع ليس محصوراً بين الحضارات المختلفة وإنما يحصل داخل المجتمع الواحد.

فالحرب الأهلية الأمريكية لم تكن صراعاً بين حضارتين وإنما كانت حرباً داخل الحضارة الغربية، بل داخل وطن واحد. ومع ذلك تغيب هذه الحقائق الحية ويذهل عنها الناس وقت الخوف .

ومادام أن الصراع ظل خلال القرون وحتى الآن مشتعلاً داخل الحضارة الواحدة وضمن الدين الواحد فإن هذا يؤكد أن الصراع ليس بسبب الاختلاف الحضاري وإنما بسبب إختلاف المصالح السياسية. فالتاريخ لا يتحرك وفق ما تتطلبه المبادئ والعقائد وإنما يسير حسب رغبات القوى المتنازعة، سواء داخل الحضارة الواحدة أو بين قوتين من حضارتين مختلفتين. وسوف يستمر الصدام، فالناس سيبقون مختلفين مادامت لهم أهواء متباينة ورغبات متعددة ومصالح مختلفة .

إن التاريخ الإنساني والحضاري هو تاريخٌ شديد التعقيد ولا يسوغ إرجاع حركته إلى عامل واحد أو محاولة إعادة الصدام إلى الاختلافات الثقافية، فالحضارات في الأصل ينبغي أن يستفيد بعضها من بعض (تتكامل) ولا تتصادم، وهي كلُّها بمثابة روافد تصبُّ في النهر الإنساني الجامع. إنها تلتقي وتتلاحم إذا هي تُركتْ تتحرك بفعل طبيعتها الداخلية ولكنها تتنافر وتتصادم إذا أرادت لها ذلك القيادات السياسية أو المرجعيات أو القوى المؤثرة ذات المصالح المختلفة.

حتمية استعادة احترام المبادئ والقيم

من الضروري أن يعرف الأمريكيون، ونحن بهذا نخاطبهم، بأن المعجبين بأمريكا أُصيبوا بذهول شديد وحيرة بالغة حين شاهدوا قبول الشعب الأمريكي للإجراءات الاستثنائية التي اتخذتْها الإدارة الأمريكية. لأن تعديل القوانين، واستساغة ما يشبه حالة الطوارئ، وتضييق الحريات، وتطويل الإجراءات التي تحدُّ من حركة الناس، وتضخيم الهاجس الأمني، وإنشاء وزارة للأمن وهو شيء غير معهود في أمريكا، وتقبُّل إجراءات تشبه أسلوب التعامل في العالم الثالث، ومداهمة البيوت، والتوقيف بدون تهمة واضحة، ومعاملة الأسرى بقسوة تبلغ حد الوحشية، وامتهان إنسانية الإنسان في (غوانتانامو)، والحرص على إظهار القوة، كل هذه قد تنتهي مع الوقت إلى تغيير البنية الثقافية الأمريكية فتحيلها من ثقافة منفتحة إلى ثقافة مغلقة، ومن ثقافة متسامحة إلى ثقافة متعصبة، ومن ثقافة بشوشة إلى ثقافة عابسة، ومن ثقافة نامية إلى ثقافة متآكلة، ومن ثقافة تقوم على الإقناع إلى ثقافة تعتمد الإخضاع، ومن ثقافة الحكمة إلى ثقافة القوة، ومن ثقافة العقل إلى ثقافة العضل!!

إن المطلعين على الثقافة الأمريكية يصعب عليهم أن يتصوَّروا أن المجتمع الأمريكي يمكن أن يرضى بمثل هذا الانحدار الخطير المفاجئ. فالإدارة الأمريكية بهذا الغليان قد تصيب العقل

الأمريكي بعطب شديد، و قد تنسيه المبادئ العظيمة التي رفعت أمريكا إلى هذه المكانة الفذة. فليس أسوأ من الإنغلاق الثقافي بعد الانفتاح المطلق، وليس أضرَّ على العقل وعلى الإنسان وعلى العدل وعلى الحضارة من تحكيم القوة والتراجع عن منطق الفكرة .

ولكننا ـ ونحن نكتب هذا الخطاب ـ يغمرنا أمل كبير في أن تعود أمريكا إلى الالتزام بأسباب عظمتها، وأن ترتقي عن حضيض الخضوع للانفعال. إن الحالة النفسية التي تعيشها الإدارة الأمريكية حالياً لا تتلاءم أبداً مع المبادئ العظيمة التي قامت عليها الحياة الأمريكية، ولا مع خصوبة و ثراء تجربتها الحضارية.

إن البلد العظيم لا يُخضع قراراته للانفعال وثورات الغضب . إن البلد العظيم لا يكون انفعالياً ولا متعصباً ولا منغلقاً ولا محتقراً للآخرين، وإنما عظمته تنبع من رباطة جأشه وقدرته على كبح غضبه وإلزام الذات بتفهم كل الرؤى و المواقف مهما كانت مخالفة لما يرغب فيه أو يعتقد صحته. فالمحك الحقيقي لعظمة الأخلاق هو التوقف عن الانتقام مع القدرة عليه وضبط النفس رغم الغضب .

إن أمريكا ليست برجاً ينهدم، ولا مبنى ينهار، وإنما هي تجربة من أضخم التجارب الإنسانية ومن أكثرها ثراء وخصوبة. وقد قامت على مبادئ الحرية والانفتاح والتسامح والثقة واحترام فردية الإنسان والإصغاء لرأيه والاهتمام باحتياجاته. فالأفراد هم المرجعية، أما السلطة السياسية فليست سوى جهاز تنفيذي. لذلك

نعتقد أن الشعب الأمريكي لن يفرط بأسباب عظمته، وسيعمل ساسته ومثقفوه ورجاله والناشطون العقلانيون فيه على تفعيل وتنشيط الفكر المتعقل من أجل أن تُفيق الإدارة الأمريكية من صدمة الغضب وتعود إلى الهدوء والعقل. إن طبيعة الثقافة الأمريكية تؤكد حتمية تنامي تيارات التعقل وتراجُع تيار القوة .

إننا نتابع باحترام وإعجاب يقظة الشعب الأمريكي ونُزُوعه نحو الحكمة والتعقل، كما نتابع ما يصدر من بعض الساسة والمثقفين والناشطين الأمريكيين من مناقشات موضوعية للمشكلات القائمة، ونقدر هذه الأصوات الحرة، ونوقن بأن أمريكا لن تتخلى عن أسلوب حياتها الذي حقَّق ازدهارها الشامل.

إننا متأكدون من حُسْن الاستجابة، فالثقافة الغربية عموماً والثقافة الأمريكية خصوصاً ثقافة مفتوحة تماماً وهي تَعتبر الحقيقة قيمة مركزية، ونجزم بأنها لا يمكن أن تتخلى عن هذه الصفة العظيمة لأنها استطاعت بها تطوير ذاتها تطويراً متصلاً ومذهلاً، كما تمكنت من إنشاء العلوم والاستمرار في تفريعها وهي بهذا الانفتاح والتفاعل حققت و تحقق فتوحات عظيمة في كل المجالات. إنها تعتمد البحث الموضوعي والمنهجي للوصول إلى الحقائق وبناء الأفكار والآراء وتحديد الاتجاهات وتتبنَّى التفاهم والحوار أسلوباً للتواصل ولا تُغلق باب الحوار لمجرد وجود قناعة مسبقة وإنما ربَّتْ الناس على الإصغاء لكل الأفكار والآراء وإعطاء

الفرصة لكل الاتجاهات لكي تعبر عن نفسها وتُفصح عن مواقفها وتشرح مبررات هذه المواقف. **لذلك فقد رأينا أن نتجه بهذا الكتاب لمخاطبة العقل الغربي المفتوح الذي يقيم رؤاه وأفكاره ومعتقداته ومواقفه على الإقناع وليس على الإخضاع .**

إننا ونحن نتقدم بهذا الخطاب إلى الشعوب الغربية عموماً وإلى الشعب الأمريكي خصوصاً نعلم أنه يتشوق إلى المعلومات الصحيحة فحياته قائمة على المعلومات والأفكار والمناقشة والإقناع والشفافية وليست قائمة على التعمية وحجب المعلومات الصحيحة والترهيب والإخضاع.

إننا متفائلون جدا بأن الثقافة الأمريكية لا يمكن أن تقبل استمرار إسكات الأصوات العقلانية الناقدة تحت أية ذريعة. ليس هذا فحسب بل لقد تأسَّست وازدهرت بإتاحة الفرصة المتساوية لكل الآراء، ومكَّنت المعارضين والناقدين من استخدام كل الوسائل السلمية لإيصال أصواتهم وإعلان وجهة نظرهم.

الإرهاب : المفهوم و التاريخ والأسباب

المفهوم المتلوَّن

إن مفهوم الإرهاب يُعْتَبَر نموذجاً للتلاعب بالمفاهيم وإساءة استخدام الشعارات، فكل من يملك القوة يصف من يعارضه بأنه إرهابي سواء على المستوى الداخلي كما في حالات الاحتلال أو الدكتاتوريات أو على المستوى الدولي كما هي حالة الولايات المتحدة الأمريكية بعد تفردها بالقوة. فباسم محاربة الإرهاب غزتْ أفغانستان ثم العراق وتُهَدد بمواصلة الغزو لدول أخرى وصارتْ تتصرف مع العالم كما يتصرف المستبدون مع شعوبهم المقهورة !! ؟؟

إن المفتَرَض أن كل الذي يخيف الناس بشكل جماعي ويفزعهم ويبث الرعب والرهبة في نفوسهم يدخل في مفهوم الإرهاب، وأنه كلما كان لنوع من أنواع الإرهاب صفة الاستمرار والشمول كالطغيان والاستبداد والقهر المقيم وجرائم العنف كان أحق بالاهتمام وأحرى بالمعالجة لتحرير

الناس من الخوف المستمر والإرهاب الدائم .فجرائم العنف، على سبيل المثال، ليست من الأحداث العابرة وإنما هي ملازمة لحياة بعض المجتمعات كالمجتمع الأمريكي، ولكنها رغم ذلك لا تلقى عناية جادة للقضاء عليها أو حصرها في أضيق نطاق ممكن .

وكذلك الحروب تملأ الحياة الإنسانية بالرهبة والرعب والشقاء، وهي تندلع لأتفه الأسباب كالنزاع على قطعة من الأرض. وتستمر أحياناً عقوداً متواصلة، ومع ذلك فإن الحروب التي هي أشنع أعمال البشر وأكثرها حدوثاً وتكراراً لا توصف بأنها إرهابٌ، لأنها تمارس القتل علناً وبشكل منظَّم ومقنَّن !!

إن المتابع لمسيرة مفهوم الإرهاب يجد أن الولايات المتحدة الأمريكية لم توافق على أي تعريف له رغم المحاولات الكثيرة، لأنها تريد أن تحصره بمن يعاديها أو يناهض إسرائيل. وهي أيضاً لا تريد أن يوصف العمل بأنه عملٌ إرهابي مهما بلغتْ فظاعته إلا إذا صدر من جهة غير حكومية، فهي تريد أن تحصره بالأعمال الفردية ذات الصبغة السياسية لتستبعد ذاتها وتستثني الأعمال الإرهابية التي تقوم بها إسرائيل. ولكنها في الوقت نفسه تريد أن تصم بعض الدول بالإرهاب فاحتالت على هذا المأزق وقسَّمَتْ الإرهابيين بين ممارسين

وداعمين ومتعاطفين. فهذه منظمة إرهابية، وتلك مؤسسة تمول الإرهاب أو تتعاطف معه، وهذه الدولة راعية للإرهاب، والأخرى تُؤوي الإرهابيين، وهكذا تتمدَّد التوصيفات لتشمل كلَّ من لا ترضى عنه الإدارة الأمريكية. وهذا يعني استبعاد أي معيار يمكن التحاكم إليه، ومع انعدام المعيار والقانون تصبح الأهواء والرغبات هي التي تتحكَّم بالوضع الدولي .

لماذا أحداث ١١سبتمبر فقط؟

إننا لانهون من الفاجعة التي أصابت الولايات المتحدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي ذهب ضحيتها الكثير من المدنيين، ذلك أن قتل الأبرياء لا يمكن تسويغه حتى لو كان فرداً واحداً، لأن القرآن يؤكد :﴿**أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً**﴾. فَقَتْلُ البريء هو قَتْلٌ لمبدأ حق الحياة المكفول في كل الشرائع، غير أن ذلك يقتضي أن يقف العالم ضد كل قَتْل ظالم ويتحرك لمواجهة أي عدوان. لكنه كان قبل ذلك وبعده يشهد المظالم والمآسي ولا يفعل ما يجب فعله لإنقاذ المظلومين والتعساء والمشرَّدين أو على الأقل إظهار الاحساس بوجودهم والاهتمام بمعاناتهم .

ولكن ما أنْ وقع هذا الحدث حتى زُلزلتْ البشرية هذا الزلزال المخيف. فهل كان كل هذا الاضطراب والغليان

والتحريض وإشعال الحرائق والتهديد والغزو وتهديم المدن وترويع الشعوب: انتصاراً للذين ماتوا في أحداث الحادي عشر من سبتمبر؟!

إن الإرهاب ليس طارئاً على الحياة البشرية وقد عانت منه الأمم والشعوب في كل العصور كما عانى منه الأفراد والجماعات في كل أقطار الدنيا ومازال الناس يعانون من مختلف أنواعه. ولكن نوعاً واحداً هو أقلها اتساعاً هو الإرهاب السياسي الفردي الذي بدأ بعد أحداث نيويورك وواشنطن وكأنه كارثة الكوارث التي لا سابقة لها. وحيث وقع الحدث في أمريكا فقد تم تضخيمه وإبرازه وكأن الإنسانية لم يسبق أن شهدتْ العدوان، وكأنها لم تعرف الحروب والإجرام والمذابح المروعة فأصبح الإرهاب السياسي الفردي فقط دون غيره من أنواع التسلط والإرهاب والإجرام والعدوان هو محور اهتمام الدنيا وهو القضية الوحيدة التي تشغل العالم.

إن إريك موريس و آلان هو قد نبَّها في كتابهما عن (الإرهاب) لخطورة التضخيم المتعمَّد لظاهرة الإرهاب السياسي والتهوين أو التجاهل للمعضلات الكبرى التي تعاني منها الإنسانية، وأشارا إلى أن اثني عشر ألفاً من الناس يُقتلون كل عام في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها

بجرائم العنف، وأن ربع مليون اعتداء عنيف يحصل سنوياً منها، وأن أعداداً أكبر من ذلك يُقتلون في المنازعات الفردية أو حوادث السيارات: أي يفوق عددُهم أعداد من يلاقون حتفهم في أحداث الإرهاب في شتى أنحاء العالم !! .

وما دام الأمر كذلك فلماذا قفزتْ فجأة قضية الإرهاب السياسي لتكون محور الاهتمام العالمي بعد أحداث نيويورك وواشنطن ؟!! إن العالم لم يتجه بخياره وعن قناعة إلى هذا التمحور حول النشاطات الإرهابية للجماعات السياسية غير الرسمية: ولكن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي دفعته إلى ذلك رغم أن العالم يعاني من معضلات كثيرة أشد إلحاحاً وأكثر خطورة وأوسع ضرراً.

إن الولايات المتحدة لم تعلن الحرب على الإرهاب بمفهومه الواسع الذي أفسد الحياة الإنسانية وإنما حصرتْ حربها بما يسمى (الإرهاب السياسي) غير الحكومي. وهذا التلاعب بمفهوم الإرهاب ليس جديداً وإنما كان هذا المفهوم ومازال خاضعاً لتلوينات مستخدميه. فالآخر دائماً هو الجحيم. فبعد الانشقاق الذي حصل بين قادة الثورة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر كان كل فريق يصف الآخر بالإرهاب. وحين احتل النازيون فرنسا في الحرب العالمية الثانية كانوا يصفون المناضلين الفرنسيين بأنهم إرهابيون، وكل

حكومات الاحتلال تصف المقاومين الوطنيين بأنهم إرهابيون، وكذلك الحكومات الدكتاتورية والعسكرية والاستبدادية تصف المعارضين السياسيين بأنهم إرهابيون وهم لم يكونوا يفعلون سوى مواجهة الإرهاب الرسمي المدجَّج بالسلاح والإمكانات الكبرى بإرهاب فردي يائس وليس أمامه أية وسيلة أخرى. أما الآن فإن الولايات المتحدة الأمريكية تُطلق هذا الوصف على كل من يعارضها أو يقاوم إسرائيل أو يحاول عدم الإذعان لاتجاهات القطب الأوحد : «من ليس معنا فهو مع الإرهاب». وطبقاً للتوصيف الأمريكي فإن كل من يعارض أمريكا يكون موصوماً بالإرهاب : فهذه منظمة إرهابية وتلك دولة تؤْوي الإرهابيين أو ترعى الإرهاب وهذه المؤسسة تُمَوِّل الإرهابيين وتلك الدولة لها صلاتٌ بهم أو متعاطفة معهم أو هي مكانٌ لتفريخهم !! وهكذا تتعدد النعوت بتعدد المغضوب عليهم .

إن مما حال دون الاتفاق الدولي على تعريف محدَّد للإرهاب أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة وأطرافاً أخرى تُصرُّ على حصر الإرهاب بالأفراد أو بالتنظيمات غير الحكومية لتستبعد الإرهاب الذي تقوم به الدول كالإرهاب الإسرائيلي، كما تشترط أن يكون العنف الفردي ذا أهداف سياسية لتستبعد العنف الإجرامي غير السياسي كعنف المافيا. كما أن

أمريكا لا تريد أن يوصف العمل بالإرهاب إلا إذا كان على نطاق دولي، أما إذا قامت دولة كإسرائيل بقصف الأحياء المدنية وتدمير البيوت على أهلها وبث الرعب بين السكان بدون ذنب منهم فهذا ليس إرهاباً وإنما هو في نظر أمريكا والمسايرين لها دفاعٌ عن النفس. وحتى غزو هذا البلد أو ذاك وانتهاك القوانين الدولية واستخدام أفظع وسائل التدمير هو في نظرها ليس إرهاباً وإنما هو حربٌ معلنة ومُقَنَّنة، فاستخدام القوة ليس إرهاباً حتى لو ملأ أفئدة ملايين الناس بالرعب الرهيب والصدمة المروَّعة وحتى لو حفرت هذه الصدمة في نفوس الأطفال والنساء أخاديد غائرة يستحيل شفاؤها. فما دام أنه بطشٌ معلنٌ ومشهود ولا يناوش ثم يختفي ولا يعمل سراً وإنما يعلن عن نفسه ويواصل التدمير والقتل جهاراً وتنقله حياً وسائل الإعلام فهو في نظر مالكي القوة ليس إرهاباً لأنه يخيف الناس علناً ولا يأتيهم بغتة، وهو بعلنيته في نظر فاعليه تدميرٌ مشروع وإرهابٌ جائز !!

نشوء التنظيمات الإرهابية

من السهل على وسائل الإعلام الحاشدة وعلى صناع الرأي العام حجبُ الحقائق الكبرى وإخفاء المظالم الفظيعة إذا جاءت من الأقوياء وإبراز الأحداث الصغيرة وتضخيمها إذا

جاءت من الضعفاء. وبهذه العملية المزدوجة من الإخفاء والإبراز تنبني تصوراتٌ خاطئة وأحكامٌ جائرةٌ فتضيع الحقيقة ويصبح الظالم مظلوماً والمسحوق إرهابيا ،وهذا هو الذي حصل ويحصل في الإعلام الغربي بالنسبة لظاهرة الإرهاب السياسي مما ألحق بالفلسطينيين خصوصاً وبالمسلمين عموماً غبنا مضاعفا. فبدلاً من أن يُصَوَّروا ـ كما هو الواقع ـ مظلومين وخائفين صوَّرهم الإعلامُ الغربي المنحاز بأنهم ظالمون ومخيفون. إنه بتأثير القوى الصهيونية النافذة في الإعلام العالمي تم تركيز وتكثيف التغطيات الإعلامية للعمليات الفدائية الفلسطينية وأُبرزت هذه العمليات بوصفها أعمالاً إرهابية مخيفة لكل العالم مع أنها لا تستهدف إلا إسرائيل التي احتلَّتْ وطنهم وهدَّمتْ بيوتهم وقصفتْ المدنيين منهم في مساكنهم وأسواقهم ونفَّذَت الكثير من المذابح الفظيعة فيهم، ولكن الإعلام الموجَّه والمنحاز تجاهل كل ذلك وراح يُشَنِّع بالأعمال الفدائية الدفاعية ويُهوِّلها وكأنها عملٌ غير مسبوق. كما حرص هذا الطوفان الإعلامي على إخفاء حقيقة أن الإرهاب السياسي إبتكارٌ أوربي، وحاول أن يوهم العالم بأن الإرهاب السياسي ابتكارٌ فلسطيني من الغرب، ثم بعد أحداث نيويورك وواشنطن عام ٢٠٠١ وسَّع الإعلام دائرة التوصيف ليجعل

الإرهاب السياسي سمة إسلامية مع أن الإسلام دين السلام والرحمة والإخاء .

ومع أن المؤرخين والباحثين الغربيين قد نبهوا في كتاباتهم الموثَّقة إلى خطأ هذا التصوُّر وكَرَّروا تذكير الناس بأن للإرهاب السياسي تاريخاً موغلاً في القدم، وبأن المحتجَّين في أوربا والغرب عموماً هم الأسبق لإنشاء التنظيمات الإرهابية سواء في العصور القديمة أو الحديثة، وبأن ثوار الغرب في القرن العشرين هم الأقدم في تنظيم وممارسة الإرهاب السياسي إلا أن الناس يتأثرون بالإعلام اليومي الجارف. أما الكتابات العلمية الرصينة التي تكشف الحقائق المحجوبة فينحصر تأثيرها على المفكرين والعلماء والباحثين أما معظم الناس فهم لا يطلعون عليها ولا يتأثرون بها، ودائماً تكون الحقيقة هي أول ضحايا الصراعات التي تحركها الأهواء لأن الصوت الأقوى هو المسموع.

لذلك يكون من المهم التنبيه إلى أن المؤرخين والباحثين الغربيين المهتمين بظاهرة الإرهاب السياسي يؤكدون بوضوح وتكرار بأنه من الثابت تاريخيا أن التنظيمات الإرهابية نشأت أوَّلاً في الغرب ثم امتدَّتْ العدوى إلى الأمم الأخرى عن طريق الاحتذاء والمحاكاة سواء التنظيمات

الإرهابية ذات الصبغة الإجرامية البحتة مثل المافيا أو التنظيمات الإرهابية السياسية مثل الألوية الحمراء في إيطاليا وحركة العمل المباشر في فرنسا والجيش الأحمر في ألمانيا والجيش الجمهوري الإيرلندي والحركة الانفصالية للباسك في أسبانيا وجماعة بادر ـ ماينهوف الألمانية وحركات الاحتجاج العنيف التي عمَّتْ أوربا وأمريكا عام ١٩٦٨ م. وعن ذلك يقول إريك موريس و آلان هو في كتابهما عن (الإرهاب) : «ظهرت لأول مرة فكرة التنظيم الإرهابي السياسي في الجمعيات السرية في إيطاليا وأسبانيا ثم انتقلَتْ فكرة هذه الجمعيات إلى الألمان قبل أن يعرفها الروس واستخدم الفوضويون والثوريون الرسائل الملغمة والأجهزة المتفجرة ولم تنج عاصمة واحدة في أوروبا من هجماتهم. ومن اللغو الظن بأن الجيش الأحمر الياباني وجماعة أيلول الأسود أو جماعة الجهاد الإسلامي قد جاءوا بما لم يأت به الأواخر». ويقولان: «بينما كانت قوات الأمن تعمل على مواجهة هذا الإرهاب بدأتْ بشائر الإرهاب في الشرق الأوسط تتوافد على أوربا»، أي أن لجوء الفلسطينيين إلى المقاومة المسلحة جاء متأخراً كثيراً سواء في الرد على الاحتلال والتشريد الذي حصل عام ١٩٤٨ أو بالنسبة لممارسة هذا النوع من الكفاح الذي نظَّمه ومارسه

الأوربيون قبلهم. ويتكرر تأكيد هذه الحقيقة التاريخية عند كثير من الباحثين المهتمين بظاهرة الإرهاب السياسي فَيَسْخَر أوليفيه روا في كتابه عن (تجربة الإسلام السياسي) مما يسميه الغرب (التهديد الإسلامي) فيقول :«..والحق أن الأضرار الإرهابية كانت أقل من تلك التي ألحقتها مجموعة بادر ـ ماينهوف الألمانية أو الألوية الحمراء الإيطالية أو جيش التحرير الإيرلندي أو منظمة الباسك الأسبانية التي شكَّلَتْ أعمالُها جزءاً من المشهد السياسي الأوربي لفترة أطول مما شغلته أحزاب الله ومنظمات الجهاد الأخرى»، ويؤكد أوليفيه أن الإرهاب السياسي بأشكاله العديدة نتاجٌ أوربي ومن صميم الثقافة الغربية :«إن الحداثة نفسها هي التي تُفرز أشكال الرفض الخاصة بها».

ولكن لما كانت أحداث العنف السياسي مثل خطف الطائرات واحتجاز الرهائن وتفجير المنشآت ومضايقة الكبار مادة شديدة الإثارة لذلك استغلتْ وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة هذه الأحداث وراحت تتفنن في الإثارة والتكرار والتهويل، ثم ضاعفتْ الإثارة والتضخيم عندما بدأت المقاومة الفلسطينية تستخدم جزءاً يسيراً هذا النوع من المقاومة للفت نظر العالم إلى مأساة شعب مطرود

من أرضـه ومـشـرَّد عن وطنه ويـعـيش الشـتـات بتـعـاسـة لم يعـشـهـا شـعبٌ قـبله دون أن يأبه به أحـد. فـالإعـلام الغـربي بدافع الإثارة وبدافع الانحـياز بالغ في التـركـيـز والتكـثيف والتـهـويل والتضـخـيم والإعادة وزوَّدتْ كما يقـول موريس وزميله : «هـذه الأحداثُ الصحـافةَ ومـختلف وسـائل الإعلام بمادة حـافلة بالمثيرات. وأول نتـائج ذلك هي أن الرأي العـام قـد أصبح ينظر إلـى الإرهاب كشـيء مـسـتـحـدَث». فالطوفـان الإعـلامي المنحـاز والمنتـشي بـهـذه المادة المثيـرة قـد أوهم الناسَ بأن الإرهاب السـياسي ظاهرةٌ إسـلامـية جـديدة على الحـيـاة البـشـرية وبأنه يمثـل المعـضلة الأولى للعـالـم وبأنه يجب إعلان الاسـتنفار في كل الدنيـا من أجل محـاربته. ومع عدم التقلـيل من سوء العمل الإرهابي وضرورة مـحاربته إلا أنه يجب التـذكـيـر بأن التنظيمـات الإرهابيـة نشـأت أولاً في الغـرب طبـقـاً لما يؤكـده بوضــوح لا لبس فـيــه المؤرخــون والبـاحـثـون الغربـيون. كـما أنه يجب أيـضـا التـذكـيـر بأن أي تقـيـيم مـوضـوعي للمـشـكلات الإنسـانيـة سـوف يكشف بأن الإرهاب السـيـاسـي بـالدرجـة الأولى هو مـشـكلـة المحـتلين والدكـتـاتـوريين والأقـوياء الـذين يسـتَنكفـون من أي شـيء يعـتبـرونه انتقـاصـاً لكبـريائهم، أمـا مئـات الملايين من الناس التـعـسـاء فـي كل مكان فـهم غـارقـون بمـشـاكل أفظع وأدوم

وأوسع مثل الفـقر وإخفاقات التـنمية والأمراض المسـتشرية وعـدم امـتـلاك المال الـلازم للوقـاية والـعـلاج وكـذلـك الظلم الاجـتـمـاعـي والطغـيـان السـيـاسـي واسـتـنفـاد المال الـعـام بالتـسلحُ والأمـية والجـهل وعـجـز إمكانات التـعليم والبطالة وانعـدام التدريب والتـفـرقة العنصـرية والطبـقـيـة الصـارخـة والحـروب الأهلـيـة والنـزاعـات العـرقـيـة والاقـتـتـال الطائفي والصدامات الحدودية والفيضانات المدمَّرة والجفاف المتكرر وعـدم امـتلاك المال لـبناء السـدود وإقـامـة الحـواجـز وتنظيم الري وغـيـر ذلك من المعـضـلات الكبـرى المزمـنة التي يعـاني منهـا الكثـير من الشـعـوب معـاناة ثقـيلة ومسـتـمرة وليسـت مجرد إقلاق عابر .

إن أمـريكا تحصـر الإشكال بما يقلقـها هي فـقط، وفي هذا الحـصر تضليلٌ شـديد وظلمٌ فـادح. ويكفي للتـدليل على ذلك أن نراجع إحـصــاءات من يُقتلون بالحروب والـصراعـات، أو بحوادث السـيارات، أو بحـوادث العنف الإجـرامي، أو ملايين الأطفـال الذين يموتون لسوء التـغذية أو لعـدم توفر الـعلاج، وكـذلك قـتلى الأمـراض المسـتـوطنـة في البلدان الفـقـيـرة، أو قتلـى الفيضـانات من الفـقراء الذين لا يجـدون ما يحـمون به أنفسـهم، أو قتلى ومرضـى المخـدرات. فإذا قورن ذلك بجميع من لقوا حتـفهم بالإرهاب السياسي خـلال نصف قرن مضـى

فسوف يتبين أن هذا الغليان حول الإرهاب السياسي الفردي ليس له أي مبرر موضوعي. أما الأذى الكثير الذي يصيب مئات الملايين من البشر في كل مكان ويملأ الأرض بالتعاسة والشقاء فلا يلقى الاهتمام الذي يستحقه. لذلك فإن الواجب يقتضي إصلاح هذا الخلل وترتيب المعضلات بما يتناسب مع عدد المتضررين من الناس، فتكون محاربة الإرهاب السياسي ضمن السياق العام للمعضلات الإنسانية ولا تستأثر بهذا التركيز الجارف المربك ولا بهذه الأولوية المطْلقة التي أربكتْ الحياة الإنسانية وخلقتْ الكثير من التوتر والرهبة والاضطراب والشلل في كل أنحاء العالم .

المسلمون والإرهاب

مدخل

لقد أعلنت دول العالم وفي مقدمتها البلدان الإسلامية إدانتها لأحداث الحادي عشر من سبتمبر، و أكَّدَتْ أنه لا يمكن تسويغ ضرب المدنيين الآمنين في الولايات المتحدة تحت مبررات إساءات الإدارة الأمريكية، لكن من المعقول أن نقول: إن الخطة المعلنة تعني أن الإرهاب يصنع الإرهاب؛ فحين لا يكون مقبولاً ضرب المدنيين في الولايات المتحدة؛ فمن المعقول ألا يكون مقبولاً ضرب آلاف المدنيين العزّل كرد على ضربات نيويورك وواشنطن، وليس محتماً أن يظل العالم مطالباً بإدانة الأحداث التي ضربت أمريكا، بينما يظل متجاهلاً ضحايا الهجمة الأمريكية على المدنيين.

إن التهديدات المتواصلة التي توجهها الإدارة الأمريكية لكل من يطلب التوضيح أو يؤثر التروي أو يبحث عن حلول أكثر جذرية لظاهرة الإرهاب. كل هذا يؤكد أن هذه الإدارة ليست

جـادة في حـمـايـة الأمن الدولـي ، بل ولا حـتى الأمـن داخل الولايات المتـحـدة؛ فـبـدلاً من وضـع ضـوابط لـحـمـاية الأمن والاسـتقـرار العـالمي، اتجهت الإدارة الأمـريكيـة إلى خلق دوائر من التـوتر وإغـلاق كل أبواب البـحث السلمـي مما يجـعل المحاصـرين والمطاردين يبحثـون عن أي أسلوب ممكن للتعبير والمقاومة والرد، وهي بهذا الخيـار تضطر المهدَّدين باقتراف أي شيء باسم الدفاع عن النفس دون أدنى تفكير أو شعور بالذنب أو إحسـاس بالخطأ. فـالضغط يولد الانفـجار والمحاصر يبحث عن أي مخرج .

ومن المؤكد أن خـصومـة الولايات المتـحـدة في هذه المرحلة لم تعد مع جمـاعـة أو منظمـة خـاصـة، بل بدأت تتـجـه للصـراع مع العـالم كله. ومن المـؤكـد أيضـاً أن الـرأي العـام العـالمي رافض للتحـركات الأمـريكيـة التي صـارت لا تقـيم وزناً لوجـهـات النظر الأخرى وتخـتـار مـجـتـمـعـات بأكملها من مـجـتـمـعـات العـالم الإسـلامي لتكون أهدافاً لـلتأديب والتنكيل، مـع التصـريح المتكرر بأنهـا لا تحـتـاج إلى أي إذن من الأمم المتـحـدة أو من أي تكتُّل إقليمـي أو دولي، وأنها تملك الحق كله في التـصرف المنفـرد تجاه العـالم و تجـاه دوله. وبداهـة أن نشـيـر إلى أن رفض العـالم لما حـصل فـي الحـادي عشـر من سـبـتـمـبـر لا يعني تبـرير أشكال الإرهاب والتطرف والعنف، الـتي تمارسـهـا الإدارة الأمـريكيـة

لتـقـويض الأمن وضـرب الحـريات، ولا سـيـمـا في دول العـالم الإسـلامي التي حُمِّلت المسؤولية الأكثر تجاه صناعة الإرهاب.

إننا كمسلمين نُدين الإرهاب بجميع أشكاله، ونعـارض العدوان أياً كان فاعله، ونمقُتُ التسلُّط أياً كان مصْدره، ونشمئز من ضرب المدنيين الأبريـاء مـهـمـا كـانت الذرائع والتـبـريرات. ويمكننا هنا أن نقرأ بعض المفاهيم التي نتمثلها في عـالمنا الإسلامي، وهي بمثـابة تحـديد أفـضل لهويتنا أمـام الرأي الـعام فـي العـالم، وفي الولايات المتحدة بالـذات، وخاصـة حين صنعت آلة الإعلام الأمـريكية صورة مـخـالفـة للحـقـيـقـة، وأوهمتْ بأنهـا صـورة قـائمـة على البـحث والموضوعية بينما هي بعكس ذلك.

الإسلام أسَّس مبادئ السلام

حين نؤكـد بأن الإسـلام قـد أسَّس مـبـادئ السـلام وأرسـاها عـمليـاً أثناء سـيـادته الـحـضـارية فـإننا نعـتـمـد فـي ذلك على نصـوصـه الصريـحة والكثيـرة و المتـضـافرة، كمـا أن التـاريخ الحـضـاري للمـسلمين يشـهـد لهذه الحـقيـقـة الكبـرى. ولا يمكن تبرير إدانة دين كدين الإسلام بـعظمته واتسـاع رقعـته وكثرة المنتمين إليـه بأفعال فردية تـصدر من أفراد أو جمـاعات قليلة لا تمثل الرأي الإسلامي العام .

إن الإسـلام دين يؤمن به أكـثـر من مليـار إنسـان في العـالم،

وأكثرية الناس في مناطق الأهمية الاستراتيجية هم من المسلمين، ويمتد هذا الدين لأكثر من أربعة عشر قرناً . إننا هنا معنيون بمخاطبة الفرد في العالم وخاصة في الغرب، وهذا يعني: أن نقدم حقائق بسيطة تسمح للآخرين أن يفهموا موقفنا – نحن المسلمين– من الإرهاب حتى تكون الصورة الحقيقية للإسلام واضحة للذين يبحثون عن الحقيقة المحضة وبذلك نتصدى بعض الشئ للطوفان الإعلامي الغربي الذي أغرق الأرض بتشويه الإسلام والتجني على مئات الملايين من أهله فانخدع به الكثيرون في الغرب، وخصوصاً الشعب الأمريكي.

ونحن – بحسب ثقافتنا الإسلامية – يمكن أن نسجّل: أن رسالات الله إلى الأنبياء كلها كانت تهدف إلى مجموعة من الأولويات، منها: تحقيق العدالة في الأرض، ونشر قيم الخير للإنسانية.

وهنا ! فإننا نفهم الإسلام قيمة سامية لصناعة الخير للبشرية، واحترام الحقوق الخاصة والعامة.وقد بعث الله النبي الخاتم (رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ).أي: للعالم كله، حتى أولئك الذين لم يؤمنوا به، لأن الإسلام حفظ حقوقهم، وأعطاهم في ظل حكمه التاريخي مستوى من العدالة لم يحلموا به.

صحيح أننا نمتلك رؤية خاصة، تحدد هويتنا الإسلامية، وصحيح – أيضاً – أننا نشترك في مجموعة من المفاهيم والقيم مع مجموعة مفاهيم لأمم وشعوب أخرى خصوصاً مفاهيم الحق

والعدل والخير والرحمة والإخاء الإنساني.

ومن الواضح أننا على اختلاف مع بعض المفاهيم الغربية، خصوصاً وأننا نعطي أولوية مطلقة للقيم الروحية، ونؤمن بأن لهذه القيم دوراً فاعلاً في حياة الفرد والمجتمع، ولنا خيارنا الخاص، كما ندرك أن الآخرين يمارسون خيارهم الخاص ونعترف لهم بحق الاختيار الحر.

وفي الوقت الذي يرسم فيه الإسلام نهجاً خاصاً في الحياة للمسلمين بمجموعة من القيم والمفاهيم؛ فإن الإسلام رسم ضمن هذا المنهج أصول العلاقة المشتركة مع الآخرين، بما يسمح بإرساء قواعد العدالة، واحترام الحقوق في العلاقات الخاصة والعامة، ويسجل في تاريخ الإسلام أن الرسول محمداً كان يتعامل مع أهل الأديان الأخرى بالرفق وحماية الحقوق المادية والمعنوية والاعتراف بحق الاختيار الحر .

إن من قيم الإسلام: الدعوة إلى العفو، وخلق مساحات أوسع للتسامح، وحماية الأمن المدني؛ وتحت هذا الامتداد يكون من التسطيح الظن بأن المسلمين يستهدفون قيم العدل والحرية المعلنة للشعب الأمريكي أو غيره من الشعوب ، أو أن قيم المسلمين تشجعهم على قتل الآخرين ممن يخالفونهم ، أو لكونهم يمارسون العدل أو الحرية. فهذه الأوهام شديدة التعارض مع حقيقة تعاليم الإسلام .

وببساطة فإن هذا التصور الخاطئ يُعدُّ صناعة لكارثة، قد يكون الطرف الأكثر خسارة فيها هو الشعب الأمريكي قبل أي مجتمع في العالم، وإذا أردنا أن نكون منصفين؛ فإن علاقة المسلمين بالغرب صنعها الغرب أكثر بكثير مما صنعها المسلمون. وليست محاكم التفتيش في أسبانيا ولا الحروب الصليبية بدمويتها وفداحتها في التاريخ الماضي هي الاحتكاك السلبي الوحيد من قبل الغرب ضد الإسلام والمنطقة الإسلامية، فإن ذكريات الاستعمار، ومصادرة حق الشعوب، وضرب المقاومة الوطنية في الكثير من أوطان الإسلام هي الأكثر حضوراً في الذهنية الإسلامية والعربية اليوم. لذلك فإن الذي يبحث عن مواقف سلبية إسلامية ضد الغرب سيجد صعوبة بالغة في الحصول على أية أدلة تاريخية صادقة.

والحقيقة التي يجب أن يعيها المخلصون: أن تحرك مجموعة إسلامية لعمل ما ضد هذا البلد أو ذاك في الغرب؛ لا بد أن يُدرك كواقعة خاصة، ومن الذكاء والمسؤولية أن يتم التفكير الجاد في التعرف على الأسباب والدوافع وراء ذلك، وليس تجاهلها أو تفسيرها بشكل متعسف.

إن من المنطقي أن نسأل: لماذا تم استهداف الأمريكيين بالذات، وليس استهداف المجتمعات الأخرى، التي هي أكثر تباعداً عن الثقافة الإسلامية كالمجتمعات البوذية مثلاً أو المجتمعات التي لا

تحظى بصلة واقعية مع المجتمعات الإسلامية والعربية ؟!! وإذا أردنا أن نتعامل مع هذا الموضوع بوضوح أكثر؛ فهنا يمكن أن نتحدث عن بعض قيم الإسلام، التي تحاول مجموعات – في الإعلام والسياسية في الولايات المتحدة – إسقاط الإرهاب تحتها، وأخص هذه القيم (الجهاد).

من أهداف الجهاد في الإسلام: تأ سيس الأمن ودفع الفتن

من الواضح أن الإرهاب لم يكن أحد القيم التي يريدها الإسلام لمعالجة المشكلات مع الآخرين، أو فرض مفاهيمه على الآخرين.

ولا يتم تداول كلمة (الإرهاب) كمصطلح إسلامي أو شرعي، وهنا يمكننا أن نتساءل:

هل يمكن أن يقبل أحدٌ في حصر مفهوم الإرهاب وتحديده بأنه كل ما كان ضد الولايات المتحدة مثلاً ؟!

كيف يمكن أن نضمن للشعوب حقها في الدفاع عن مصالحها وحقوقها من أي عدوان خارجي؟ وتحت أي غطاء تقوم الولايات المتحدة بشن الحروب المدمرة هنا وهناك؟ أليس تحت مبرر: الحرب على الإرهاب ؟!!

إذاً فثمت حرب عادلة ومشروعة.

فكيف يمكن لنا إزاء ذلك أن نحدد ملامح هذه الحرب ؟

ومتى تكون مقبولة ؟

ومتى تكون مرفوضة ؟

نعم ! الإسلام يرفض الإرهاب بكل قوة، لكن لا يمكن أن يحدَّد موقفه منه إلا على ضوء تعريف واضح ومحدَّد ، وليس على مصطلح غير معروف ولا محدَّد .

فكل ما يندرج تحت الافساد في الأرض، أو الظلم، أو العدوان على الأبرياء فهو مرفوض في الإسلام، أياً كانت تسميته، ومن أي طرف حصل وفي أي أرض وقع، سواء وقع في أمريكا، أو أفغانستان، أو فلسطين، أو اليابان، أو نيكارجوا، أو لبنان أو العراق، أو فيتنام، أو ليبيا. إلخ.

وما كان دفاعاً مشروعاً عن النفس، أو مقاومة للمحتل، أو طرداً للمستعمر فهو عدل مقبول سائغ. وحتى في هذه الحالة؛ فإن للحرب في الإسلام نظاماً أخلاقياً صارماً.

وهناك أشكال متعددة للإرهاب، فمنها:

١ ـ الإرهاب الاستعماري؛ الهادف إلى نهب خيرات البلاد.

٢ ـ الإرهاب الاستيطاني؛ كما في إسرائيل، وجنوب إفريقيا سابقاً.

٣ ـ الإرهاب الفكري ؛كالذي تمارسه الصهيونية ضد من تسميهم بأعداء السامية، وهي تحصُر السامية باليهود وتُهمل الأكثرية الساحقة من الساميين.

٤ ـ الإرهاب الدولي؛ الذي تمارسه دول وحكومات ضد غيرها تحت مسميات فضفاضة.

٥ ـ الإرهاب الاقتصادي؛ الذي تمارسه دول الشمال الغني مع دول الجنوب الفقير.

الإسلام والقتال

وفي موضوع القتال يمكن أن نوضح بعض الحقائق المهمة في التصور الإسلامي ومن بينها أن الجهاد أوسع من مفهوم القتال. فصور كثيرة من الجهاد في الإسلام لا تستعمل فيها آلة القتال تجاه أحد .

لكن يبقى من الوضوح أن نقول : إن الإسلام يعترف بالقتال حين يكون خياراً لمواجهة الظلم والعدوان والدفاع عن الحريات والحقوق الخاصة. وحين نؤكد اعتراف الإسلام بالقتال والدفاع والحرب فهذا جزء من منظومة القيم في الإسلام كما نفهمها، ويمكن لكل منصف أن يدرك معقولية مثل هذا القرار في الإسلام .

لقد دخل المسلمون في تاريخهم الطويل في معارك وحروب تحت هذا المبدأ .

ومع أننا ندرك تماماً أنه: ليس ضرورياً أن ما يصنعه مجموعة من المسلمين هو إملاء إسلامي شرعي، وليس التاريخ الإسلامي دائماً يكون سجلاً للفضائل المحضة، ولكن دعونا نتذكر:

كم قتلت الشيوعية من المدنيين في القرن المنصرم ؟!

وكم قتل المسلمون؟!

وكم قتلت المجموعات والدول الغربية ؟!

ومن الذي أشعل أكبر حربين عالميتين خلال نصف قرن، وجرّ إليها القريب والبعيد؟ !

إن العالم يتذكر بمرارة ضرب المدنيين بالأسلحة النووية في هيروشيما وناجازاكي، ويتذكر المجازر الدموية في البوسنة والهرسك، والتباطؤ الدولي عن إيقاف نزيف الدماء هناك، ولقد قتل في إندونيسيا – عام ١٩٦٥م في إثر انقلاب مدعوم من الولايات المتحدة – مئات الألوف، غالبهم من الفلاحين، كما قُتل مئات الآلاف في العراق، من الأطفال في ظل الحصار الدولي منذ عام ١٩٩١م، وشنت حرباً للإطاحة بالنظام العراقي راح ضحيتها مئات بل آلاف الأبرياء.

ويشاهد العالم بعينيه، ما تفعله القوة الغاشمة الإسرائيلية – المدعومة من الولايات المتحدة – بالعزّل في فلسطين، الذين تحتل ديارهم، وتعامل حتى من يحملون الجنسية الإسرائيلية منهم معاملة عنصرية سافرة.

وإذا كان هؤلاء – الذين رسموا في العصر الحديث مذابح جماعية – يشعرون بمبررات في داخلهم؛ فهذا يدل على عمق المشكلة الأخلاقية التي تواجه العالم.

إن الإسلام حين يلجأ مضطراً للقتال؛ فهذا يأتي ضمن نظام يتّسم بالدقة والعدالة، وإعطاء فرصة للسلام، فهناك

مجموعة من الشروط، ترسم نظام القتال، الذي يشرعه الإسلام للمسلمين، وهو هنا إحدى صور الجهاد؛ لكن من الواضح أنه ليس عدواناً على أحد، بل يقوم لحماية الحقوق، ونصر المستضعفين، ومحاربة الظلم، والتعسف، ونشر قيم العدل أمام رفض مجموعات الدكتاتورية والانفتاح على الآخرين، والسماح للفرد في المجتمع باختيار القيم الفاضلة.

وفي هذه الدائرة، يمكن أن نفهم صورة القتال في الإسلام كنظام لنشر وحماية الحريات المدنية والحقوق.

وإذا كان المثل الغربي يقول: إن الأخلاق تُعرف حال القوة والقدرة – وهذا في نظرنا صحيح – فإن الإسلام حال قوته ونفوذه كان يرسم قيماً أخلاقية عالية، حتى مع الذين يضطر إلى محاربتهم.

ومع ذلك؛ فإننا نتفهم أن بعض الأفراد والمجموعات من المسلمين قد يتصرفون خلاف ما يريده الإسلام في واقعة محددة، بسبب الشعور بالمعاناة وانسداد الطرق أمامهم كرد فعل متهور على اختلال مسرف في تعصبه أو ضد حيف شديد لحق بهم .

ومن المؤكد هنا أننا نتحدث عن استثناء، وإلا فإن الغالبية من المسلمين هم ضمن دائرة الاعتدال، وإن كانت مشاعر الغضب والشعور بفقدان العدالة، خاصة من قبل الولايات

المتحدة، سيعطي مساحة أكثر لفرص الرفض والمقاومة التي يمكن أن تسفر عن مفاجآت كثيرة.

لقد كان إصرار الإدارة الأمريكية بأن يبقى لها وحدها الحق الكامل في وصم من لا يعجبها بأنه ضمن محور الإرهاب أثر في رفع روح التوتر ضد الإدارة الأمريكية ، ليس بين المسلمين فحسب، بل حتى لدى شعوب أخرى في العالم..

قد يبدو للأقوياء: أن من السهل والمناسب إسقاط المشكلات على الضعفاء، تحت مجموعة من الأوصاف أو الذرائع، وهذا ما نقرؤه في اتجاه بعض الدوائر في الغرب، في وصم المسلمين بالإرهاب دون تقديم ما يؤيد ذلك.

الدين في مفهوم المسلمين

يبقى مفهوم الدين واضحاً في عقل المسلم البسيط أنه: عبادةٌ لله، وتحقيقٌ لقيم الخير، والعدل التي شرعها الإسلام؛ لإقامة حياة أفضل.

إن الدين لم يكن يوماً ما مشكلة عند المسلمين؛ لأنه مفهومٌ واسع يمكن أن يستوعب في رسالة الإسلام كل شؤون الحياة، ويمثل الإسلام في هذا المقام انفتاحاً واسعاً، لصناعة نظام أخلاقي، يمكن أن يعيش تحته الآخرون في أمن واستقرار.

الدين في الإسلام ليس قضية شخصية، أو مجرد رمزية في دائرة محدودة من دوائر الحياة، بل يعني: صناعة الحياة، ليس للمسلمين فقط، بل لكل من يكون مستعداً للسلام، والعدل، واحترام الحقوق، ويمكن أن نقول ببساطة إنه يعني: البحث عن السعادة، والأمن، والتكامل الأخلاقي.

إن المسلمين لا توجد لديهم مشكلة مع الدين. الفرد في الغرب قد يفهم الدين في دائرة معينة تتعلق بالجانب التعبدي المحض بين الإنسان وبين الله؛ بينما هو في الإسلام معنى شمولي ينظم سير الحياة كلها، وفق قواعد عامة، وأصول مرنة، تكفل إمكانية الإفادة من الجديد في العلوم، والتقنيات، والتسهيلات المادية، وغيرها، وتحافظ في الوقت ذاته على خصوصية المسلم، وأنموذجه الثقافي الخاص.

نتصور أن من أخص مشاكلنا مع الغرب: أنهم لا يفهموننا كما نريد، وكما هي الحقيقة ومن المؤسف أن تكون مجموعات من الأسوياء في العالم، تقع تحت تصوُّر ساذج، يفتقد الأمانة في رسم هوية المسلم، أو تحديد مفهوم الدين عند المسلمين.

إن من أُسُس الدين في الإسلام: أنه يعطي مساحة لفهم الذات، واحترام المبادئ، والحريات الخاصة، كما يرفض الإسلام محاولة تحويل الدين إلى أداة لتبرير الأخطاء، أو صناعة العدوان.

وربما كانت مشكلة فهم كلمة (دين)، وكلمة (جهاد)، والربط بينهما من أخص إشكاليات الفهم لدى بعض الغربيين.

وإذا تحقق فهم الدين بهذا المعنى الواسع، وفهم الجهاد بذاك المعنى الواسع أيضاً زال كثير من الالتباس والوهم .

وهكذا تحدث الانتقائية - أحياناً - في التقاط جزئية خاصة ومعالجتها، كما لو كانت هي الإسلام فقط، مع عزلها عن المنظومة الثقافية التي تنتمي إليها. يحدث هذا في المجال السياسي، والاجتماعي والثقافي على السواء.

إن المسلم العادي يشعر أن الإسلام نظام شامل للحياة، بينما نرى الفرد في النصرانية لا يجد هذا الشعور، بل يبقي الدين دائرة مختصرة في نظر النصارى، وهنا قد لا يستوعب الفرد في الغرب العلاقة عند المسلمين بين الدين والدافع الذي يحرك الإنسان في أي اتجاه في الحياة.

إن الدين يبقى في نفوس المسلمين القيمة الكبرى و الملاذ الآمن، والأكثر فعالية لمقاومة كل أشكال التحديات.

وهنا ! يمكن أن نقول للعالم كله: إن تصعيد التحدي ضد المسلمين- من قبل أي قوة في العالم - سيجعل من الصعب في الأخير أن تتمتع هذه القوة بالهدوء والاستقرار؛ لأن المسلم العادي يمكن أن يتحرك العامل الديني في داخله

لمقاومة العدوان، ومن المؤكد أن هذا المحرك سيجعل من الفرد أكثر حرارة، وسيكون أكثر فعالية في صناعة الأفراد من كل أنظمة التدريب النظامية، وفي الوقت نفسه فإن المحرك الديني سيجعل من الفرد العادي في الإسلام أنموذجاً لصناعة الخير والسلام، واحترام الحقوق والحريات في ظل نظام العدالة.

والمسلمون يعلمون جميعاً أن نبيهم محمداً صلى الله عليه وسلم نبي الرحمة، و لكن عند الإقتضاء هو أيضاً نبي الملحمة أي: القتال. والأصل في دعوته ورسالته الرحمة، لكنه يتحول إلى القتال حين تقف بعض القوى لرفض الرحمة والأخلاق، أو حين تسعى قوة إلى حرمان الآخرين من ذلك، أو محاولة سلب الحقوق، ومصادرة الحريات الخاصة؛ فإن الإسلام يمكن أن يعبئ الملايين من المسلمين بسهولة وسرعة، المستعدين للتضحية في سبيل الدفاع عن الإسلام، دون أي علاقة اتصال تجري بين هؤلاء. واليوم نعلم- ونحن على ثقة في قراءتنا للعقل المسلم العادي - أن عشرات الملايين من المسلمين سيبدون استعداداً للدفاع عن فلسطين، والمسجد الأقصى لو افترضنا وضع استفتاء في العالم الإسلامي، وهذه النتيجة التي نعلمها ستكون تجاوباً عفوياً مع حالة الظلم الممارسة في الأرض الفلسطينية، وهذا أحد مبادئ

الإسلام التي رسمها في علاقة المسلمين بعضهم مع بعض، مهما كان قدر الفوارق السياسية، والاجتماعية، والعرقية التي يمكن أن تختصر وتمحى بشكل مفاجئ أمام حركة الدين الروحية، التي تضمن التجاوب بين المسلمين.

وحين نتحدث عن هويتنا الخاصة؛ فإن الدين يعد في الأساس عند المسلمين قيمة روحية عالية. إنه قيمة أساسية وذات أولوية مطْلقة لا يمكن مقارنتها أو مقاومتها بأية قيمة دنيوية، ومن السذاجة التفكير في تجريد المسلمين منها، وهذه القيمة تتجه في الأساس إلى السلام والمحبة والرحمة والإخاء. لكن، يمكن أن تكون قوة مضادة لكل محاولات التعدي التي تواجه المسلمين، أو مجموعات منهم.

ومن الأوهام التي وقع فيها الغرب أنه يظن أن الانفجارات المعادية تأتيه من الهيئات الإسلامية الملتزمة بدين الإسلام بينما أن الواقع والتاريخ كلاهما يؤكدان بأن المسلم حتى وإن كان متساهلاً في بعض الأمور الدينية فهو جاهز لردة الفعل القوية ضد من يشعر بعداوتهم، أكثر من المسلم المستقر في سلوكه أو المنتمي إلى مدرسة إسلامية، أو معهد شرعي. ولهذا فمن الطيش توجيه الاتهام إلى المدارس الإسلامية، أو المناهج الشرعية في العالم الإسلامي، وأقل ما يقال: إن العلم الشرعي يضبط العداوة، وينظمها ويحافظ على أخلاقياتها، وهدوئها.

الإنسان العالمي

حين ترسم في القرارات الدولية أنظمة مكافحة الإرهاب، وحماية الإنسان منه؛ فمن الضروري أن ندرك ببساطة: أن كل فرد في العالم يعي قيمته كإنسان، وهذا يعني: أن برامج العدالة، والحرية، والحقوق يجب أن تكون مستحقة لكل إنسان في العالم، يريد الخير والسلام.

هذه الحقيقة الغائبة –مع الأسف– ترسم ازدواجية في القرار والتطبيق؛ فمن المؤكد أن الإنسان في دول العالم الثالث –مثلاً– ليس هو الإنسان في الولايات المتحدة والغرب، في نظر الكثيرين من صناع القرار العالمي.

وحين طالبت الولايات المتحدة العالم بوقفة صمت من أجل أرواح ضحايا هجمات نيويورك وواشنطن؛ فمن المعقول – لو هي التزمت بنظام العدالة والأخلاق – أن يكون الشعور والمرارة بتذكُّر آلاف الأطفال والشيوخ في (أفغانستان) و(العراق)، الذين دمرتهم آلة الحرب الأمريكية في مناطق عدة تحت مبررات فضفاضة، يمكن أن تدمر من خلالها أي بلد بحجة وجود مطلوبين.

إن الطرف القوي يمكن أن يصنع القرارات والمطالبات؛ لكنه في الوقت نفسه يصنع الأعداء، ويصنع التطرف، ويحاصر مساحات التفكير المعتدل.

إن من قيم العدل: أن نعي، ونقدر شعور أي إنسان بحقوقه الخاصة، ونكفل له ذلك، ولا بد أن ينتهي اليوم الذي يتحدث فيه عن الإنسان من نوع خاص، في الحقوق البشرية المشتركة.

الموقف من الحرب ضد الإرهاب

لا يمكن قبول الإرهاب الذي يمس الأبرياء ويخيف الآمنين، فالأمن في نظر الإسلام من أهم احتياجات الإنسان الأساسية. لكن الإرهاب ليس مصدره فقط الضعفاء الذين لا يجدون وسيلة للمواجهة العلنية فيضطرون للعمل في الخفاء ولكنه كثيراً ما يحصل من الأقوياء الذين يصبُّون أطنان المتفجرات على الأبرياء ويدكون المدن على أهلها. إن قيم الإسلام ومبادئه تجعلنا مرتبطين بنظام أخلاقي واضح؛ فمن الصعب أن نتحرك باتجاه خيارات خاصة، لا تحترم حقوقنا، أو حتى حقوق الآخرين في أي مكان في العالم؛ لأن الإسلام يرفض الظلم حتى لو وقع على الأبعدين أو المخالفين. ولكن هذه السمة الأساسية في الإسلام مازالت مجهولة لدى غير المسلمين باستثناء الذين درسوا مبادئه وتعاليمه دراسة موضوعية منصفة، لذلك فإنه من الصعب أن نركض في حرب لم ترسم تحت نظام العدالة وسيادة القانون الأخلاقي،

وربما نكون مقصودين في هذه الحرب، وملاحقين بأسماء مستعارة، تعطينا درجة من التبرير لتصفية وجودنا الخاص في آخر مطاف هذه الحرب، أو في بعض فصولها.

وهنا ! يمكن أن نتضامن مع الحرب ضد الإرهاب، حين تتجه الحرب إلى مفهوم التصحيح، والقضاء على كل صور الإرهاب، الذي يعني العدوان، ومصادرة الحقوق، والحريات في كل أشكال الإرهاب المتمثلة في الإرهاب السياسي، والعسكري، والاقتصادي، والثقافي. وهذه تُعَدُّ الدوائر الخاصة لممارسة الإرهاب المنظم في العالم، من مجموعة قوى السيطرة، والاستعمار التي تريد إسقاط المشكلة على الطرف الخارج عن اللعبة.

فحين تتحدث الإدارة الأمريكية عن إرهاب دولة، أو مجتمع، أو ثقافة تراه، يمثل تهديداً للولايات المتحدة.فلماذا لا يكون تهديد الولايات المتحدة، بل تحركها لضرب الأمن المدني في بعض الدول، والمجتمعات، وخلق دوائر للتوتر في العالم شكلاً من أشكال الإرهاب الذي يحتاج لملاحقة دولية !!

إن الإسلام يؤيد بقوة موقف التضامن مع الآخرين لإرساء قواعد الأمن والاستقرار، والسلام، ومكافحة الفقر، والأمراض، والجريمة الفردية والجماعية. وهنا يمكن أن يعمل المسلمون دون كلل مع الآخرين لبناء عالم ينشد الاستقرار

والتوازن واجتثاث أسباب العنف ، وهذا يستدعي من كل المخلصين في العالم إقناع الإدارة الأمريكية برسم صورة صحيحة لمشكلة الإرهاب، والاتفاق مع كل القوى العالمية والمنظمات الدولية على وسائل معالجتها معالجة دولية جادة وعادلة وجذرية تُنهي أسبابه وتجفف منابعه وتُهيء الإنسانية لسلام شامل وعادل ومستقر.

العالم ومشكلة الإرهاب

نحن المسلمين نتفق مع المجتمع الدولي بأن مشكلة الإرهاب من أكبر المشكلات التي يواجهها العالم. بل إن إحساسنا بهذه المعضلة التاريخية أشد من إحساس بعض المجتمعات، لأن المسلمين من أكثر الأمم تضرراً بهذه الظاهرة، بل ليس غريباً أن معاناة المسلمين من الإرهاب في القرنين الماضيين أكثر من أي شعب آخر؛ لكن مع اعتبار الإرهاب مشكلة تواجه العالم فهذا يستدعي خلق نظام يتسم بالقوة والأخلاقية؛ لمواجهة هذه المشكلة. ومع هذا فإنه من وجهة النظر الإسلامية – المؤسسة على شمولية النظرة للحياة وصناعة الخير للعالم – ندرك أن العالم يعاني مجموعة كثيرة من المشكلات، وليس الإرهاب فقط! فهناك انتشار واسع للجهل والأمية، في حياة ملايين من البشر، كما أن عشرات الملايين في العالم يعانون

الأمراض، ويفتقدون أبسط حقوق العلاج والصحة. كذلك يوجد مئات الملايين في العالم يعيشون تحت خط الفقر، ومن الواجب علينا أن نشعر بهؤلاء، وأن ندرك أن مشكلات العالم لا يمكن أن تُختصر في شيء واحد، لصالح طرف واحد، ليس له امتياز إلا أنه الأقوى، ويمكن أن يستخدم القوة ضد المعارضين.

إن تردي الحياة المدنية والحريات لمئات الملايين في العالم يجعل من غير الأخلاقي ألا نفكر بهؤلاء، ونصرٌّ على تحديد المشكلة الخاصة في نظرة أحادية الجانب وكأنه لا أهمية للمشكلات الإنسانية إلا إذا عنَتْ ذلك البلد !!

وكموقف أكثر وضوحاً؛ فإننا نعتبر الوقوف مع مشكلة الإرهاب فقط وتجاهل المشكلات الأخرى يعني: أن العالم وبإرادة القوة يتجه لكارثة ستجعل الأمن في العالم كله مؤهلاً لمزيد من المفاجآت، التي تدمر الحياة المدنية، أو على الأقل تخلق حالة من عدم الاستقرار والشعور بالرعب. وهنا سيكون العالم أكثر معاناة من فترة الحرب الباردة أو أي فترة أخرى.

إن سلاح القوة والقدرة على إلحاق الضرر ليس حكمة صائبة، حتى في صناعة السيادة، والسيطرة على الآخرين، فضلاً عن الجدية في معالجة الأخطاء، وترسيخ الأمن.

أما ما يقال عن صدام الحضارات فهو من قبيل التنظير

للعدوان وشحن النفوس بالكره. فالحضارات في كل الأحوال تتحاور وتتبادل التأثُّر والتأثير والمعارف والقيم والمصالح، أما الصراع فيمارسه البشر بدافع الأهواء ضمن حضارة واحدة أو حضارات متنوعة.أما تحاور الحضارات فهو الأصل وهو ما أثبتته أبحاث مقارنة الأديان والأساطير والأنثروبولوجيا، والحفريات، فضلاً عن تواريخ العلوم والفنون. لذلك لا يصح التنظير لصدام الحضارات لأن التفاعل بين الحضارات هو الحالة القائمة، أما الصدام فهو شيء مفتعل تحركه الأهواء البشرية. ومن هنا تأتي أهمية التنظير لتحاوُر الحضارات، وليس لتصادمها. فهذا التحاور يكتسب أهميته من واقع التفاعل القائم فعلياً بين الحضارات وأهمية تطوير مساربه وآلياته ومفاهيمه، وربما كان أكثر البراهين دلالة على ما نحن بصدده من تعاون الحضارات وتفاعلها، وجود العوامل المشتركة بين العقائد والأديان. فالقرآن الكريم يُذَكِّر المسلمين والمؤمنين بالكتب بوحدة الرسالات مصدراً وغاية، في الوقت الذي يثبت تناسخها، ويُذَكر أهل الكتابين اليهود والنصارى بالمشترك الذي يجتمعون فيه مع الرسالة الجديدة، أما وحدة الغاية فيؤكده القرآن الكريم ببيان لا التباس فيه. يقول الله تعالى: ﴿**لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ**﴾. فقيام الناس بالقسط ـ وهو العدل الظاهر ـ هو

مقصد الرسالات. ولهذا فإن دور المسلمين هو دور محوري في التواصل بين الأديان لأنهم يؤمنون برسالات الأنبياء كافة، إضافة إلى إيمانهم برسالتهم الناسخة الخاتمة. كما جاءت شرائع القرآن الكريم بأشكال أخرى من التواصل الديني والأخلاقي، وذلك بتقرير العقائد والتشريعات الصحيحة المعاصرة له، ومن أشهر ذلك التوحيد، والنبوات، وجملة الغيبيات، والشورى، وجملة العقود وأنظمة العاقلة، والقسامة، وغير ذلك.

الأسس المشتركة لحوار الحضارات

الأصل في الحضارات هو التحاور والتواصل والتلاقح والتعاون على الخير، وهذه الأصالة للتعاون تتأسَّس وتستند إلى عدد من الأسس المشتركة. فالحضارات بذاتها لا تتصادم، أما ما يعصف بأهل الحضارات من صراع وتناقض ومواجهة فهو إساءة استخدام للحضارة وهو يتعارض مع ماتقوم عليه من مبادئ ومُثُل ومعايير أخلاقية. إن الصراع الحضاري يتجاهل القواسم المشتركة بين كل الحضارات ويحاول إغلاق منابع التعاون وتقويض أسس التلاقي، لذلك يكون من المهم التذكير بهذه الأسس وتقديم نماذج منها على النحو التالي:

١ـ الأساس الأول للتواصل بين الحضارات (**هو الأخوة الإنسانية**). إن هذه الأخوة الإنسانية حالة قائمة باعتبار الأصل المشترك. فكل الناس لآدم، وقد خاطب القرآن الكريم في الإنسان رابطة الأصل المشترك. باعتبارها وسيلة تواصل وتعارف، فتردد في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿**يَا بَنِي آدَمَ**﴾، وقوله : ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا**﴾، وعبَّر القرآن الكريم في توصيف علاقة الأنبياء بقومهم بلفظ الأخوة، فأكد على أخوة النبي لقومه رغم كفرهم به، ﴿**وَإِلَى عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا**﴾، و﴿**وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا**﴾. إن ما تقدم يؤسس لحقيقة أن الرابطة الإنسانية رغم اختلاف الدين أساسٌ يمكن تحريكه للتواصل والتبادل الحضاري والإنساني يمر من خلالها تبادل المصالح المدنية كما تعبر من خلالها الدعوات الدينية والرسالات النبوية، ولهذا يؤكد القرآن على آداب دعوة غير المسلمين، لأن إقناعهم يستلزم حسن الاتصال بهم.

٢ـ أما الأساس الثاني للتواصل الحضاري فهو **الفطرة الإنسانية الجامعة**. إن من الفطرة الإنسانية مجموع المعايير الأخلاقية المغروسة في الإنسان، وتظهر تجلياتها في اتفاق البشر على المعايير الإنسانية العامة كاستحسان العدل وتقبيح الظلم، و احترام فضائل الأخلاق. ويتفاوت القدر

المشترك المتفق عليه فطرياً بتأثير وتداخل الخير والشر في مساحات عديدة، فالكذب قبيح لكن كراهية قبحه تتراجع أمام فضيلة إصلاح ذات البين فيتحول الكذب المذموم إلى كذب مستحسن إذا كان هدفه خيراً محضاً. فالمساحة التي تقاطع فيها قبح الكذب مع حسن الإصلاح تتجاذب فيها مواقف الناس، وتبتعد مساحة التداخل بين الخير والشر حتى تصل إلى استغلال أدنى شبهة تقاطع بين الخير والشر لتبرير القبائح. وربما كان النموذج السياسي لكتاب (الأمير) شكلاً من أشكال التعسف في توسيع منطقة التقاطع هذه. وعلى الرغم من هذا النوع من الانحراف فإن المعايير الأخلاقية الإنسانية المشتركة تبقى حقيقة كونية تتجاوز التنوع الحضاري لتقيم جسراً يصل بين البشر يستعصي على التشويه والاستغلال. إن هذا القدر من الفطرة يُقَدِم مشتركاً بشرياً عظيماً يمكن التأسيس عليه في أخلاق التعايش البشري .

٣- أما الأساس الثالث للتواصل والتكامل والتعايش فهو **غريزة التدين**. إن غريزة التدين في جوهرها تدعم الموقف الأخلاقي للإنسان، فتنشأ به معايير قيمية يحترمها الإنسان، ولا يخلو تدين من قيم أخلاقية فيها مراعاة للتعايش البشري، بل تكون داعمة له، والاستثناءات تؤكد القاعدة، فالتعطش إلى

دعوة الآخرين مدخلٌ لاحترامهم، والإيمان بجزاء أخروي أساس أخلاقي لاحترام الحقوق، وهكذا يمكن استكشاف عناصر حماية التعايش البشري في الديانات لتعزيز الأسس الأخلاقية للتعايش الحضاري.

٤ـ أما الأساس الرابع للانسجام بين الحضارات فهو **العقل**. إن العقل هو القاسم المشترك الأكبر بين البشر، ورغم تفاوت تأثير المسلمات القبلية والأساطير ومعوقات التفكير العلمي إلا أن العقل وسيلة التواصل البشري الأولى، وقد تواصلت الحضارات بالفعل من خلال تعقُّل بعضها عن بعض في المعارف والمهارات وغيرها، وأدى التواصل الثقافي إلى تحسين فرص التعايش السلمي في كثير من الأحيان من خلال ما يخلقه التواصل من قواسم ومصالح مشتركة.

٥ ـ أما الأساس الخامس للتكامل بين الثقافات فهو **المصالح المشتركة**. إذ كلُّ إنسان يحتاج في قضاء حاجاته إلى الناس الآخرين، وكلُّ مجتمع محتاجٌ إلى المجتمعات الأخرى، ولا يوجد شعبٌ مستغن كليا عن الشعوب الأخرى، بل إن أكثر الشعوب ثراء وتقدماً يحتاج إلى تسويق منتجاته والحصول على المواد الأوَّلية من خارج أرضه. لذلك فإن المصالح المتبادلة هي أحد منابع التآخي الإنساني وهي وجهٌ من وجوه الحوار الحضاري تفيد كل الأطراف، بينما الصدام يؤدي إلى إهدار الإمكانات

وإضعاف كل من لهم علاقة به بشكل مباشر أو غير مباشر. لقد خلق الله تعالى الخلق مسخراً بعضهم لبعض، وهو ما يستلزم حاجة بعضهم لبعض، وبين الحاجة والتسخير تنشأ علاقة مصلحية يفتقر فيها الناس بعضهم لبعض، ويتأسس على هذه العلاقة ميدانٌ فسيح للتفاعل الحضاري بين الأمم.

هذه نماذج من الأسس المشتركة بين الحضارات وهي تُغَذي التعايش بين الأمم وتؤكد أهمية التعاون بين أصحاب الثقافات المختلفة وبها يتهيأ لكل أمة أسباب التواصل مع الأمم الأخرى وفق مصالحها وأهدافها، إن الصدام يستنزف من الموارد أكثر مما يجلبه منها حتى ما يتم شنُّه من صدامات وحروب ومنازعات باسم المصالح القومية والوطنية تكون أكلافه أكبر من عوائده، لذلك فإن الصدام ينافي العقل ويتناقض مع المصلحة ويتنكَّر للأخلاق الفاضلة. إن الصدام يَنْتُج عن تغليب العضل على العقل، أما حين يتاح للعقل أن يقوم بوظيفته فيضبط الأهواء والعواطف فإنه يحقق الوئام ويستبعد منطق العضل الذي هو منطق القوة والغلظة والبدائية .

القسم الثاني

٤ ـ المملكة العربية السعودية والإرهاب

٥ ـ الدعوة الوهابية

٦ ـ التعليم الديني في المملكة العربية السعودية

٧ ـ تعليم وعمل المرأة في المملكة العربية السعودية

٨ ـ حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية

٩ ـ هدف الجهاد إقرار السلام (الجهاد والسلام العالمي)

١٠ ـ المؤسسات الخيرية في المملكة العربية السعودية

١١ ـ المعابد غير الإسلامية في بلاد الحرمين الشريفين

المملكة العربية السعودية والإرهاب

مدخل:

ارتبطتْ نشأة المملكة العربية السعودية بمحاربة الإرهاب ومحاولة تمدين المجتمع البدوي الذي كان معتاداً على الانفلات والفوضى، فهو يسعى إلى تعويد هذا المجتمع على النظام، وإقامة المدن والقرى لإغرائه بالاستقرار والتحضُّر، وتأمين الناس من قُطَّاع الطرق، ووقف الغارات المتبادلة بين العشائر أو بين البادية وأهل الواحات. أما قبل قيام هذه الدولة فقدكان التناحر بين القبائل البدوية المتنقلة هو الأسلوب السائد، وكذلك كانت التجمعات الموجودة المستقرة في الواحات في حالة نزاع دائم فيما بينها من جهة وبينها وبين أهل البادية من جهة أخرى. وكانت الفوضى عامة، و كان النظام معدوماً، وكان اتساع المساحة وترحُّل البادية الدائم وعدم ارتباطهم بأمكنة محدَّدة وبُعْد المسافات بين أطراف البلاد وقلة العابرين وعُسْر التواصل ووجود قفار

شاسعة بدون سكان، كلُّ هذه الأمور كانت تمثل صعوبات كبيرة لإقرار النظام وتوفير الأمن. وكان قُطَّاع الطرق يجوبون هذا الفراغ الصحراوي الهائل فيخيفون الناس ويقتلون الأبرياء وينهبون الأموال، بل كان النهب والسلب أحياناً من أهم مصادر العيش. فمع ندرة المصادر كانت الحياة صراعاً من أجل البقاء. فحين تُجدب المراعي تستعر غريزة حب البقاء، فيصبح الإنسان إما آكلاً وإما مأكولاً. لذلك كان الخوف والجوع من حقائق حياة الناس اليومية لذلك فإن تحقيق الأمن كان المهمة الأساسية التي اضطلعت بها الدولة السعودية منذ اليوم الأول لقيامها في الجزيرة العربية.

وبسبب هذه الخبرة الطويلة التي صاحبت تأسيس المملكة فإن الموضوع الأمني بقي في صدارة الاهتمامات الرسمية، وكان هذا الاهتمام يلقى ترحيباً شديداً من الناس، لأنهم ذاقوا حلاوة الأمن وجربوا حياة الاستقرار. وحين انتشرت في العالم خلايا الإرهاب مع المد الشيوعي كانت المملكة من أسبق الدول للحيلولة دون نشوء هذه الخلايا، كما كانت من أسبق الدول في التنسيق مع الدول المجاورة وغيرها لمحاصرة الأفكار الإرهابية.

إن المملكة العربية السعودية قد أدركت منذ وقت مبكر جداً خطورة الإرهاب على الأمن الوطني والأقليمي والعالمي و على

الحضارة الإنسانية بأجمعها، كما أدركت أن الإرهاب متعدد الأسباب وأنه لايمكن القضاء عليه إلا بالقضاء على أسبابه. وكانت دوماً تتطلع إلى قيام تضامن دولي لتجفيف المنابع الفكرية والدعائية والإعلامية والدولية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تغذيه، وهي أيضاً قد أدركت مبكراً أنه على الرغم من أن الإرهاب ظاهرة تاريخية أفسدتْ على الإنسان حياته منذ أقدم العصور إلا أنها قد فطنتْ للتسهيلات الكثيرة التي قدمتها التقنيات المتطورة في هذا العصر لمن لديهم نزعة التطرف والإرهاب.

ولأن المملكة العربية السعودية قد وعت هذه الخطورة فإنها لم تتهاون في أية فترة من تاريخها مع أي إخلال بالأمن، و كانت ومازالت تحرص على التعاون مع جميع الهيئات والدول والقوى من أجل تقليل الفرص أمام الإرهاب، سواء على المستوى الوطني أو الاقليمي أو العالمي. فهي منذ البدء ترفض الإرهاب جملة وتفصيلا وتُحذر منه وتحاول التنسيق مع الأقطار الأخرى لتطويقه وتجفيف منابعه ومعالجة أسبابه، لأنها تدرك أن الإرهاب تدميرٌ لمنجزات الحضارة وإفساد لحياة الناس. فالإسلام الذي تلتزم به المملكة قد جاء بعمارة الأرض وإصلاحها وتحقيق السلام والأمن للإنسانية جمعاء، وفي القرآن : ﴿**وَلا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي**

الأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾، لذلك فإن تحقيق السلام والأمن كان هدفاً أساسيا لقيام الدولة السعودية الحديثة. و تُعتبر تجربة المملكة في محاربة الإرهاب من أنجح التجارب العالمية في إحلال النظام محل الفوضى وتوفير الأمن للجميع و محاربة الجريمة والإرهاب. لقد استطاع الملك عبدالعزيز (١٨٨٠-١٩٥٣) أن يوحد أجزاء شبه الجزيرة التي كانت متناحرة، ثم استطاع إحلال الأمن في كافة أرجائها. وقد اتبع الملك عبدالعزيز لتحقيق ذلك استراتيجية ذات محاور ثلاثة: **أولاً**: عمل على نشر الوعي الإسلامي الذي يحارب الجريمة ويمنع قطع الطريق و يحرَّم السلب والنهب ويُجَرم كل أنواع العدوان. **ثانياً**: حرص على مساعدة القبائل أوقات القحط بالمساعدات المادية والمالية حتى لا تدفعهم الحاجة و غريزة حب البقاء إلى استئناف العدوان ومعاودة الاقتتال. **وثالثا**: عَمِلَ على تطبيق سريع و صارم وفعال للعقوبات الشرعية بحق الخارجين على القانون والنظام.

وانطلاقاً من رؤيتها الإسلامية المتكاملة وتجربتها التاريخية كانت المملكة العربية السعودية من أوائل الدول محاربةً للإرهاب. لقد نظرتْ المملكة للإرهاب على أنه ظاهرة سلبية معادية للدين والإنسان والحضارة. وكانت تدرك أن الإرهاب ظاهرة شديدة التعقيد وأنه لا يمكن القضاء عليه إلا بمعالجة أسبابه. أما العنف

فهو يولد المزيد من العنف، فلا ينبغي اللجوء للملاحقة المكشوفة والحرب المعلنة إلا بعد استنفاد الجهود السلمية، فتكون المواجهة المباشرة هي الحل الأخير لفلول الذين لاتجدي معهم الحلول العادلة. وهذه الرؤية الشاملة جعلت المملكة تُقدم اسهامات كبرى وكثيرة في محاولة القضاء قدر الإمكان على أسباب الإرهاب والحيلولة دون تكوينه، لذلك كانت ومازالت ترى أن العمل يجب أن يكون على كل المستويات الدينية و الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتأسيساً على هذه الرؤية الشاملة اضطلعت المملكة بأعمال كثيرة ومتنوعة على مدى قرن كامل لمحاربة الإرهاب يمكن تلخيص بعضها فيما يلي :

١ـ المطالبة بحل القضايا الدولية المعلقة كأفضل السبل لمنع الإرهاب.

٢ـ إبرام معاهدات أمنية دولية لمحاربة الإرهاب.

٣ـ تفعيل الدين كأفضل السبل لمحاربة التطرف والإرهاب.

٤ـ معاقبة من يثبت تورطهم بأعمال إرهابية.

٥ـ محاربة الفقر وتشجيع التنمية.

٦ـ المطالبة بنظام دولي واقتصادي عالمي جديد.

إن المملكة العربية السعودية قد وضعَتْ الكثير من إمكاناتها الدينية والاقتصادية والسياسية والإعلامية في خدمة الأمن والسلام، ومعالجة الأسباب التي تؤدي إلى ظهور النزعة

الإرهابية. وهنا تفصيل لما سلف من نقاط:

أولاً : المطالبة بحل القضايا الدولية المعلقة كأفضل السبل لمنع الإرهاب

دأبت المملكة العربية السعودية على التحذير من أن ترك بعض القضايا الدولية بدون حل يؤدي إلى استمرار التوتر ويُفرز الصراعات التي يتخذها الإرهابيون ذريعة للعنف. لقد حذرت المملكة العربية السعودية من أن الظلم الواقع على المسلمين في فلسطين سيؤدي إلى حوادث العنف كرد فعل، ليس في فلسطين وحدها بل وفي المنطقة العربية والإسلامية أجمع. وقد عايش الملك عبد العزيز بدايات القضية الفلسطينية وحذر الدول الكبرى وعلى رأسها بريطانيا ومن بعدها الولايات المتحدة من الظلم المستمرعلى الفلسطينيين. لقد حاول الملك عبد العزيز إقناع الدول الكبرى بأن حل المسألة اليهودية يجب ألا يأتي على حساب شعب آخر. وإذا كان اليهود في أوربا يعانون فالعالم العربي والإسلامي مستعد للمساهمة ضمن جهد دولي لحل المسألة اليهودية بوسيلة لا تؤدي إلى الإضرار بأي شعب أو دولة في العالم. لكن القوى الكبرى مضت في طريقها لتهجير أعداد يهودية ضخمة من أوربا إلى فلسطين، وعندها اقترح الملك عبد العزيز حلاً يقوم على تأسيس حكومة دستورية في فلسطين يشترك فيها السكان بنسب أعدادهم (آنذاك) مع وقف أو تحديد

الهجرة اليهودية، ولكن لم تستجب الدول الكبرى لأي من هذه المقترحات.

وحينما خسر العرب حرب ١٩٦٧ وسقطت القدس في أيدي الصهاينة تضاعفت أسباب السخط والتوتر و أصبح الوضع متفجراً يهدد بتصاعد الرغبة في الانتقام في العالم العربي والإسلامي. ولكن الانتصار النسبي الذي حققه العرب في عام ١٩٧٣ أعاد إلى المسلمين بعض الرضا عن أنفسهم، وصار ممكناً أن تهدأ المشاعر وأن يحس المسلمون بأنهم قد ازاحوا عن كاهلهم شيئاً من الذل والهوان الذي أصابهم عام ١٩٤٨ و عام ١٩٦٧ . وقد حرصت المملكة على استثمار حالة الرضا فأيدت مسيرة التسوية السلمية في إطار اتفاقات فصل القوات بين مصر وسوريا من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى على أساس أنها مقدمة لتسوية شاملة للقضية. ولما لم يتحقق ذلك طرحت المملكة مشروع الأمير فهد للسلام في العام ١٩٨١ والذي ينص على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها سنة ١٩٦٧ وقيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس مقابل حق جميع دول المنطقة للعيش بسلام.

وقد أيدت المملكة العربية السعودية مفاوضات السلام العربية والإسرائيلية التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١ على أمل أنها ستؤدي إلى حل شامل للقضية الفلسطينية. ولكن مسيرة مدريد

تعطلت في سبتمبر من العام ٢٠٠٠ عندما تعمَّد ارييل شارون استفزاز الفلسطينيين بزيارة ساحات المسجد الأقصى، وهو ما اعتبره الفلسطينيون ومن ورائهم العرب والمسلمون استفزازاً صارخاً ومهيناً، فتفجرت انتفاضة الأقصى. وفي مارس من العام ٢٠٠٢ أيدت الدول العربية مبادرة ولي العهد السعودي والتي تنص على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ وقيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس.

وقد وجدتْ تنظيمات متعددة عربية وعالمية أن الظلم الصارخ الواقع على الفلسطينيين يؤكد انحياز النظام الدولي وبالتالي التبرير لمحاولات إزالة الاحتلال اليهودي بكل وسيلة ممكنة منذ الستينيات وحتى الآن. إن انتزاع القدس، وهي من أقدس المقدسات الإسلامية، من المسلمين وإبقاءها بأيدي الصهاينة قد أشعر المسلمين في كل مكان بالعار والذل والمهانة، و هم لا يجدون من النظام الدولي ولا مؤسساته وتنظيماته إلا الانحياز والتجاهل مما أقام الرغبة في إبعاد هذا الظلم بكل وسيلة ممكنة.

وكما هو الحال في قضية فلسطين تطالب المملكة العربية السعودية بحل كل الخلافات الدولية بالطرق السلمية مع التطبيق الكامل لقرارات الشرعية الدولية القائمة على العدل. إنه ومن أجل أن يكون السلام دائماً فلا بد أن يكون عادلاً. أما

إذا كـان السـلام غـيـر عـادل فليس بسـلام ولكنه اسـتسـلام اضطراري مـؤقت، وهو يُقَـدم تبـريرات لإقناع النـاس بتـأييـد الإجـراءات التـي يتـخـذهـا المظلوم لإزالة الـظلم عنـه. وفي هذا الإطار طالبت وتطالب المملكة بحل قضـايا كشـمـيـر وقـبـرص والشـيشـان، كما حُلَّت قـضـيـة البوسـنة وكوسـوفا على أسـاس المبادئ الدولية وفي مقدمتها حق تقرير المصير وعلى أساس قـرارات الـشـرعـيـة الدولية والاتفـاقـات الدولـيـة المبـرمـة بين الأطراف المتنازعة.

لقد كان لجهود المملكة العربية السعودية دور فعال في إنـهاء الحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت أكثر من خمسة عشر عـاماً. ومن المعـروف مـا كـان سـينتـج من استـمـرار هذه الحـرب على الاستقرار في المنطقة بل والعالم أجمع. كما بذلت المملكة العربية السعودية جهوداً متواصلة و مضنية لإنهاء الحرب الأهلية التي تفجرت في أفغانستان بعد اندحار قوات الغزو السوفيتي، ولكن جـهـودها لـم يُكتب لها النجـاح بسـبب تدخـلات دولية وإقليـمـيـة واتسـاع شـقة الخـلاف بين الفرقـاء المحليين. لقد اعـترفت المملكة العـربيـة السـعـودية بحكومـة طالبـان على أمل أن يؤدي ذلك إلى استقرار أفغانستان ولكن لما ثبت تساهل تلك الحكومة مع تنظيمات متطرفة سحبت المملكة العربيـة السـعـودية سـفيـرها من هناك في العام ١٩٩٩ .

ثانياً : إبرام معاهدات أمنية دولية لمحاربة الإرهاب

ساهـمت المملكة العربيـة السعـودية في كل المعاهدات الأمنـية الدولية التي تسعى للقضـاء على الإرهاب. لقد أيَّدَت اتفاقيات حماية الطيران المدني الموقعة في طوكيو عام ١٩٦٣، واتفاقية لاهاي ١٩٧٠، واتفاقية مونتريال ١٩٧١ ، إلى حماية الطيران المدني من أخطار الإرهاب. وكنتـيـجـة لـفـرض التـفـتـيش الإلزامي قـبل الصـعـود إلى الطائرات انخـفـضت أعـداد خطف الطائرات في بداية السـبـعينيـات إلى أقل من ربع مـا كانت عليـه في بداية الستينيات. وتعتبر اتفاقية جنيف لـمنع الإرهاب من أهم الاتـفـاقـيـات التي عـالجت مـوضـوع الإرهـاب وأعطت تعـريفـاً لـه، وعـددت نماذج رأت أنهـا تدخل في نطاقـه. كمـا أن اتفاقية جنيف الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب من أهم الاتفـاقـات الدولية أيضـا. وقـد وقعت هذه الاتفـاقـيـة في ٢٣ أغسطس عـام ١٩٤٩، وجـاء فـيـهـا ذكـر لتـحـريم العـقـوبات الجـمـاعـيـة ومنع خطف الطائرات أو أخذ الركـاب المدنيـين أو طاقم الطائرات كرهائن أو تعـريض حـيـاة المسـافـرين على متن هذه الطائرات للخطر بأي صفة كانت.

كما قـامت الأمم المتـحدة باصدار العديد من الـقـرارات التي تناولت مواضـيـع مختلفة يتعلق معظمها باتخـاذ التدابير التي تهدف لتأمين الحمـاية الفعـالة ضـد اختطاف الطائرات

وحماية أمن وسلامة المسافرين. وفي العام ١٩٧٢ قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتشكيل لجنة خاصة لشؤون الإرهاب الدولي، وقد تمكنت هذه اللجنة من صياغة قرارات وتوصيات تبنتها الجمعية العامة في دوراتها الثانية والعشرين والثانية والثلاثين والرابعة والثلاثين والأربعين.

والمملكة العربية السعودية وهي العضو المؤسس للأمم المتحدة حرصت ولا تزال تحرص على التطبيق الدقيق لكل القرارات والاتفاقات الدولية. كما أن المملكة نددت مع باقي دول عدم الانحياز في مؤتمرهم المعقود في هراري بزيمبابوي في عام ١٩٨٦ بالأعمال الإرهابية، وأكدت على حق الشعوب في تقرير المصير. ونفى إعلان قمة عدم الانحياز في١٩٨٦ أن يكون قتال الشعوب التي تعاني من الاحتلال إرهابا. وفي مجال التمييز بين كفاح التحرير والأعمال الإرهابية أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مراراً وتكراراً على الشرعية الأخلاقية والسياسية لكفاح التحرير الذي تخوضه الشعوب المقهورة بجميع الوسائل الموجودة تحت تصرفها.

وكان للمملكة العربية السعودية دور قيادي وفعال في جمع الدول العربية والإسلامية في اتفاقية عامة لمكافحة الإرهاب. ويعتبر مجلس وزراء الداخلية العرب والذي

يترأسه سمو وزير الداخلية السعودي من أنجح مؤسسات العمل المشترك العربي. وسخرت المملكة ثقلها السياسي والدبلوماسي والاقتصادي لمصلحة إبرام هذه الاتفاقيات والتي صدرت عن مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب ومجلس وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي. واعتبرت الدول العربية الإرهاب في هذه الاتفاقية جريمة ترتكب تنفيذاً لغرض إرهابي في أي من الدول المتعاقدة أو على رعاياها أو مصالحها ويعاقب عليه قانونها الداخلي. كما اعتبرت الاتفاقية أن من الجرائم الإرهابية: الجرائم المنصوص عليها في اتفاقية طوكيو لعام ١٩٦٣، واتفاقية لاهاي لعام ١٩٧٠، واتفاقية مونتريال ١٩٧١، والبرتكوول الملحق بها والموقع في مونتريال ١٩٨٤، واتفاق نيويورك ١٩٧٣، واتفاقية اختطاف واحتجاز الرهائن الموقعة في ١٧/١٢/١٩٧٩، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ١٩٨٣ فيما يتعلق بمكافحة القرصنة البحرية. وتعهدت الدول العربية في تلك الاتفاقية على الحيلولة دون اتخاذ أراضيها مسرحاً لتخطيط أو تنظيم أو تنفيذ الجرائم الإرهابية أو الشروع فيها بأية صورة من الصور بما في ذلك منع تسلل العناصر الإرهابية إليها أو إقامتها على أراضيها أو استقبالها أو إيوائها أو تدريبها أو تسليمها أو تمويلها أو

تقديم أي تسهيلات لها.

وقد دعت المملكة العربية السعودية إلى عقد مؤتمر دولي يؤدي إلى إبرام اتفاق دولي شامل لمكافحة الإرهاب ويُعَرف الإرهاب تعريفاً موحداً ينهي أي اختلافات في تعريفه بين دول العالم، ثم يحدد إجراءات ملزمة لجميع الدول لمحاربة كافة أشكال الإرهاب. وقد سبق للجمعية العامة للأمم المتحدة أن أصدرت في العام ١٩٩٤ إعلانها الشهير حول مكافحة الإرهاب، وطالبت الدول بالتزام كل التوصيات التي أوردها الإعلان وعمدت الجمعية العامة إلى اعتماد هذا الإعلان في كل جلساتها التالية إلا أن هذا الإعلان لم يُعَرف الإرهاب تعريفاً محدداً، لذلك دعا مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية في دورته الطارئة التاسعة المنعقد في الدوحة في العام ٢٠٠١ إلى ما يلي : «انطلاقاً من أحكام معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي فقد أكد المؤتمر استعداد دُوله في الإسهام بفعالية في إطار جهد دولي جماعي تحت مظلة الأمم المتحدة كونها المحفل الذي تمثل فيه جميع دول العالم لتعريف ظاهرة الإرهاب بمختلف أشكاله دون انتقائية أو ازدواجية ومعالجة أسبابه واجتثاث جذوره وتحقيق الاستقرار والأمن الدوليين».

ثالثاً : تفعيل الدين كأفضل السبل لمحاربة التطرف والإرهاب

إن كثرة المظالم التي وقعت في هذا العصر وانسداد الآفاق أمام المظلومين وعدم الإصغاء لشكاواهم أو التعرف على المظالم الكثيرة التي لحقت بهم قد جعلت بعض التنظيمات تميل إلى العنف لإسماع صوتها الذي لم تتمكن من إسماعه بالطرق السلمية، ولأن الظلم الذي وقع على المسلمين في بقاع كثيرة من العالم، وأبرزها الظلم الواقع على الفلسطينيين، لم يكن مجرد إدعاء وإنما هو ظلم مشهود وصارخ يعرفه الجميع لكن القوى الفاعلة تتجاهله لذلك فإن النفوس كانت مهيأة بأن تستجيب لنداءات بذل جميع السبل لإزالة هذا الظلم ومع أن العنف قد ينبع من ظروف سياسية مثل المظالم التي تقع، أو ظروف اجتماعية كالطبقية، أو اقتصادية مثل الفقر والحاجة إلا أن للتطرف أسباباً دينية تتعلق بسوء فهم للدين، أو أسباب نفسية حيث تميل نفوس بعض البشر للتشدد. ومن أجل مكافحة ما قد يؤدي إليه سوء الفهم للدين أو انحراف النفس عن الطريق السوي فإن المملكة عملت وتعمل على تفعيل الدين الصحيح الذي يُقَوم النفس ويزيل اللبس ويُشيع الأمن والاستقرار والطمأنينة. إن أفضل الطرق لمكافحة التطرف الذي يوَلد الإرهاب هو الاعتدال الديني. إن تفعيل الشعور الديني عامل هام في

مكافحة الإرهاب وحماية المجتمعات من شروره. فالإسلام يؤكد على حفظ الإنسان وحماية حياته وعرضه وماله ودينه وعقله من خلال حدود واضحة لايقبل الإسلام تجاوزها. وقد حذر الإسلام من الغلو: ﴿**قل يا أهل الكتاب لا تغلو في دينكم غير الحق**﴾، **و قال تعالى:** ﴿**يا أيها الذين آمنوا لا تُحَرِّموا طيبات ما احل الله لكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين**﴾.

لقد حارب صحابة الرسول فكر الغلو والتطرف واعتبروه خطراً على الدين والأمة، والمملكة العربية السعودية بنشرها لتعاليم الإسلام السمحة إنما تقوم بدور فعال لمحاربة الغلو والتطرف وما ينتج عنه من إرهاب. فعلى سبيل المثال أنكرت هيئة كبار علماء الإسلام في المملكة العربية السعودية جرائم الإرهاب التي تقع في العالم و أكدت :

١ـ أن النفس الإنسانية مصونة في حكم شريعة الإسلام.

٢ـ أن الأعمال الإرهابية تقترن بالغدر والخيانة والعدوان وترويع الناس. و أن كل هذه قبائح يأباها الإسلام ويبغضها الله ورسوله والمؤمنون.

٣ـ تبرئة الإسلام من أعمال الإرهاب، وأن مثل تلك التصرفات إنما تنبع من صاحب فكر منحرف وعقيدة ضالة أو نفس مريضة.

إن في نشر تعاليم الإسلام السمحة إصلاحاً لأفراد المجتمع ديناً وخلقاً، وهو يؤدي إلى تكوين مجتمع صالح. وهذا من أكبر أسباب الوقاية من العنف والإرهاب، وهو الشيئ الذي تفعله المملكة.

رابعاً : معاقبة من ثبت تورطهم بأعمال إرهابية

فالمملكة تجتهد دوماً في تنشئة الأجيال بعيداً عن أجواء العنف وأسباب الغلو، أما الذي لا تنفعه التربية الحسنة والتعليم الجيد ولا المواعظ والكتب فلابد من ردعه وحماية الناس منه ضمن تعاليم الإسلام. وقد ورد في قرار لهيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية الصادر حول الإرهاب في العام ١٤٠٩ : «إن مجلس الهيئة وبعد وقوع عدة حوادث ذهب ضحيتها الكثير من الناس ا لأبرياء وتلفت بسببها الأموال والممتلكات والمنشآت العامة قام بها بعض ضعاف الإيمان أو فاقديه من ذوي النفوس المريضة وبما أن المملكة العربية السعودية كغيرها من البلدان عرضة لوقوع هذه الأعمال فقد رأى المجلس ضرورة النظر في تقرير عقوبة رادعة لمن يرتكب عملاً تخريبياً. وانطلاقاً مما ذكره أهل العلم من أن أحكام الشرع إنما تدور من حيث الجملة على وجوب حماية الضرورات الخمس والتي هي الدين والنفس والعرض والعقل والمال وما تسببه تلك الأعمال من

إخلال بالأمن العام ونشوء حالة من الفوضى والاضطراب فقد قرر المجلس:

ـ من ثبت شرعاً أنه قام بأعمال التخريب والإفساد والاعتداء على الأنفس والممتلكات الخاصة أو العامة كنسف المساكن والمساجد والمدارس والمستشفيات والمصانع والجسور ومخازن الأسلحة والمياه والموارد العامة كأنابيب البترول أو نسف الطائرات أو خطفها ونحو ذلك فان عقوبته القتل.

ـ يؤكد المجلس على ضرورة استكمال الإجراءات الثبوتية اللازمة من المحاكم وهيئات التمييز ومجلس القضاء الأعلى براءة للذمة واحتياطاً للأنفس وإجراءً لما عليه البلاد من التقيد بكافة الإجراءات اللازمة شرعا لثبوت الجرائم.

ـ يرى المجلس ضرورة إعلان هذه العقوبة عن طريق وسائل الإعلام».

وقد قامت المملكة العربية السعودية في مناسبات عدة بتطبيق هذه الأحكام الشرعية على الجناة، ومنها تنفيذ حكم القتل بالجناة الذين كانوا مسئولين عن تفجير مقر سكني يقطنه بعض أفراد القوات الأمريكية في حي العليا بمدينة الرياض عام ١٩٩٥.

لقد عالجت الشريعة الإسلامية العنف والإرهاب قبل وقوعه

بنشر الوعي الإسلامي وتحقيق العدالة على المستوى الاجتماعي والمستوى الدولي. أما فيما يتعلق بما بعد وقوع العنف فإن الشريعة حددت الحدود وشرعت التقريرات بما يردع النفوس المريضة.

خامساً: محاربة الفقر وتشجيع التنمية

حرصتْ المملكة على الإسهام قدر المستطاع في مساعدة المجتمعات الفقيرة و المشاركة في مشروعات التنمية من أجل تخفيف المعاناة عن الفقراء وتقليل دوائر السخط. وفي هذا العمل إسهامٌ في القضاء على أسباب التطرف والإرهاب

وحصة المملكة المرصودة للتنمية الدولية من بين الدول البترولية الأعضاء في منظمة الاوبيك تأتي من حيث القيمة في المقدمة. فقد أكدت جامعة الدول العربية في تقرير اقتصادي أن المملكة العربية السعودية تأتي في المرتبة الأولى للدول العربية التي تمنح مساعدات للدول العربية الأخرى. وأوضح التقرير أن أجمالي المبالغ التي قدمتها الدول النفطية لمجلس التعاون الخليجي خلال العام ١٩٩٢ بلغ ٦,٣ مليار دولار. وشكلت حصة دول الخليج العربية ٩٩٪ من العون العربي، وبلغت مساهمات المملكة ما يقرب ٦٠٪. وتجيء شهادة أخرى عبر تقرير لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في العام ١٩٨٩

والذي يؤكد أن المملكة تتصدر الدول العربية والإسلامية ودول العالم الثالث في تقديم العون المالي للوكالة. وبلغ ما قدمته المملكة منذ عام ١٩٥٠ وحتى نهاية ١٩٨٨ مبلغ يقدر بأكثر من ٦٧ مليون دولار، ظلت المملكة ملتزمة في دعمها السنوي للوكالة. كما أن المملكة من أكبر المساهمين في البنك الدولي للإنشاء والتعمير حيث تحتل المرتبة السابعة بين الدول المساهمة في البنك والتي يبلغ عددها ١٥١ دولة. كما أن المملكة من كبار المساهمين في البنك الإسلامي للتنمية والذي يقدم قروضاً بدون فوائد للدول الإسلامية. وهي كذلك عضو بارز وفعال في صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق الأوبيك للتنمية الدولية. ولا يقتصر تشجيع المملكة للتنمية على جهودها في محاربة الفقر والمرض والجهل من خلال المؤسسات الاقتصادية الجماعية، إذ أنشأت المملكة مؤسسة خاصة تعنى بتقديم الدعم المادي للدول العربية والإسلامية بل وسائر الدول النامية، وهذه المؤسسة هي الصندوق السعودي للتنمية. وقد بدأ الصندوق نشاطه في العام ١٩٧٤ برأسمال قدره عشرة آلاف مليون ريال، وتمت زيادة رأس المال على مرحلتين الأولى عام ١٩٨٠ ليصبح ١٥ ألف مليون ريال والثانية عام

١٩٨١ ليصبح ٢٥ ألف مليون. وفي ضوء الهدف الرئيسي للصندوق وهو المساهمة في تمويل مشاريع التنمية في الدول النامية فقد ساهمت المملكة خلال المدة من ١٩٧٥ وحتى ١٩٩٠ م في دعم تمويل ٢٤٤ مشروع إنمائي، وبلغ إجمالي التمويل السعودي اكثر من ٢٧ ألف مليون ريال.

إن إجمالي ما قدمته المملكة من مساعدات غير مستردة وقروض ميسرة للدول النامية تعدى المئة مليار دولار، تمثل ٥,٤٥ من متوسط إجمالي الناتج القومي. وقد استفادت من هذا العون ٧٠ دولة نامية في مختلف القارات، منها ٣٨ دولة أفريقية و٢٢ دولة آسيوية و ١٠ دول نامية أخرى. وتتوجه هذه المساعدة في الغالب إلى القطاعات الإنتاجية وتحسين مستويات الخدمات التعليمية والصحية وغيرها.

واحتلت نسبة ما تقدمه المملكة إلى إجمالي الناتج القومي المركز الأول بين دول العالم أجمع، حيث بلغت نسبة ما قدمته المملكة من مساعدات خلال الفترة ١٩٧٣ -١٩٨١ نحو ٧٪ من إجمالي الناتج القومي. أما في العام ١٩٨٨ فبلغت النسبة ٢,٧٪، وهي نسبة تبلغ أكثر من سبعة أضعاف متوسطها لدى الدول الصناعية. ويبين الجدول التالي نسبة مساهمة المملكة في مؤسسات التنمية العربية والإقليمية والدولية:

المؤسسة	نسبة مساهمة المملكة
البنك الإسلامي للتنمية	٢٥٪
الصندوق العربي للاتحاد الاقتصادي والاجتماعي	٢٢,٩٪
صندوق النقد العربي	١٤,٥٪
صندوق اوبك للتنمية	٣٠,١٪
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا	٢٤,٤٪
البنك الدولي	٣,٣٪
هيئة التنمية الدولية	٣,٥٪
مؤسسة التحويل الدولية	١,٣٧٪
وكالة ضمان الاستثمارات الدولية	٣,١٤٪
صندوق النقد الدولي	٣,٦٪
الصندوق الأفريقي للتنمية	٣,٤٪
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	١٤,٢٦٪
المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات	١٥٪
برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية	٦٧٪
الصندوق العربي للمعونة العربية والأفريقية	٢٢,٦٪
برنامج معالجة العمى النهري	٨,٣٦٪
برنامج مكافحة الجفاف	٥٤٪

يشكل الدافع الإنساني الهدف الأساسي خلف المساعدات الخارجية السعودية بدليل أن المساعدات السعودية غير مقيدة أو مشروطة، وكذلك امتدت المساعدات لتشمل ٧٠ دولة نامية عبر العالم وخصوصاً، إلى الدول التي تصنف عالمياً بأنها الأكثر فقراً، وينتج عن مثل هذه المساعدات منع بعض الجهات من استغلال فقر الفقراء لدفعهم إلى التطرف.

سادساً: المطالبة بنظام دولي واقتصادي عالمي جديد

نتيجة لدرايتها التامة بأصول التفاعل الدولي والوعي بمشكلات الصراع توصلت المملكة إلى أن العالم دوماً في حاجة إلى نوع من الدعم الإيجابي لعناصر الاستقرار، فنذرت نفسها لخدمة هذا الجانب. ويقوم مفهوم المملكة لدعم عناصر الاستقرار في المجتمع الدولي على فلسفة ناضجة. وفي هذا الإطار يقول الملك فهد: «المملكة العربية السعودية لن تدخر وسعاً في يوم من الأيام في اتخاذ المواقف الإيجابية التي تخدم المصالح المشتركة وتهدف إلى دعم السلام العالمي ورخاء العالم أجمع ورفاهية الإنسان في جميع أنحاء العالم». كما يقول الملك فهد: «إن المملكة تتوخى دائماً أن يكون لها دورها في العمل من اجل اتحاد العالم». ويقول وزير الخارجية السعودي في كلمة المملكة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة: «إننا في المملكة ننظر إلى الموقف الاقتصادي في العالم كوحدة لا تتجزأ، واهتمامنا به اهتمام موضوعي، ونحن ملتزمون ببذل كل جهد نشط مستخدمين كل ما لدينا من إمكانات للمساعدة في البحث عن حلول جذرية لكثير من المشكلات.. إننا ندرك أن الحلول الجذرية لمشكلات من هذا الحجم لا يمكن التوصل إليها بين يوم وليلة.... إنها لا تتحقق إلا تدريجياً وهي لا شك تحتاج إلى تضحيات. إن المصالح

الفردية الضيقة يجب أن نضحي بها». في هذه الكلمة شددت المملكة على المشكلات الاقتصادية باعتبارها من الأدواء التي تهدد العلاقات الدولية وتعيق إقامة أسس وقواعد صحيحة في بناء العلاقات بين الدول بما يستدعي عمل جميع الأعضاء على تحقيق تعاون أوسع لمعالجة الفروق القائمة في المستويات الاقتصادية وتسوية المشكلات الاقتصادية الدولية بإسهام دولي يخدم المصالح المشتركة. إن مواقف المملكة هذه ليست مواقف دعائية بل غالباً ما يلحقها أعمال تصدق ذلك. ففي حين تعقد الدول الصناعية الاجتماعات وتشكل تجمعات لإدارة مباحثات إعادة جدولة الديون وفرض عقوبات نتيجة لعدم السداد قامت المملكة بإسقاط ديونها، نعم إسقاطها وليس تأجيلها أو جدولتها. وما زال العالم يذكر بإعجاب المبادرة التي أعلنتها المملكة في مؤتمر القمة الإسلامي السادس الذي عقد بالسنغال عام ١٩٩١ حيث قررت حكومة خادم الحرمين إعفاء الدول الأفريقية الأكثر فقراً من تسديد ديونها للمملكة.

تنطلق وجهة النظر السعودية لواقع النظام الاقتصادي الدولي من مرئيات بعيدة المدى بأن الدول الصناعية بتشبثها بالنظام الاقتصادي الراهن ستدفع المجتمعات النامية والفقيرة إلى مهالك خطيرة وبالتالي تجر العالم نحو مستقبل

مجهول. لقد كان رأي المملكة وما زال أن انتشار الفقر في الدول النامية من المشكلات الحقيقية التي تصيب الاستقرار العالمي في مقتل.

لقد دعت المملكة منذ العام ١٩٧٤ إلى عقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة لبحث قضايا التنمية ومشكلات الحوار بين الشمال والجنوب. ويمكننا القول أن دعوة المملكة إلى دعم السلام العالمي بإقامة نظام اقتصادي دولي عادل قد استندت إلى مبدأ إسلامي (لا ضرر ولا ضرار). ويعني ذلك أن دول الشمال المتقدمة يجب ألا تتشبث بالنظام الحالي لتضرر الدول الفقيرة. كما أن على دول الجنوب التوسط في مطالبها بحيث لا يتضرر مستوى رفاهية شعوب البلدان المتقدمة. لقد تعاظمت مخاطر النظام الاقتصادي الدولي مع بروز ظاهرة العولمة والذي يؤدي في مراحله الأولى على الأقل إلى زيادة الفقراء فقراً والأغنياء غنى، والمملكة طالبت ولا زالت تطالب بأن يراعي الانفتاح الاقتصادي العالمي الأضرار التي قد تلحق بالفئات الأقل حظاً. قد يكون في النظام الحالي منافع اقتصادية للدول المتقدمة ولكنه سيضر الدول المتقدمة اجتماعياً وسياسياً حيث ستتدفق موجات الهجرة إلى الشمال، كما أنه سيعود على العالم باضطرابات سياسية لا يعلم أحد مداها. والمملكة كانت ولا زالت كجزء من

العالم النامي تطالب بالتجارة العادلة بدلاً من التجارة الحرة والذي تصر عليه الدول المتقدمة.

وفيما يتعلق بالنظام السياسي الدولي طالبت المملكة بتطوير الأمم المتحدة منذ لحظة انضمامها لها. فقد قال الأمير فيصل (الملك لاحقاً) الذي كان رئيساً لوفد المملكة للمؤتمر التأسيسي للأمم المتحدة ما يلي: (أن هذا الميثاق لا يمثل الكمال كما تراه الدول الصغيرة ومع ذلك فهو أفضل ما قدمته الشعوب التي تمثل خمسين دولة). كما قال بعد إقرار قرار تقسيم فلسطين: (لقد جئنا إلى الجمعية العامة وكلنا أمل في أن تقوم الدول صغيرها وكبيرها ببذل جهودها في سبيل رفع القيم الأخلاقية. جئنا إلى هنا يحدونا الأمل في أن تُجمع الأمم كلها على احترام ومساندة حقوق الإنسان والعدالة الإنسانية وأن تكون هذه الهيئة أداة لإقرار الأمن والسلام العالميين ، كنا نأمل أن تقدم أساسا سليماً لحسن التفاهم المتبادل بين كل الشعوب، ولكن مع الأسف جاءت توصيتها اليوم مبددة لكل آمالنا. لقد عاهدنا أنفسنا أمام الله وأمام التاريخ أن نلتزم ببنود الميثاق وبالتالي نحترم حقوق الإنسان ونرفض العدوان. غير أن توصية اليوم قوضت الميثاق). لقد بالغ الاتحاد السوفيتي السابق باستخدام حق النقض لحماية حلفائه وأصدقائه عبر العالم منذ تأسيس

المنظمة وحتى تفكك الاتحاد السوفيتي في العام ١٩٩١ . كذلك بالغت الولايات المتحدة باستخدام هذا الحق حيث استخدمته خلال عشر سنوات ١٩٩١ – ٢٠٠٠ أكثر من ٢٤ مرة كان غالبيتها لحماية العدو الإسرائيلي، رغم انتهاكاته لكل حقوق الإنسان والمواثيق الدولية وقيامه بأعمال إرهابية مثل العقاب الجماعي الذي يخالف معاهدة جنيف ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين وقت الاحتلال. والمملكة العربية السعودية تريد تطوير الأمم المتحدة لتصبح أداة فعالة في تطبيق كل القرارات والمواثيق الدولية بشكل متوازن وعلى جميع الأعضاء، أما تطبيقها بشكل انتقائي فإنه يظل يمثل عنصر تهديد للسلام والأمن الدوليين الذي أنشئت المنظمة من أجل المحافظة عليه.

الوهابية : المرجع والتاريخ والممارسة

الدعوة الوهابية: التأريخ والمرجع

كان الناس في صحراء الجزيرة العربية الشاسعة متنافرين أشد مايكون التنافر وكان القوي يأكل الضعيف، وكانت القبائل والعشائر والجماعات في حالة اقتتال دائم ينهب بعضهم بعضاً ويُغير بعضهم على بعض، وكانت حياة الناس مغموسة بالخوف والقهر والفقر والخرافة. كان سكان هذه الصحراء في بواديهم القاحلة شبه معزولين عن مراكز الحضارة، فلم يكونوا خاضعين عملياً لأية سلطة متحضرة، وكانت الحاجة تدعو بشدة إلى قيام دعوة إصلاحية ترتقي بهذا الشتات المتنافر، وتؤسس به مجتمعاً متكافلاً يسوده النظام والأخوة والانسجام، وهو ما تحقق لدعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب ـ رحمه الله ـ. لقد كانت دعوته دعوة إسلامية إصلاحية، هدفها إعادة المسلمين إلى عقيدتهم الإسلامية الصحيحة وتخليصهم من الشركيات والبدع والخرافات، كما كانت تهدف إلى صناعة التآلف ومحاربة التنافر ووقف الاقتتال وخلق

مجتمع متحضَّر يلتزم بالنظام، ولم يقتصر أثرها المبارك على النطاق الضيق الذي كان لها فيه سلطة سياسية، وإنما امتد هذا الأثر الإصلاحي الفكري إلى أمكنة عديدة من العالم، فكان لها أعظم المعطيات والآثار في عالمنا الإسلامي الحديث.

الدعوة الوهابية وبناء الدولة السعودية

التزمت الدعوة **الوهابية** بالأسلوب السلمي البعيد عن العنف والمعتمد على الإقناع والتأثير الفكري فكان شعارها هو المبدأ الذي شرعه الله : ﴿**ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ**﴾. ولكن الزعامات المحلية والإقليمية رأت في الإصلاح تهديداً لنفوذها فواجهت ذلك الأسلوب السلمي للدعوة بأسلوب المطاردة و العنف والقتل. ولما كانت البلاد آنذاك لاتخضع لسلطة مركزية وإنما كان لكل قبيلة شيخها ولكل قرية أميرها، ولأن الدعوة حوربت من معظم تلك الزعامات فقد أبرم الشيخ محمد بن عبد الوهاب عهداً مع أمير الدرعية محمد بن سعود على نشر مبادئ الدعوة وحماية دعاتها فتم بين الرجلين ما يُعرف تاريخياً باتفاق الدرعية عام ١٧٤٤م والذي يُعتبر عند المؤرخين البداية الحقيقية لقيام الدولة السعودية الأولى. واستمر الشيخ بدعم من الأمير محمد بن سعود يدعو الناس بالحكمة والموعظة الحسنة.

استهدفت الدعوة إعادة تنظيم العلاقة بين الخالق والمخلوق

وكذلك إقامة العدل والنظام بين الناس. **فهدف الدعوة إعادة الناس إلى الإسلام على ما كان عليه زمن النبي صلى الله عليه وسلم بتطبيق الإسلام عبادة وشريعة وأخلاقاً ،و إقامة مجتمع إسلامي متكاتف تنظمه دولة إسلامية**، وقد تمثلت في الدولة السعودية الأولى ثم الثانية ثم الثالثة (المملكة العربية السعودية).

بواعث قيام الدعوة الإصلاحية وأهدافها الكبرى

قامت هذه الدعوة الإصلاحية في نجد في الوقت الذي كانت أحوج ما تكون إلى الإصلاح في جميع النواحي الدينية والدنيوية. لقد كان انتشار الخرافة والإشراك بالله والإنحراف عن هدي الإسلام وانتشار البدع وسيطرة التقاليد والأعراف المنافية للحق وكثرة لجوء الناس إلى الكهان والمشعوذين والسحرة والدجالين، ومانتج عن ذلك من تردي الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية كل هذه كانت أسباباً ملحة استوجبتْ قيام الدعوة الإصلاحية لإعادة الناس إلى صفاء التوحيد وإخلاص العبادة لله رب العالمين ، وهي القضية الكبرى في الإسلام وفي كل الأديان السماوية وهي المهمة الأساسية التي ينهض بها المصلحون في الإسلام على تعاقب الأجيال.

فإذا استقام أمر التوحيد تبعه القيام بواجب الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لضمان استمرار

صلاح المجتمع وانتظام حياته وتحقيق التكافل والمحبة بين الناس تحقيقاً لأمر الله : ﴿**كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْراً لَّهُم**﴾.

كان الناس في نجد قبل الدعوة يعيشون فوضى مطلقة في الدين والدنيا، فلم يكن لهم سلطة جامعة، ولم يكن يوجد عندهم قضاة ولا محاكم للفصل في الخصومات وإحقاق الحق، فتحقَّق بقيام الدعوة الإصلاحية الوهابية بمؤازرة الدولة السعودية نتائج عظيمة فقد كان من أهدافها :

١ـ تحقيق الأمن والنظام: فقد كانت الفوضى هي السائدة في المناطق التي تعرف الآن باسم المملكة العربية السعودية، خصوصاً في نجد والمناطق الصحراوية، وكانت الضرورة تقتضي قيام دعوة إصلاحية وولاية شرعية تحفظ للناس أمنهم وأنفسهم وأعراضهم وأموالهم، وتقوم بالعدل والقضاء بين الناس، وتقيم الحدود وتنشر العلم والخير وتدفع الشر والظلم، وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر كما أمر الله تعالى، فكانت دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب الإسلامية.

٢– نشر العلم ومحاربة الجهل وإخراج الناس من حالة الخرافة وأسر الجهالات. فقد ظهرت الدعوة الإصلاحية وتأسَّستْ بها الدولة السعودية في عصر التخلف وشيوع الجهل

والتقليد الأعمى وسيادة الأمية في أكثر مظاهر الحياة الفردية والجماعية، مما جعل قيام هذه الدعوة ضرورة.

٣- تحقيق الجماعة ونبذ الفرقة: فمن المعروف أن ا لمسلمين أصيبوا بالفرقة والشتات والتنازع من جراء كثرة الأهواء والبدع والجهل والإعراض عن الدين، واتباع سبل الغواية والشهوات والشبهات، ونتج عن ذلك الكثير من الذل والهوان والفشل الذي حذر الله منه في قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ**﴾، فكان لابد من إصلاح أحوال الأمة بالعقيدة والشرع المطهر الذي به تحصل الجماعة والاستقامة.

وفي الجملة، فإن هذه الأسباب وغيرها كانت من الدوافع الطبيعية التي استدعت (بالضرورة) قيام دعوة إصلاحية شاملة تنهض بمهمة إعادة إحياء الإسلام وتوطيد النظام في هذه الصحراء التي كانت مقطوعة عن مراكز العلم والحضارة وتعمل هذه الدعوة على إصلاح أحوال الأمة في سائر نواحي الحياة في العقيدة والعبادة والعلم والسلطة والاقتصاد والاجتماع.

وكل هذه البواعث والأسباب لقيام الدعوة الإصلاحية لها ما يقتضيها من النواحي الشرعية والموضوعية والتاريخية المعقولة والعادلة، بل هي أسباب ملحة لقيامها. وحين قامت الدعوة استهدفت علاجها، فكانت النتائج والثمار قيمة وإيجابية ومحمودة .

الانتشار بالإقناع وليس بالإخضاع

لقد سلك الشيخ محمد بن عبد الوهاب وعلماء الدعوة في سبيل نشر الدعوة، حتى بعد قيام الدولة السعودية، عدة طرق ووسائل سلمية، منها: أسلوب (الوعظ والتدريس)، وأسلوب (الخطابة لبيان مبادئ الدعوة، وأسلوب (الرسائل) المكتوبة بين علماء هذه الدعوة وبين أهل البلدان المختلفة داخل الجزيرة العربية وخارجها، وأسلوب (المناظرات) مع علماء تلك البلدان، وأسلوب (تأليف الكتب) التي تبحث في حقيقة الدعوة.

وعلى الرغم من المعوقات فقد تجمع للدعوة عوامل إيجابية ساهمت في نشوء الدعوة ليس في الجزيرة العربية فحسب بل خارجها في آسيا وأفريقيا، وكان قيام الدولة السعودية أكبر نجاح للدعوة ساهم إلى حد كبير في نشرها في بقية أجزاء الجزيرة العربية ثم في خارجها، وامتد تأثيرها من أندونيسيا شرقا إلى نيجريا غربا.

لقد كانت طبيعة مبادئ الدعوة أهم عوامل انتشارها فهي مبادئ واضحة المعالم، سهلة الفهم، تناسب الفطرة السليمة، بعيدة عن التعقيدات والأمور الفلسفية. بل هي مبادئ مأخوذة من الكتاب والسنة. إنها دعوة إلى الإسلام الخالص من الشركيات والبدع والخرافات.

ولقد كانت **الوهابية** استجابة طبيعية لتدهور أوضاع المسلمين

بانتشار الشركيات والبدع والخرافات بين المسلمين، إضافة إلى ما صاحب ذلك من ضعف سياسي وتخلف اقتصادي، وتقهقر اجتماعي، كل ذلك هيأ قبولها والاستجابة لها في كثير من المناطق الإسلامية. فالمصلحون والدعاة الذين تبنوها وجدوا نفوسا مهيأة لتقبلها، وآذانا مفتوحة، كما وجدوا في الناس من يساندهم ويقف بجانبهم.

ومن المعروف أن الأسلوب السلمي كان السمة الغالبة على أكثر الدعوات التي تأثرت بالدعوة الوهابية، وذلك التزاماً بأسلوب الدعوة القائم على منهج الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة كما جاء في القرآن الكريم. وقد سارت على هذا الأسلوب جميع الدعوات المتأثرة بها في آسيا وأفريقيا. فالصبغة العامة لهذه الدعوات هي اتباع الأسلوب السلمي في أكثر الأحوال، ولهذا وُجد لدعواتهم قبول في المناطق التي ظهرت فيها، حتى بعد أن صارت بدون سلطة سياسية. فحينما تغلبت جيوش الاستعمار على قوة أتباع الدعوة في الكثير من الأقطار الإسلامية المتأثرة بالدعوة الوهابية لم يكن ذلك نهاية لدعوتهم بل استمر انتشار تلك الدعوات سلميا في تلك البلاد ونجحت في ذلك إلى حد كبير، وظهر ذلك عند أتباع الدعوة في إندونيسيا وفي الهند وفي الصين وفي تركستان الغربية، وكذا الحال في ليبيا وفي الجزائر وفي غرب أفريقيا وغيرها .

آثار انتشار الدعوة في العالم الإسلامي

يدرك الباحث المنصف صفاء الدعوة الوهابية، وصدقها، واعتمادها على أسلوب الإقناع، إذا عرف اتساع تأثيرها من أندونيسيا شرقاً إلى نيجيريا غرباً على الرغم من أنها انطلقت من قرية صغيرة في عمق الصحراء في الجزيرة العربية، وهي قرية (الدرعية). فمن هذه القرية التي كانت خاملة لايعرفها سوى سكانها ومجاوريهم انطلق ذلك الشعاع الباهر، وتأسَّست به دولة مترامية الأطراف ، فكانت الدعوة الوهابية أشبه بضوء غامر أشرق في جوف ليل حالك الظلام، والناس فيه نيام ، فإذا به يوقظ النائمين في المجتمع الإسلامي كله، ففتح الناس أعينهم على هذه الدعوة المباركة ووجدوا فيها ماهم بأمس الحاجة إليه لإعادتهم إلى صفاء الإسلام و يقظة العقل وتوقد الوجدان .

ويمكن القول: إنه كان لانتشار الدعوة الوهابية في أرجاء العالم الإسلامي في القرنين الماضيين آثار متعددة دينية وسياسية وثقافية. والباحث المنصف لا يستطيع إغفال دور هذه الدعوة في تلك الأمور بعد أن ينظر في حال المجتمع الإسلامي قبل الدعوة ثم ينظر إليه بعد الدعوة فيتضح له أثر الدعوة في تلك المجالات الدينية والسياسية والثقافية.

فمن الناحية الدينية : كان لهذه الدعوة دور كبير في نشر الوعي الإسلامي الصحيح والعقيدة الصحيحة بين المسلمين في المناطق

التي دخلتها. فمنذ بزوغ شمس هذه الدعوة وهي تحاول بشتى الوسائل عودة المسلمين إلى أصول إسلامهم الصحيح، لأن هذا أساس هام لحياتهم حياة عزيزة كريمة. ومن الملاحظ أن أحوال ظهور هذه الدعوة في أي بلد إسلامي كانت متشابهة إلى حد بعيد من حيث انتشار الخرافات والبدع والشركيات واختلاطها مع أمور العقيدة الإسلامية الصحيحة.

كما لا يخفي أثر انتشار الدعوة الوهابية على اليقظة الثقافية والفكرية في العالم الإسلامي، وذلك بالنشاط العلمي الذي برزت آثاره عن طريق ما يقع بين أنصار الدعوة وخصومها من مماحكات ومناقشات ومناظرات ومحاولة دعم كل فريق لأقواله بالدليل والبرهان، ولقد أحدث هذا نهضة علمية وثقافية عارمة بعد الجمود الفكري والتأخر العلمي اللذين مني بهما العالم الإسلامي فترة طويلة .

تنوع الإتجاها ت الإسلامية

تلتزم المملكة العربية السعودية بالإسلام، وتتبع المذهب الحنبلي وهو أحد المذاهب الفقهية الكبرى في الإسلام. **فالإمام محمد بن عبدالوهاب ليس صاحب مذهب مستقل بل هو من اتباع الإمام أحمد بن حنبل.** فالسعودية تتبع المذهب الحنبلي مثلما أن تركيا ـ مثلاً ـ تتبع المذهب الحنفي، ومثلما أن المملكة المغربية تتبع المذهب المالكي، واليمن تتبع المذهب الشافعي. وهذه الانتماءات محصورة بالفروع

والمسائل الفقهية الاجتهادية، أما أصول العقيدة فواحدة.

إن الإسلام يعطي مساحة واسعة للتعددية داخل إطاره العام، وقد سمحت هذه المساحه الواسعة بتكوين مذاهب فقهية عديدة داخل الإسلام يَعترف بعضها بمشروعية بعض ويستقي بعضها من بعض في زمالة حميمة تتبادل الاحترام كما تتبادل المعرفة، ولايدعي أيٌّ منها أن قوله هو القول الفصل وإنما كلٌّ منها يعلن بأنها تجتهد وبأنها رغم اجتهادها قد تخطئ فلايرضى أيٌّ منها بادعاء العصمة لأي صاحب مذهب، وتؤمن كلها بأن اجتهاداتها معرَّضة للخطأ الذي هو من صميم الطبيعة البشرية، وهم بذلك يؤمنون بالإرشاد النبوي الكريم الذي يؤكد بأن كلَّ الناس خطَّاءون وبأن خير الخطائين التوابون، وبأن الإنسان مأجورٌ بأجرين إذا أصاب، ومأجور بأجر واحد إذا اجتهد وأخطأ، وبأن الله يعفو عن الخطأ والنسيان وعمااستُكره عليه الإنسان.

كما أن المسلمين يتحرَّكون في فضاء واسع من القيم تتيح العديد من الخيارات مما أدى إلى تنوع الاهتمامات وتفاوت الأولويات بين الإتجاهات الإسلامية. فاختلافاتها ناتجة عن الاختلاف في الترتيب، فمايراه هذا الفريق ذا أولوية قد يراه فريقٌ آخر ليس كذلك وإنما يرى أعمالاً أخرى أجدر بالاهتمام وأحق بالأولوية. فهم وان اتفقوا على أهمية كل هذه القيم فإنهم يختلفون في مكانها من سُلَّم القيم، و أيها أكثر أهمية وفقاً للاختلاف في رؤية و تقييم الأوضاع والإمكانات.

وهذا التـفـاوت في تـرتيب الأولـيـات يسـمح لـفـريق من المسلمين أن يركزوا الاهـتمام علـى بعض الأوليات،بينمـا تكون مجـموعـات أخرى ذات اهتمامات مخـتلفة فتركَّز جهدها على مجـالات لايهتم بها الفريق الآخر. كما أن هـذا الفضاء الرحب يعطي مجالاً آخر للتـعددية في فهم النص الديني (قـرآناً وسنة) ضـمن أصـول وضـوابط دقـيقـة ومتـقنة، ومن هنا نشأت مجموعات متنوعة الاهتمامات ومتفاوتة الأوليات.

الوهابية: التقويم الجائر

إن من السـوء أن يوصـف الشـيء بعـكس طبـيعـتـه، وأن يُقَّـوّم نقـيض حـقيـقتـه، وذلك مـا حصل ويحـصل الآن لدعـوة الشـيخ محـمد بن عـبدالوهاب الإصـلاحـيـة التي انتشـرت في جـزيرة العرب، وعم نفعها بلاد العالم الإسلامي، وانعكست آثارهـا على الأمن والسلام في المنطقة، وعلى الإنسانية خارجها.

لقـد تـأسـست الدعـوة الوهابيـة علـى مـبـادئ الإصــلاح الديني والأخـلاقـي، في ضـوء منهـج الخـالق الذي يعلـم مـا يصلـح لـلخلق، فكان من ثمـارهـا أن قـضـت على إرهاب الأفـراد والقـبـائل، وأقـامت بمؤازرة من السلطـة السياسيـة السـعـودية نظامـاً أقـر السلم بدل الاقتتال، وأشاعت الوئام بعـد الخصام. لقـد كانت الدعـوة الوهابية بمبـادئها وإجـراءاتهـا نقلة حـضـارية هائلة أقـامت مـن القبـائل المتناحرة مجتمعاً متحضراً يسوده الإخاء والنظام.

لكن الذي يبـدو في التراث الثـقـافي الغـربي ومـا تقدمـه وسـائل الإعـلام في الغرب لا يعكس حـقيـقـة هذه الدعوة الإصـلاحيـة، بل إنها من القضـايا التي طالها التشويه المبني على معلومـات خاطئة عن حقيقة هذه الدعوة، و هي معلومات تستقي مـادتها من تراث المستشـرقين المشوه لتاريخ الإسلام الحديث في الجـزيرة العربية أو من وسـائل الإعـلام التـي لا تكلف نفـسـهـا عناء البـحث عن الحقيقة. والذي يظهر الآن أن الوهابية في نظر الغـرب، وبخاصة في الولايات المتـحـدة، ارتبطت ظلمـاً بـالغلو والتطرف. فـتنظيم القـاعدة حسب زعم بعضـهم من نتـاج الوهابية، وعندما تحـاكم أندونيـسـيـا (أبو بكر بـاعشـير) يقـول عنه الغـرب بـلا دليل إنه وهـابي، وعندما تحاكم الحكومة اللبنانية جماعة (الظَّنِّية) بالقرب من طرابلس يصـفـهم الغـرب بأنهم وهابيـون، وكل تنظيم مـسلح ينسب إلي الوهابية، وكل اتجـاه إسلامي منظم يقولون إنه مـتأثر بالوهابية، وهكذا.

ونريد أن نقول للغرب: إن قلَّة من المسلمين هي التي تنتمي إلى اتجـاهات تنظيمية، أمـا أكثر المسلمين فيلتـزمون بـالإسلام دون أي انتماء حـزبي أو تنظيمي. وحتى التنظيمات فـإن الكثير منهـا ذو اتجـاهـات دعـوية مـحـضــة أو إغـاثـيـة خـالصـة، أمـا التنظيـمـات ذات النشــاط السـيـاسـي المحض فـهي قليلة بين المسلمين. فـأكثـر الاتجاهات الإسـلامية تقـتصـر نشاطاتهـا على

غرس التقوى الفردية ونشر الإخاء والمحبة ولاتهتم بتاتاً بالجوانب السياسية. وهناك اتجاهات ذات طابع مؤسسي، وأحياناً ذات طابع تنظيمي في العالم الإسلامي. ولم تكن هذه التنظيمات جديدة على حياة المسلمين ولا مستنكرة في العالم. وكثير من هذه المجموعات لها نشاط معلن منذ عقود طويلة في كثير من الدول الأوربية والولايات المتحدة ، ولها سجل مشرف في احترام النظام والأخلاق .

الوهابية وشبهة علاقتها بالتنظيمات المسلحة

تثير بعض المؤسسات الفكرية في الغرب تساؤلات حول العلاقة بين فكر الدعوة الوهابية والتنظيمات المسلحة التي تنتشر الآن في بلاد المسلمين. ولهؤلاء نقول:

أولاً: إن أية قراءة لتاريخ التنظيمات الإسلامية ذات الاتجاه العملي المسلَّح كالقاعدة وحماس والجهاد الإسلامي تكشف للباحث بوضوح بأن اتجاهها نحو العمل المسلَّح لم ينشأ في المدارس والمعاهد والجامعات الدينية، وإنما تكوَّن في ميادين المعارك التي كانت تحاول طرد الغزاة من بلاد العالم الإسلامي، مثل أفغانستان لطرد السوفيت وفي فلسطين لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي. لكن الإدارة الأمريكية ومعها الإعلام الأمريكي لم يريدا أن يتذكَّرا هذه الحقيقة ذات الدلالة الهامة.

لقد جرَّب المتطوعون الإسلاميون في أفغانستان خوض المعارك

الميدانية وجرَّبوا تحقيق الكثير من الانتصارات على الجيوش السوفييتية التي كانت تملك أقوى وأفتك الأسلحة، فامتلأت نفوسهم بالثقة وصاروا يعتقدون أن بإمكانهم استرداد الحقوق المسلوبة، ورفع الهوان عن هذه الأمة التي أصبحتْ مستباحة الكرامة، ومهضومة الحق، وعاجزة عن رد العدوان، أو استعادة المغتصب.

ثانياً: أن مثل هذا الاتجاه تأسس في ساحات المعارك وليس في دور التعليم. والمظالم التي تكالبتْ على المسلمين صعدت هذا الإتجاه ودفعته إلى مزيد من الاتساع والتنظيم وإلى مزيد من الالتزام والتضحية. لذلك لم يكن قادة هذه التنظيمات من نتاج الجامعات الدينية، وإنما كانوا من الناشطين من ذوي التعليم العصري كالطب والهندسة والإدارة والعلوم العصرية الأخرى، فهم متشبعون بروح العصر في التفكير والتنظيم والمهارات.

ثالثا: إن من الدلالات الكبرى التي يمكن استنتاجها من هذه الحقيقة أن أي توسُّع في الضغط الميداني على المسلمين سوف يوسَّع دوائر ردود الفعل ويُشعل روح المقاومة في كل مواقع الضغط. فالاتجاهات لا تتخلَّق إلا في ميادين العمل، والانفجارات لا تحدث إلا بفعل الضغط، كما أن اكتساب المهارات في أي مجال ـ ومنها مجال المقاومة العنيفة ـ لا يتحقق إلا في مواقع الأداء. ولكن يبدو أن الإدارة الأمريكية وشعورها بالقوة التي تملكها قد حجباها عن رؤية هذه الحقيقة الأساسية البادهة، كما أنها لم تُرد أن تفهم

أبداً أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر هي فعلٌ فردي لأنها لم تكن من تخطيط وتنفيذ شعب أو أمة أو دولة أو منهج معتبر. فرغم أن المسلمين قد عانوا مرارات الانحياز الأمريكي الذي يبلغ أقصاه في المؤازرة المطلقة لإسرائيل فإنهم ظلوا ملتزمين بالاعتدال والاكتفاء بمعالجة ما لحقهم من مظالم بالطرق السياسية والدبلوماسية. فإذا كان لبعض التنظيمات الإسلامية علاقة ببعض حوادث العنف في أمريكا على ـ فرض ذلك ـ فإن ذلك يؤكد بأن تلك التنظيمات الراديكالية التي جرَّبت الانخراط في المجابهة الميدانية ترى أن أمريكا لن تسمع صوت الحق وتدرك فداحة الظلم الذي تُلحقه بالمسلمين إلا إذا نالت هي نصيبها منه بطريقة تبعث فيها الإحساس بوجود الآخرين وربما تجعلها تُنصت لسماع شكوى المظلومين فتتراجع عن شطط المؤازرة الظالمة والمطْلقة لإسرائيل، وتتيح للعالم أن يسمع الحقائق بشأن عدوانها الشنيع والمستمر على الفلسطينيين. ولا شك أن مثل ذلك احتجاجٌ عنيف أنكرته كل الدول الإسلامية وأنكره المسلمون في كل العالم، ولكن من الواضح أن الفاعلين الذين ضحوا بأرواحهم كانوا في حالة يأس مطْلق من إمكانية إنصاف أمتهم أوالإصغاء لشكواها. فما من إنسان يندفع إلى الموت بهذه الطريقة المروِّعة إلا حين يبلغ اليأس ذروته، وحين تكون المظلمة فظيعة وتكون القضية التي يدافع عنها أغلى عنده من حياته. لقد قام بالهجوم مجموعة من الأفراد، وأياً

كانت هوية الفاعلين، فإنه من البداهة أنهم لم يقوموا بإستفتاء أمتهم وإنما كان قراراً فردياً يتحملون نتائجه وحدهم. لكن من الواضح أنهم لم يكونوا ليضحوا بأرواحهم لو أنهم وجدوا طريقة أخرى متاحة للتعبير عن مظالمهم وإسماع صوتهم، فالمرجَّح أنهم فعلوا ذلك لأنهم يرون أن أمريكا قد أذلَّتْ أُمَّتهم، وناصبتها العداوة، وحرمتها من التقدم، وصرفتْ اهتمامها عن التنمية إلى الانشغال المستمر بالدفاع عن النفس والتحسُّب لأي عدوان، وحالت بينها وبين حقوقها المشروعة، وقدَّمتْ الدعم السياسي والمالي والعسكري لأعدائها، واستخدمت إمكاناتها المادية والمعنوية لتبرئة المعتدي وحمايته من الإدانة.

لكن يبقى هذا التصرف في نطاقه الفردي، فأغلب المسلمين لا يوافقون عليه. أما علماء الدين فأجمعوا على رفضه. إذ الحلول لا تكون بهذه الطريقة الفظيعة.

المراكز الإسلامية في الغرب: نموذج الدعم للمنهج المعتدل

من الإضاءات المشرقة للمنهج الوسطي المعتدل الذي تتبناه السلطة السياسية في السعودية، والذي هو من ثمار دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب الإصلاحية، ما نراه منتشراً اليوم في أسلوب ومنهج المراكز الإسلامية في الغرب الذي أسهمت السعودية في دعمه وتشجيعه. إن مثل هذه المراكز الإسلامية منتشرة منذ

سنوات طويلة في أوربا وأمريكا، وكانت تعمل وفق القوانين المعمول بها، وكانت محل ترحيب ولم تكن مصدراً لأي إزعاج، وكان المسلمون يقدِّرون لهذه المجتمعات استضافة هذه المراكز والسماح لها بالعمل. إنها تجربة كافية لإثبات حُسن النوايا وتأكيد الالتزام بالأخلاق الفاضلة والقوانين المرعية.

لقد لوحظ في أمريكا، مثلاً، بأن للدعاة الإسلاميين تأثيراً ملموساً في إصلاح ذوي السوابق والمساجين، حيث غيَّروا ماضيهم السيء وتحولوا إلى أعضاء منتجين في المجتمع ومنضبطين في السلوك. وهذه إحدى الشهادات الحية على الأثر الطيب الذي يخلقه الإسلام في نفوس الناس.

وهنا نؤكد حقيقة مهمة هي: أن الإسلام لا يمكن أن يولِّد التطرف ولا أن يقر مخالفة السلوك الفاضل، أما حصول الغلو والتطرف من بعض الأفراد أو بعض الفرق فهو يحصل في كل الأديان والمذاهب، وقد عانى المسلمون من الغالين المتطرفين رغم قلتهم منذ الصدر الأول للإسلام، واضطر المسلمون إلى قتال أولئك المتطرفين الذين كانوا يُعْرفون باسم (الخوارج)، تعبيراً عن تمردهم على الإجماع الإسلامي وخروجهم عن الاعتدال، وبُذلتْ خلال العصور جهود متواصلة نظرية وعملية لاجتثاث الأساس الفكري لظاهرة الغلو، كما حاربتهم الدولة الإسلامية بدون

هوادة. وهي ظاهرة تختفي إذا استقامت أحوال المسلمين، لكنها تعاود الظهور وقت هزائم المسلمين وانكساراتهم حيث يجد التطرف فرصة لتجديد ذاته، لكنه يظل محصوراً في فئة محدودة وسط محيط الاعتدال. فالغلو نشاز فكري وعملي وسط الإجماع الإسلامي، ونسبة التطرف والغلو في المجتمعات غير الإسلامية أكثر بكثير من نسبتها في المجتمعات الإسلامية.

لماذا ظهرت نزعات الغلو في البلاد الإسلامية؟

لقد كانت أوضاع المسلمين السيئة في هذا العصر بيئة مواتية لظهور التطرف، فقد زرع الغرب إسرائيل في قلب العالم الإسلامي، وظل يدعمها دعماً بالغ السخاء سياسياً وعسكرياً ومالياً، كما يدعمها بكل أسباب التفوق. فاغتصبت فلسطين عام ١٩٤٨ بمعونة بريطانيا، وطردت معظم أهلها، ثم هزمت العرب عام ١٩٦٧ بمعونة مباشرة من أمريكا واحتلت أرضهم وديارهم، ثم ظل الغرب يبارك تسلطها ويتبنى مواقفها ويستخدم الفيتو لمنع أي قرار يدينها، فهي رغم عدوانها المتكرر والصارخ بقيت الدولة المدلَّلة.

إن هذه الإجحافات المستمرة والمظالم المتكررة في حق المسلمين من قبل الغرب والولايات المتحدة الأمريكية قد أوجدت بيئة ملائمة

لظهور التطرف كرد فعل عكسي. فالغبن الشديد والعجز عن إزالة هذا الغبن المؤلم يجعل النفوس تتأزم وتبحث عن أي مخرج مهما كان غير عقلاني. **ولكن رغم كل المآسي والمظالم التي لحقت بالمسلمين فإن منهج الاعتدال ظل هو الإجماع السائد، أما الراديكاليون المتطرفون فهم النشاز والشذوذ عن الإجماع. إنهم قلة و لا يعملون إلا في الخفاء ولا يعلنون عن اتجاهاتهم إلا داخل مجموعاتهم الصغيرة جداً.**

ولأن أفكار التطرف لاتتحرك إلا في الخفاء فإنها لاتنتشر إلا ضمن دائرة ضيقة جداً، بل لاتنمو إلا في الميدان العملي. لذلك نجد كل ذوي الاتجاه الراديكالي المغالي كانوا من الذين شاركوا مشاركة فعلية في الحروب التي كانت موجهة ضد الدول الإسلامية، وهذه حقيقة واضحة لأي متابع.

إن ظاهرة الغلو، رغم ضيقها الشديد، قد ألحقت أضراراً جسيمة بالمسلمين أنفسهم خلال تاريخهم كله. فالمسلمون عموماً ضد هذه الظاهرة التي جلبت عليهم المآسي، فالتطرف نشاط غير منضبط. إن المتطرفين يصعب التعامل معهم فهم حتى داخل تنظيماتهم المغلقة يتبادلون التصفيات الجسدية والمعنوية. لذلك لابد أن يتعاون الغرب مع المسلمين في إطفاء حرائق العنف بدلاً من تأجيجها. ولن يكون ذلك إلا بقطع الأسباب التي تؤدي إلى نشوء التطرف، ومنها إزالة المظالم

التي يعاني منها المسلون في الكثير من أقطارهم. فالغلو والتجاوز ليس محصوراً ضرره على من هم خارج دائرة الإسلام، بل المسلمون أنفسهم قد عانوا وما زالوا يعانون منه. وهنا فإنه ليس من الإنصاف ولا من الموضوعية تصنيف كل المجموعات الإسلامية في دائرة الإرهاب؛ **لأن أكثرها يتجه في خط الاعتدال ويمتلك تجربة كافية لإثبات أخلاقيته كما أن المسلمين متضررون من الاحتجاج العنيف الذي يأخذ شكل الإرهاب أكثر مما يتضرر منه غيرهم.**

وحين نتحدث عن أنموذج مصنَّف في بعض الدوائر الغربية وهو: **(الوهابية)** ندرك أن هذا التصنيف يفتقد الأسس الموضوعية قبل كل شيء. **فالوهابية ليست حركة تنظيمية، أو فكراً يحمل استقلالاً في دائرة خاصة، بل نشأت كمدرسة على يد الشيخ محمد بن عبد الوهاب – رحمه الله – قبل أكثر من قرنين من الزمان؛ لمعالجة مشكلة عقدية واجتماعية كانت قائمة في الجزيرة العربية. وأساس هذه المشكلة يتمثل في الجهل والخرافة وافتقاد النظام؛ فقصدتْ هذه الدعوة الإصلاحية تصحيح المفاهيم، وأخصها: ما يتعلق بالإيمان بالله وإفراده بالعبادة، والدعوة إلى رفض الخرافة، ومظاهر التخلف الفكري كما استهدفتْ وضع ذلك الشتات المتناحر تحت**

سلطة سياسية واحدة تحمي بعضهم من بعض، وتقيم بينهم العدل، وتحكمهم بالقسط، وتُخضعهم للنظام، وتُقيم منهم مجتمعاً متحضَّراً تجمعه أواصر الإخاء والتكافل والمحبة...

وكانت بذلك تنطلق من أسس الإسلام، وقواعده الصحيحة، التي أرساها الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، ولم تكن هذه الدعوة تريد صناعة هوية خاصة، بل كان الإسلام هو الهوية التي اعتمدتها هذه الدعوة، وما كان رجالها الأوائل ومؤسسوها يسمون أنفسهم بأي اسم من الأسماء، ولا حتى الوهابية، أو الوهابيون؛ لسبب بسيط أنها: تنطلق من منهج الرسالة الإسلامية، ولا تحمل خصوصية أخرى.

وقدَّمَتْ هذه الدعوة للمسلمين فيما بعد ورقة من التصحيح، تقوم على: تحقيق الإيمان بالله الخالق، وعبادته، ونشر قيم الخير، والأخلاق في نظام علمي وأخلاقي، وهذه الدعوة هي الأساس الفكري الذي أسس عليه السعوديون دولتهم.

ومن المؤكد أن الوهابية لم تَجلب خلال قرنين من ظهورها مشكلة للعالم الغربي، بل المسلمون المستفيدون من هذا التصحيح هم الأكثر اعتدالاً وموضوعية، وإن

كانوا أكثر جدية واستعداداً للمحافظة على حقوقهم الخاصة، والدفاع عنها.

ومن المؤسف أنه لا توجد دراسات موضوعية مشاعة للفرد في الغرب بقراءة منصفة لهذه المدرسة، التي استطاعت أن تتعايش بنجاح خلال عمرها الطويل مع متطلبات حركة العلاقات الدولية !

إننا ندعو الغرب إلى الانفتاح على الكثير من المجموعات الإسلامية، وأن يحاول الفهم الأفضل للإسلام، وللمجموعات الإسلامية التي قد تكون الأسباب الأولية لقيامها؛ من البحث عن الحرية، والحقوق الخاصة، أو معالجة مشكلات التخلف الفكري، أو الأخلاقي التي تطرأ في العالم الإسلامي، وإن كنا ندرك أن الدول الغربية ساهمت بشكل أو بآخر في خلق علاقة توتر بين بعض هذه المجموعات وبين شرائح المجتمع، أو المؤسسات الأخرى في العالم الإسلامي.

ومن الواضح تماماً: أن التطرف ليس مشكلة خاصة داخل بعض المجموعات الإسلامية، بل يوجد في كل أشكال التجمع في العالم، فهناك: التطرف السياسي، والاقتصادي، والإعلامي، والثقافي، والطائفي، والعنصري وأشياء كثيرة.

ونحن بهذا الخطاب الذي نتوجه به إلى الغرب وبالذات إلى قادة الفكر في الغرب وقادة الرأي وقادة

السياسة وإلى كل فرد في المجتمعات الغربية : نؤكد أننا ـ نحن المسلمين ـ نتفهم القيم والمبادئ التي تقوم عليها الحضارة الغربية، ونمتلك إمكانية حقيقية لفهم كل أساليب التعامل المناسبة لمواجهة الخيارات التي يرسمها طرف ما، ومن المؤكد أننا سنكون الأكثر استعداداً لاحترام الأخلاق والعدالة، وفي الوقت ذاته الأكثر استعداداً للتضحية إذا اقتضى الأمر.

التعليم الديني في المملكة العربية السعودية

مدخل:

مضى قرنٌ كامل على تأسيس المملكة العربية السعودية، كما مرَّ قرنان على قيام الدولة السعودية، وقد أمضت المملكة القرن العشرين بكامله وهي في وئام مع العالم كما ربطتها صداقة متينة ومصالح كبيرة متبادلة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت علاقات البلدين تتسم بالثقة، ولم يكن هناك أي شيء يوحي بأن هذه العلاقات المتينة يمكن أن تَضْعُف ويُعْصَف بها بمثل هذه السهولة. و لكن فجأة حصلتْ أحداث الحادي عشر من سبتمبر من عام ٢٠٠١ فاهتزت هذه الثقة الراسخة وراح الإعلام الأمريكي يشن حملة إعلامية ظالمة على المملكة العربية السعودية وعلى الإسلام وعلى العالم الإسلامي بأكمله. وهذا التغيُّر الجذري والمفاجئ له دلالات سيئة و مربكة في مجال العلاقات الدولية كما أن له نتائج خطيرة فهو يقوِّض مبدأ الثقة المتبادلة بين الدول.

حدثٌ واحد كان بالإمكان أن يستهدف السعودية مثلما

استهدف أمريكا. فمنفذوه ساخطون على الجميع، ورغم ذلك فقد عكَّر علاقة وطيدة بين المملكة وأمريكا دامت ثلاثة أرباع القرن العشرين. ومن وجهة النظر السعودية فإن تَعَكُّر العلاقات لم يكن له أي مبرر مقبول، لأن المتهمين ساخطون على السعودية مثل سخطهم على أمريكا. فليس للمملكة أية صلة بهذا الحدث لامن قريب ولامن بعيد، بل هي ضده كليا وضد العنف بكل أشكاله. وإذا كانت الولايات المتحدة ترى أن أفراداً سعوديين قد شاركوا في تنفيذ هذا الحدث الفاجع فإنه لم يسبق أن عُوقبتْ دولة أو شعب لمجرد أن أفراداً منه قد ارتكبوا جرماً في حق دولة أخرى أو شعب آخر. وإذا كان يسوغ تجريم شعب بكامله بفعل أفراد منه أو مؤاخذة دولة لنفس السبب فإن الحكم ينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية نفسها. فتفجير أوكلاهوما المروع هو عملٌ أمريكي محض، ولكن هذا لايبرر وصف الشعب الأمريكي بأنه مجتمع إرهابي، و لا الإدعاء بأن الحكومة الأمريكية تمارس إنتاج الإرهابيين، و لا أن الثقافة الأمريكية محضنٌ للإرهاب. بل تبقى المؤاخذة محصورة بمرتكبي الجرم وبمن لهم علاقة بتدبير الفعل والتخطيط له أو التحريض عليه. وهذا ينطبق تماماً على الأفراد الذين نفذوا أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أياً كانت المجتمعات التي ينتمون إليها. فنحن جميعاً مستهدفون ومتضررون من انتشار الأفكار الإرهابية، ولكن الحل ليس في أن يُجَرم بعضنا

بعضاً وإنما الأفضل أن تتكاتف الجهود من أجل دراسة الحالة والتعرف على الأسباب التي أدت إليها والعمل بصدق وإخلاص على معالجتها بكل الوسائل السلمية العادلة الممكنة.

ولكن بدلاً من حشد التعاون الدولي للتعرُّف على أسباب الإرهاب ومعالجتها و تتبع البؤر الإرهابية ومحاصرتها فإن الإعلام الأمريكي وبعض الدوائر السياسية والدينية صارت توجه الإتهامات جُزافاً إلى العالم الإسلامي بأجمعه، وخَصَّتْ المملكة العربية السعودية بالنصيب الأكبر من حملة الاتهامات الظالمة.

إن التحولات الخطيرة في الموقف الأمريكي و الدولي التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد أكدت هشاشة العلاقات الدولية وقدَّمتْ شاهداً صارخاً على أن أوثق الصداقات بين الدول يمكن تقويضه بمنتهى السهولة والسرعة. فالمملكة العربية السعودية قد جُعلت مسؤولة عن حدث ليس لها به أية علاقة بل هي ضده وضد منفذيه جملة وتفصيلاً.

لقد أجَّجَتْ تلك الأحداث طوفاناً من التشكيك والاتهامات ضد المملكة العربية السعودية، وضد العالم الإسلامي، وضد المؤسسات التعليمية الدينية الإسلامية في الوطن العربي والعالم الإسلامي كله.

ولم ينحصر التشنيع والاتهام لأشخاص يصيبون ويخطئون وإنما تعداه وبكل جرأة للإسلام نفسه. وهذا توجُّه خطير يخالف

العقل والمنطق الذي ينادي الغرب بجعله أساسا للحوار والمناقشة، ويناقض مبدأ احترام التنوع الثقافي و مبدأ الالتزام بعدم التدخل في أديان ومعتقدات الأمم الأخرى. لقد صوَّرتْ تلك الهجمة الإعلامية الإسلام وكأنه عدو للغرب ولأمريكا على وجه الخصوص، وهذا خطأ كبير ليس في حق المجتمعات المسلمة فحسب وإنما في حق الشعب الأمريكي أيضاً. إن الإسلام دين السلام، وفي أمريكا عدد كبير من الأمريكان المسلمين، وهم مواطنون مسالمون في معاملتهم مع مواطنيهم ودولتهم.

وامتد الحديث في الآونة الأخيرة عبر وسائل الإعلام المختلفة، لمناقشة الدعوة إلى تغيير أو إلغاء التعليم الديني كنظام أو كمناهج تعليمية في المملكة العربية السعودية. وشارك في النقاش والتنظير بعض الكتاب الغربيين والصحفيين وبعض المفكرين ورجال التربية وقادة السياسة ورجال الدين، **وكأن التعليم في المملكة العربية السعودية أصبح شأناً عالمياً وليس شأناً وطنياً محلياً، وهذه حالة غير مسبوقة في العلاقات الدولية، وهي سابقة خطيرة لأن هذا التدخل الخارجي لم يقتصر على مناقشة القواسم المشتركة من القيم المشاعة بين كل البشر وإنما تجاوز وأفتى ونظَّر فيما هو من صميم الوجود الثقافي الإسلامي.**

وكان المتوقع أن تنتهي هذه المناقشات غير المبررة بعد هدوء الانفعال الذي أعقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وأن يعود

هؤلاء إلى أنفسهم ليدركوا أن التعليم في أي بلد هو شأنٌ داخلي لايحق للشعوب الأخرى التدخُّل فيه. فنظم التعليم في العالم تتعدَّد بتعدُّد الثقافات، ومن حق كل أمة أن تختار ما يناسبها و لا يتعارض مع دينها وثوابتها. غير أنه مضى أكثر من عامين على أحداث الحادي عشر من سبتمبر دون أن يتوقف دفق الانفعال المهتاج وما نجم عنه من تنظيرات غير حكيمة. فلا تزال العاطفة لا العقل هي التي تحكم الكثير من آراء أولئك المفكرين. لقد كنا نتصور أن مرور هذه المدة كفيل بمراجعة المواقف والنظر بموضوعية للأحداث **إلا أننا أصبحنا كل يوم نرى ونسمع تحليلات جديدة وتفسيرات متحاملة تربط ما حصل في أمريكا وغيرها من بلدان العالم من أعمال إرهابية بالدين الإسلامي وبثقافة المجتمع السعودي وعاداته وتقاليده.** ومع أننا نستنكر بشدة ذلك العمل الفاجع و ندرك هوله وهول غيره من الأعمال الإرهابية ، و نكرر عزاءنا الحار للأمة الأمريكية في هذا المصاب، إلا أن هول الحدث لايبرر التدخل في شؤوننا الداخلية، فنحن مفجوعون بالحدث ربما أكثر من المصابين به، لأن المجتمعات الإسلامية هي المتضرر الأول من هذه التصرفات الحمقاء، ونحن أيضاً يهمنا أن تبقى صورة الإسلام ناصعة كما جاءت من عند الله وأن لا تُلبس به حماقات البشر.

أما التدخل في مناهج التعليم في المملكة العربية السعودية فهو

تدخُّل في أخص خصائص المجتمع، فالسعي لتغيير مناهج التعليم للمجتمع السعودي والتخطيط لإبدال قيمه ومبادئه وعاداته وتقاليده هو سابقة خطيرة في هذا المجال. أما ربط الإرهاب بهذه القيم فهو ربطٌ ظالم، فالمجتمع السعودي بريء مما يتهم به.

صحيح أنه قد يوجد بيننا ـ كغيرنا من أهل الثقافات المختلفة ـ نوادر قلة لا يستطيعون أن يتقبلوا روح الحوار ولا يتعايشون مع الآخر ولا يتحملون أجواء الحريات ويختنقون مع نسائم الانفتاح، لكن ذلك كله لا يجعلنا ننسى أو نتناسى أن أمة الإسلام خلال ماضيها و حاضرها طبقت قولا وفعلا روح التسامح والتعايش مع الآخر سواء كان الآخر في حدود ملتها أم خارج إطارها.. والمسلمون يتألمون ويتضايقون من أي تصرفات طائشة قد تحصل من بعض المنتسبين للإسلام هنا أو هناك، لكنهم يدركون أن هؤلاء نشاز لا يمثلون الإسلام وأنه لن يضير دينهم سوء تصرف من بعض أتباعه لجهل أو تغرير أو هوى.

إن حضارتنا وثقافتنا الإسلامية تزخر بمفاهيم الانفتاح على الآخر وممارسة الحوار ولغة التسامح والتعايش مع المخالف و ضمان الحريات الدينية وغيرها، وهذا لا ينفي وجود ممارسات من بعض المسلمين خلال تاريخهم أو في واقعهم الآن قد تتعارض مع ذلك وهذا أمر طبيعي وسنة من سنن الحياة. ففي كل الأديان والمذاهب وفي كل الأمم والمجتمعات من يخرج على العرف والنظام

وإلا لما وُجدت الجزاءات والقوانين. وقد اهتم الإسلام أكثر من غيره بأحكام التعامل مع الخارجين والمارقين والمنشقين وجَعَلَهم أخطر من الأعداء الأباعد، لأن ضررهم يتجاوز الأشخاص إلى تشويه الإسلام نفسه .

الهجمة على التعليم الديني

إن المتابع للصحافة الأمريكية يجد فيها دعوة صريحة ومكثفة لتقليل مناهج التربية الإسلامية في مدارسنا توهماً بأنها كانت السبب في موجة التطرف التي أدت إلى أحداث الحادي عشر من سبتمبر واتهاماً لها بأنها أنتجت ما أسموه بالمد الأصولي. وقد نشرت وكالات الأنباء: «أن الولايات المتحدة طلبت إلغاء مناهج التعليم الديني في الوطن العربي، مشيرة إلى أن الطلب الأمريكي يدرس بعناية وجدية في أغلب الدول العربية..». وكشفت إحدى الصحف النقاب عن : «.. دراسة أمريكية مطولة قالت إنها وصلت إلى الجهات المعنية في دول الاتحاد الأوروبي، أعدتها مجموعة من مراكز البحوث التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية وشارك فيها ثمانية من كبار الباحثين المتخصصين في دراسات الشرق الأوسط حول الجماعات الإسلامية..». ونسبت الصحيفة إلى مصادر في العاصمة البريطانية قولها : « .. إن التوصية الرئيسة التي خرجت بها الدراسة تدعو إلى ضرورة إلغاء التعليم الديني في المنطقة

العربية، باعتباره (الوعاء) الذي يتخرج منه (الإرهابيون) حسب ما أوردته الدراسة بالنص. وربطت جهات عربية مطلعة بين قرار الحكومة اليمنية بإغلاق المعاهد الدينية وبين الطلب الأمريكي.. »

والجدل الدائر في اليمن حول إلغاء أكثر من ١٣٠٠ معهد من المعاهد العلمية (الدينية) يوضح حجم الخسارة التي يمكن أن تحصل للتعليم الديني في العالم الإسلامي. كما تشير الأنباء إلى أن بعض الدول الغربية اشترطت لمساعدة النظام الجديد في باكستان إغلاق المدارس الدينية، وهكذا تفعل الكثير من المنظمات الدولية التي تشترط لمنح قروضها للدول الإسلامية إلغاء هويتها المستقلة.

محتوى مناهج التعليم الديني ودعوى الإرهاب

من البداهات أنه يوجد علاقة عضوية بين المناهج الدراسية وثقافة ودين الأمة من الجانب النظري، وهذه حقيقة يؤكدها المتخصصون في علم المناهج وأصول التربية. ففي ظل الفلسفة التربوية الحديثة يتجه الاهتمام إلى كل من الفرد والمجتمع، وتستهدف المناهج مساعدة التلاميذ على اكتساب الخبرة الوظيفية التي تحقق أقصى نمو للفرد وأقصى تقدم ممكن للمجتمع. ولابد أن يستند المنهج بصورة صريحة أو ضمنية إلى فلسفة تربوية تساعد على رسم إطاره وتحديد أهدافه ووضع خطته وبنائه وتنفيذه وتقويمه وتطويره. ويؤكد علماء التربية أنه في ظل غياب الإطار العقدي

(الفكري والفلسفي) للمجتمع فقد تتضارب الأهداف وتتصارع الاتجاهات وتتباين السبل وتضل التربية الطريق.

وقد اختلفت الفلسفات التي نشأت المناهج في ظلها، واختلفت تبعاً لذلك مكونات المناهج وطرقها وأساليبها. فبينما تغرق الفلسفة اليونانية في تقديس العقل تأتي الفلسفات المادية لتستهدف المادة والجسد وتُعلي من شأنهما إلى حد كبير. أما المنظور الإسلامي للحياة والكون والإنسان فيقوم على أساس أن الإنسان خُلق أساسا من أجل عبادة الخالق عز وجل، وأن ما يقوم به من أعمال دنيوية في هذه الحياة يجب أن يخضع لما يحله الله وما يحرمه وفق الكتاب والسنة .

ولذا، ومن هذا المنطلق فان المنهج الدراسي في المجتمعات المسلمة وعلى وجه الخصوص في المملكة العربية السعودية لابد أن يستند في بنائه وتصوره ومحتواه على أساس من الشريعة الإسلامية، ليس لأن تلك الشريعة دين سماوي تدين به الأمة فحسب، ولكن لأن تلك الشريعة هي الأصلح والأجدى نظاما ومنهجاً للمجتمع في مناشطه السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها. وهذا بالفعل ما تتميز به الأمة الإسلامية عندما تتبنى الدين الإسلامي أساسا لنظمها وعلاقاتها وأساليبها وخططها المستقبلية. ولأن هذا أيضا ما تقرره أصول علم المناهج التي سبق بيانها.

لقد جاءت سياسة التعليم في المملكة واضحة ومتضمنة

نصوصا صريحة تؤكد على جعل المناهج والمقررات الدراسية تقوم على أسس إسلامية وأخلاقية وإنسانية تصلح ولا تفسد، وتبني ولا تهدم، وتهتم بكل ما من شأنه إعداد الفرد للمشاركة في بناء مجتمع سليم متوازن. وحتى يكون الحديث علميا والمناقشة موضوعية فلنتأمل وثيقة سياسة التعليم التي اعُتمدت منذ أكثر من ٣٣ عاما وسارت على ضوئها جميع أنماط التعليم ومراحله في المملكة. لقد جاء في تلك الوثيقة وتحت عنوان: **الأسس العامة التي يقوم عليها التعليم** ما يلي:

١ـ التصور الإسلامي الكامل للكون والإنسان والحياة. وهذا التصور يستلزم معرفة الإسلام عن كثب وأنه دين السلام والتسامح والعدل والمساواة.

٢ـ أن الحياة الدنيا مرحلة إنتاج وعمل واستثمار للوقت والطاقات .

٣ـ المثل العليا التي جاء بها الإسلام لقيام حضارة إنسانية رشيدة.

٤ـ الإيمان بالكرامة الإنسانية التي قررها القرآن الكريم وأناط بها القيام بأمانة الله في الأرض. قال تعالى: **﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً﴾**.

٥ـ الإسهام في تنمية المجتمع وتحقيق أهداف التنمية.

٦ـ إقرار حق الفتاة في التعليم وأن هذا من الشريعة الإسلامية.

٧ـ طلب العلم فرض في المراحل المختلفة وواجب على الدولة.

٨ـ الاستفادة من جميع أنواع المعارف الإنسانية النافعة على

ضوء الإسلام للنهوض بالأمة ورفع مستوى حياتها، فالحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق الناس بها.

٩ـ التناسق المنسجم مع العلم والمنهجية التطبيقية (التقنية) باعتبارهما من أهم وسائل التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والصحية لرفع مستوى البلاد والإسهام في التقدم الثقافي العالمي.

١٠ـ التفاعل الواعي مع التطورات الحضارية العالمية في ميادين العلوم والثقافة والآداب بتتبعها والمشاركة فيها، وتوجيهها بما يعود على المجتمع والإنسانية بالخير والتقدم.

١١ـ احترام الحقوق العامة حفاظا على الأمن وتحقيقا لاستقرار المجتمع في الدين والنفس والنسل والعرض والعقل والمال.

١٢ـ النصح المتبادل بين القيادة والمواطنين بما يكفل الحقوق والواجبات وينمي الولاء والإخلاص.

وانطلاقا من السياسة التعليمية التي تركز على المعاني السامية في الإسلام تُبنى المناهج التعليمية لتؤكد على مجموعة من القيم والمبادئ والتي منها: **العدل والإنصاف حتى مع الذين يختلفون مع المسلمين في العقيدة**، فإن اختلاف العقيدة لا يبرر الاختلاف في المعاملة، يقول الله تعالى: **﴿لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾**. ويقول كذلك في آية أخرى: **﴿وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾** . ومن هنا فإن المناهج في المملكة

العربية السعودية بُنيتْ على أسس لا تخرج عما سبق ذكره من الأسس التي تقوم عليها سياسة التعليم. **فاتهام التعليم الديني بأنه يزرع الكراهية ضد أهل الكتاب و محاولة اختزال النصوص أو بترها من سياقها ليست من العلم في شيء وإنما هي نتاج الهوى أو الجهل.** فالاختزال والبتر وتعمُّد التشويه وعدم التحقُّق والتسرُّع في إصدار الأحكام القاطعة على أمور أساسية يؤكد أن هؤلاء الكتاب ليسوا منصفين و لا باحثين عن الحقيقة بل كانوا مدفوعين بانفعالات الحدث، إذ إن كُتُب التربية الإسلامية احتوت على نصوص كثيرة تؤكد التسامح و وجوب حسن التعامل مع أهل الكتاب، فلماذا تجاهلوها وركَّزوا على ما يوهم بالعكس مما هو مبتور عن سياقه؟!

إن المطلع على مناهجنا الدراسية ـ في جميع مراحلها ـ يجد أنها بنيت على توجيه سليم، ومنهج قويم بعيد عن الغلو والتطرف، حريص على حماية الفرد والمجتمع وعدم الجنوح إلى تكفير الآخرين من دون ضابط شرعي، بل جاء النص الصريح في تلك المناهج بالتحذير من الحرابة بجميع صورها، ومن ذلك خطف الطائرات وزرع المتفجرات ونسف المباني ونحوه.

وحتى تتضح الصورة بشكل أدق وتنكشف غمامة الشك والريبة فلابد من النظر بعمق لأصول مناهج التعليم الديني التي قامت على إخلاص العبادة لله سبحانه وتعالى وتخليص العقيدة

من الشرك وصوره المتعددة. ومنذ أن تشرفت الحكومة السعودية بمناصرة دعوة الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبدالوهاب تبنت مختصراته في العقيدة منهجا تعليميا تتدارسه الأجيال لما فيها من التركيز على توحيد العبادة، ونبذ الشرك، وبيان صور العبادة الباطلة. وتلك المناهج احتوت على تنمية السلوك المستقيم والإخلاص في العمل والتضحية من أجل المجتمع المسلم. فالأذى ممنوع في كل صوره وأشكاله وأماكنه، والتكافل الاجتماعي المتمثل في الوقف والصدقات والزكاة، والبر بالوالدين، ونبذ التعصب والتفرقة بين أبناء البلد لأي اعتبار فهذا من أبرز صور ما تأمر به تلك المناهج.

إنه من المعلوم أن الدين الإسلامي اشتمل على آيات وأحاديث في التسامح والعفو والحوار والمجادلة والابتعاد عن الفتن ما لا يوجد مثله في أية رسالة أخرى أو في أي سلوك بشري عرفه العالم طوال التاريخ. وقد جسدت ذلك المناهج الدراسية بشكل واضح. ففي ترسيخ مبدأ العلاقة الحسنة في المجتمع بين الحاكم والمحكوم جاء في مقرر التوحيد للصف السادس الابتدائي الفصل الثاني صفحة ٢٤ ما يلي: «**السمع والطاعة لأئمة المسلمين برهم وفاجرهم، ما لم يأمروا بمعصية الله، وعدم الخروج عليهم لما في ذلك من الفرقة وإثارة الفتن بين المسلمين**». وفي مقرر التوحيد للصف الثالث الثانوي صفحة ٨٨، جاء في ذكر موقف

المسلم من الفتن ما يلي:

- «**لزوم جماعة المسلمين وإمامهم إذا وقعت الفتن، فإن لم تكن لهم جماعة ولا إمام فتعتزل تلك الفرق كلها**».

- «**الصبر على جور الولاة وعدم الخروج عليهم إلا إن وقع منهم كفر**».

- «**ترك السعي في الفتنة بأي طريق. وكلما كان الإنسان أبعد منها كان أسلم من الوقوع فيها**» صفحة ١١١ .

وفي سياق التحذير من الغلو جاء في كتاب التوحيد للصف الثاني المتوسط صفحة ٢٠ .«**لقد حذرنا الله سبحانه وتعالى من الغلو في الدين ومجاوزة حد الاعتدال لئلا نشق على أنفسنا ونقع في ما وقع فيه من قبلنا**».

وفي النهي عن التكفير بلا ضابط، جاء في كتاب التوحيد للصف الثاني الثانوي صفحة ١٩: «**إن مرتكب الكبيرة لا يكفر بها إذا كان من أهل التوحيد والإخلاص، بل هو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته تحت مشيئة الله تعالى إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه في النار على ما كان من العمل، ثم يخرجه منها فلا يخلد فيها. خلافا لغلاة الفرق الضالة في ذلك**».

وفي كتاب التوحيد للصف الثالث الثانوي صفحة ٢٧ جاء ما يلي:

«**التكفير بالعموم ومعناه تكفير الناس كلهم عالمهم وجاهلهم من قامت عليه الحجة ومن لم تقم، وهذه طريقة أهل**

البدع، وقد برأ الله أهل السنة منها، وأما التكفير بالأوصاف فقد جاء بيانه في نفس الموطن بأن المراد به أن هذا الفعل كفر يخرج من الإسلام أما صاحبه فلا يكفرونه حتى تتوفر الشروط وتنتفي الموانع، فليس من لازم كون الفعل كفرا أن يكون فاعله كافرا».

وفي ذكر شروط التكفير جاء في نفس المرجع صفحة ٢٨، «**يشترط للتكفير شرطان: أحدهما، أن يقوم الدليل على أن هذا الشيء مما يكفر به فاعله. الثاني، انطباق الحكم على من فعل ذلك بحيث يكون عالما بذلك، قاصدا له، مختارا. فان كان جاهلا أو متأولا أو مخطئا أو مكرها فقد قام به مانع من موانع التكفير فلا يكفر**». وعن مبدأ عدم الاعتداء على الآخرين جاء الكلام عن الحرابة، ففي كتاب الفقه للصف الأول الثانوي صفحة ١٠٤: «**الحرابة هي التعرض للناس بالسلاح ونحوه في الصحراء أو البنيان ليغصبوهم أموالهم مجاهرة والتعرض للناس لسفك دمائهم وانتهاك أعراضهم داخل في الحرابة. ويدخل في الحرابة ما يقع من ذلك في طائرة أو سفينة أو سيارة وسواء كان تهديدا بسلاح أو زرعا لمتفجرات، أو نسفا لأبنية**».

حكمها: «**الحرابة محرمة وهي كبيرة من كبائر الذنوب وقد دل على تحريمها الكتاب والسنة والإجماع**». وفي صفحة ١٠٧ من الكتاب نفسه: (**ومن صور الحرابة التي منيت بها الأمة في**

العصر الحاضر ما يسمى بـ «الاختطاف» الذي كثر وقوعه وتفنن المجرمون في أساليبه، ولذا فان جرائم الخطف لانتهاك الحرمات على سبيل المجاهرة، من الحرابة والفساد في الأرض ويستحق فاعلها العقاب الذي ذكره الله تعالى في سورة المائدة. وسواء في ذلك أن يكون الخاطف قد قتل، أو جنى جناية دون القتل، أو أخذ المال، أو انتهك العرض، أو لم يكن منه إلا الإخافة والتهديد، وسواء كان الخطف في المدن والقرى أو في الصحارى في السيارات أو الطائرات أو القطارات أو غيرها، وسواء كان تهديدا بسلاح أو وضعا لمتفجرات أو أخذاً لرهائن أو احتجازا لهم في أماكنهم والتهديد بقتلهم أو نحو ذلك.)

كما اشتملت المناهج الدراسية على بيان أن الإسلام يقوم على التوحيد وأصول الدين والإيمان بالشرائع والأحكام المتعلقة بالعبادات والآداب والأخلاق ,ومنها **التسامح والعفو** ومن ذلك على سبيل المثال:

❋ بيان عفو الله تعالى عن المذنبين وقبول توبتهم.

❋ الحث على العفو بصفة عامة واعتباره مقربا للتقوى ومبلغا إلى رضا الله تعالى.

❋ الترغيب في المسامحة بين الزوجين وحسن العشرة بينهما والتنازل عن بعض الحقوق.

❋ مشروعية قبول اعتذار المخطئ ومسامحته.

❋ أحكام التسامح مع غير المسلمين.

وفيما يلي سرد لأمثلة مختارة مما اشتملت عليه المناهج الدراسية والتي تدل على مدى عناية الدين الإسلامي بالقيم والأخلاق في جوانب الحياة المختلفة:

❋ الترغيب بالعفو عمن ظلمك.

❋ الترغيب في إعطاء من حرمك.

❋ الحث على صلة من قطعك.

❋ الأمر بمجازاة السيئة بالحسنة والترغيب في العفو عن المسيء.

❋ الترغيب في كظم الغيظ والعفو عن الناس وجعله من صفات المتقين ,قال تعالى: ﴿**والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس**﴾.

❋ النهي عن التهاجر أكثر من ثلاث ليال في حث على المسامحة.

❋ الترغيب في إقالة المشتري عن طلبه ذلك.

❋ الوصية بالجار والنهي عن إيذائه ولو صدر منه ما يلام عليه.

❋ إكرام الضيف وجعله حقا على المسلم.

❋ النهي عن الحسد والأمر بمحبة الخير للآخرين كما يحب لنفسه.

❋ الترغيب في التخفيف عن أصحاب الديون والعفو عن المعسرين ونحوهم.

❋ النهي عن الغيبة والنميمة احتراما للآخرين وتقديرا لمشاعرهم.

❋ الندب إلى البشاشة وطلاقة الوجه وحسن البشر عند اللقاء.

❋ النهي عن السب والشتم والتعيير احتراما للآخرين.

❋الأمر بالرفق بالجاهل وتعليمه وعدم الإغلاظ عليه.

*مشروعية الإصلاح بين المتخاصمين ليسامح بعضهم بعضا.

* صلة الوالدين ولو كانا كافريْن.

*مشروعية تعزية أهل الميت وتشييع جنازته من باب المواساة.

* النهي عن قتل النساء والأطفال والرسل في الحرب.

* إباحة ذبائح أهل الكتاب ونكاح نسائهم.

*عرض الإسلام على الكفار وترغيبهم فيه قبل قتالهم ومناجزتهم.

*الأمر بالعدل والإحسان حتى مع غير المسلمين.

*جواز استئجار المشرك ومعاملته بالبيع والشراء ونحو ذلك.

*الكف عن الحربي إذا نطق بالشهادة في أثناء القتال.

* قبول توبة المسرف في قتل المسلمين.

وبعد هذه الأمثلة من كتب التربية الإسلامية في مناهجنا يتبين بطلان دعوى من يقول بأنها تزرع الكراهية وتنمي التطرف في نفوس الناشئة. إن المتعمق في دراسة تلك المناهج سيخلص إلى أنه لا يوجد فيها ما يمكن أن يستنتج منه كراهية الأديان السماوية الأخرى وأتباعها المؤمنين، بل إن كمال إيمان المسلم هو في الإيمان بكافة الرسل والأنبياء ومنهم سيدنا عيسى وسيدنا موسى عليهما السلام، وهذا مؤكد عليه وبالتفصيل في المناهج الدراسية التي تركز على توحيد العبادة لله وإخلاص الطاعة له، مع ما يستتبع ذلك من أسس الإيمان بالله وكتبه ورسله جميعاً وبالقدر خيره وشره.

التهم الموجهة للتعليم الديني والرد عليها

إن المتأمل للنصوص التي استند عليها الكتاب الغربيون في وصفهم للتعليم في المملكة العربية السعودية بأنه يربي على الإرهاب وكراهية الغرب يجد أنها تدور في إطار الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تؤصل عقيدة المسلم وترسخ إيمانه بأن الله سبحانه وتعالى هو المتوحد بالعبادة، وأنه يجب على المسلمين أن تكون رابطة الإيمان هي أساس العلاقات فيما بينهم، وأن من يكفر بشريعة الله يجب البراء منه فيما يعرف في علم العقيدة بمفهوم (الولاء والبراء).

وخلاصة الأمر أن الهجمة الموجهة على التعليم الديني تركزت في الاستشهاد بما ورد في كتاب التوحيد حول الولاء والبراء ، وظهر هذا واضحاً في العديد من التحليلات الصحفية والتلفازية التي صورت ذلك وكأنه جريمة ارتكبتها المملكة في نظامها التعليمي وتستحق العقاب دولياً بسببه، انطلاقاً من أن هذا النظام يزرع وينمي اتجاهات التطرف في نفوس الناشئة ويدفعهم لارتكاب أعمال إرهابية كالتي حصلت في أمريكا. وعليه فان على المجتمع الدولي اجتثاث الإرهاب من جذوره وفق ما يسمونه (تجفيف منابع الإرهاب).

إن مشكلة أكثر الذين كتبوا حول تداعيات الحادي عشر من سبتمبر أنهم تجاوزوا الحديث بموضوعية عن المبررات الحقيقة لما

يسمى بالتطرف والإرهاب إلى نشر موضوعات في الكتب المدرسية ظلت تدرس لعشرات السنين في مدارس المملكة وتخرج عليها علماء ومفكرون وقادة سياسيون هم محل تقدير واحترام ليس على نطاق السعودية فحسب وإنما على المستوى العالمي.

لقد اتضح أن الربط المتعسف بين المناهج الدراسية والإرهاب ما هو إلا واحد من سلسلة ردود الفعل التي تخبطت في كيفية مواجهة الحدث وفقدتْ بصيرتها وأصبحت توزع الاتهامات يمنة ويسرة، متناسية الأسباب الحقيقية لما حصل، ومتناسية ما تقوم به إسرائيل من اضطهاد وتشريد وإهانات للعرب والمسلمين. وفي الحقيقة كما قال **تشومسكي** أحد عقلاء ومفكري أمريكا أنه عندما يكون الرد على الإرهاب والعنف باتجاه خاطئ متجاوزاً دراسة أسبابه ومعرفة جذوره سيُفضي الأمر إلى دوامة من العنف هي مبتغى وأمل أنصار التطرف. **إن مشكلة الحملة على التعليم الديني في مدارس العالم الإسلامي لا تكمن في مدى سلامة محتوى هذا التعليم ومناهج تدريسه فالصراع العربي – الإسرائيلي لم ينشأ بسبب ما يدرس في مناهج التعليم من نصوص دينية، وإنما وُلد وترسَّخ بسبب نشأة الحركة الصهيونية وقيام الدولة العبرية بعد سلسلة من المجازر واغتصاب الأرض.**

إن من أهم خصائص الإسلام التي ينبغي التركيز عليها ونحن نحاور ونناقش غير المسلمين في قضايا عديدة كقضية التعليم

الديني خاصية **الوسطية والشمولية** التي جعلته ديناً للفرد والجماعة والأمة، ديناً فيه صلاح الدنيا والآخرة، دين التكاليف الفردية والاجتماعية، دين العقل والنقل، دين التجربة والوجدان، دين الروح والجسد، دين الشعائر والعبادات، دين القيم والسياسة والاجتماع والاقتصاد والقانون. إنه الدين الذي لا تكتمل إقامته إلا في جماعة من أي أمة ووطن ودولة ونظام.

إن من يطالبنا اليوم بتغيير مناهجنا التعليمية إنما يطالبنا بتغيير ديننا خدمة لمصالحه ومعاركه وتحقيقاً لافتراضاته وسياساته، **وهو ما يمثل ليس فقط مساساً بالسيادة الفكرية والوطنية للمجتمعات المسلمة بل ومساساً في أسس ديننا وعقيدتنا التي هي أغلى عندنا من أي شيء آخر في الوجود.**

التدخل في أمور التعليم في دولة أخرى هو تدخل في سيادتها

إن التدخل السافر الذي تمارسه بعض المؤسسات الغربية في مناهج التعليم يعد منزلقاً خطيراً قد يدفع بوعي أو بلا وعي إلى ممارسة الضغط لإدخال تعديلات حول ما يتعلق بمسائل جوهرية لها صلة بدين الأمة وعقيدتها وكتابها المقدس، وهو ما حرصت على القيام به جهات صهيونية عدة. فمثلا **عند التدخل لحذف ما يرتبط بمفهوم الجهاد من المناهج الدراسية فإن هذا يتعارض مع أساس من أساسيات الإسلام لأن الجهاد مفهومٌ حياتي**

واسع وليس الدفاع المسلح عن النفس سوى صورة من صور الجهاد. ومكمن الخلل هنا هو النظر للجهاد والإرهاب على أنهما صنوان، مع أن الجهاد الإسلامي لا علاقة له بالإرهاب وقتل المدنيين، وإنما هو جهادٌ للنفس بكل سبل المجاهدة وجهادٌ عن النفس بكل الوسائل السلمية أولاً ثم الوسائل المسلَّحة أخيراً. فالجهاد بشتى وسائله ومجالاته هو حالة مشروعة وواجبة لحمل الذات على أداء الواجبات، والكف عن المحرمات، وكذا لحماية الوطن ضد المحتل ورفع الظلم عن المضطهدين. كما أنه مبدأ إسلامي متقرر في النفوس فإذا حذف من المقررات الدراسية فلن يعرف المسلمون شروطه وضوابطه وبالتالي يؤدي هذا الحذف إلى نتائج خطيرة باستعماله بفوضى كبيرة دون مراعاة لشروطه وضوابطه. بل قد يؤدي ذلك إلى تحريف المراد به من قبل الإرهابيين إلى معان لا تقصدها الشريعة. كما أن التدخل في المناهج الدراسية لحذف الآيات التي تصف اليهود بما وصفهم الله به إنما يراد به تحريف كتاب الله المقدس أو اختزاله. فالقرآن يحتوي على جزء كبير مخصص للحديث عن اليهود، ولا يعني ذلك ترسيخ موقف عنصري ضدهم، بقدر ما هو استشهاد ضمن سياق النص الديني والتاريخي الذي تتضمنه كل الديانات وكتبها المقدسة. **ولذا فإن الخلل الذي أدى إلى هذه الحملة الإعلامية الظالمة يكمن في القراءة والممارسة وليس في النص.**

إن الدول المستقلة ذات السيادة لا ترضى أن يتدخل في شؤونها أحد، لأن القانون الدولي يحميها من هذا التدخل، ويعطيها الحق في رفضه بكل الوسائل المكنة، وليس للولايات المتحدة الأمريكية، وإن كانت الدولة العظمى والقطب الأوحد المهيمن، أن تنتهك الأعراف الدولية لتفرض على العالم رؤاها الخاصة في أشد الأمور خصوصية للشعوب كالتدخل في مناهج التعليم. وإذا أرادت أن تبقى الدولة العظمى التي تحترمها كل شعوب العالم فعليها أن تقدم نفسها في الصورة المثلى للدولة الديمقراطية الحضارية، التي لا يخيفها تعدد الثقافات في العالم، وإلا فإنها تعلن بذلك أنها قوة مستبدة ومتغطرسة و لا تحترم الأديان و لا الثقافات ، وهذا سيؤلب عليها شعوب العالم.

إنه من الغريب والمثير للتناقض أن تدعو الولايات المتحدة إلى تغيير النظام التعليمي في دولة لها سيادتها واستقلالها وهي التي اتخذت موقفا شهيرا منذ أكثر من ٢٠ عاما عندما قالت : « لو قامت قوة بفرض نظام تعليمي علينا لكان ذلك مدعاة لإعلان الحرب..».

إن المتابع للمقالات العديدة التي تتهم مناهج التعليم في المملكة بأنه ينمي الإرهاب يلاحظ أنها لا تتضمن أي دليل واضح على ذلك **غير الاستناد على مقاطع مبتورة من سياقها ونصوص مختزلة في المناهج الدراسية حول عقيدة المسلمين في الولاء والبراء.**

وتكفي الإشارة هنا إلى أن خريجي المدارس الدينية لا علاقة لهم بالحركات القتالية عموماً، والتيارات الراديكالية خصوصاً، كما يظن بعض محدودي المعرفة. إنهما مدرستان مختلفتان، لم تلتقيا إلا نادرا، ولذا فإن هذه الحملة التي ألصقت الإرهاب بمؤسسات التعليم الديني مردودة على أصحابها، ذلك أن جل الأسماء التي وردت على لائحة منفذي التفجيرات في نيويورك وواشنطن (بغض النظر عن صحة تلك التهم من عدمها) ليسوا من خريجي كليات شرعية و لا مدارس أو معاهد دينية سواء في المملكة أو أي بلد آخر. بل إن رؤساءهم خريجو كليات طب وهندسة، فهل يصح القول بوجوب إغلاق كليات الطب والهندسة لأن هؤلاء درسوا وتخرجوا فيها؟

محدودية تأثير التعليم

من المسلم به إنه في عصر العولمة والتفجر المعرفي و المعلوماتي وتعدد وسائل الإعلام الحديثة، لم يعد النظام التعليمي سوى عامل واحد من عوامل كثيرة تصوغ العقول. فالفرد يتأثر بوسائل الاتصال العصرية من قنوات تلفزيونية فضائية وإنترنت وبرامج النشر الإلكتروني وغيرها. وقد أثبتت بعض الدراسات أن ٩٠٪ مما يتعلمه الإنسان من قيم ومهارات لا يكتسبه داخل أسوار المدرسة وإنما يتعلمه خارجها.وليس خافياً أن وسائل الاتصال

الحديثة كان لها إسهام كبير في تسييس الشباب وانخراط بعضهم في صراعات دولية بأسماء وعناوين مختلفة، منها الجهاد، أو نصرة المظلومين، أو الإسلام السياسي، أو مقارعة هيمنة العولمة. وهو ما لم تتعوده في المملكة الأجيال التي تخرجت من المدارس والجامعات ذات الصبغة الإسلامية طيلة تاريخها الحديث ووفق النظام التعليمي نفسه.

إن المناهج الدراسية تؤثر في سلوك الطلاب، لكنها ليست المسؤولة عن خلق مناخات واتجاهات سياسية. وللتدليل على ذلك فلنأخذ بعض قيادات الحركات المعاصرة ولننظر في النمط التعليمي الذي تخرجوا فيه وهل كان هو السبب وراء اتجاهاتهم السياسية. فعلى سبيل المثال فإن معظم المخططين ومعظم قادة وزعماء الإرهاب في العالم لم يتعلموا في المدارس السعودية، ولم يدرسوا المناهج السعودية، بل أن بعضهم لم ير السعودية أو يعش فيها، بل درسوا في مدارس خارج السعودية وبعضها مدارس غربية، ووفق مناهج مختلفة جدا عن مناهج التعليم السعودية. وإذا أردنا الدقة في التمثيل فلنأخذ بعض قيادات تنظيم القاعدة التي كانت تصرفاتها مع أمريكا هي المبرر لربط اتجاهاتها السياسية بالنظام التعليمي والمنهج الدراسي السعودي والإسلامي، فالعقل المنظر للقاعدة أيمن الظواهري طبيب مصري من أسرة ثرية ترعرع في منطقة المعادي يوم كانت عبارة عن

باريس القاهرة، وكانت لغة التخاطب بين سكانها الفرنسية، ولم يلتحق بمدرسة أو معهد ديني أزهري. أما قائد القاعدة أسامة بن لادن فقد جاء أيضا من أسرة ثرية، ودرس في كلية العلوم الإدارية لا كلية الشريعة. ودرس في ثانوية عامة لا ثانوية دينية.

أما من يقال إنه العقل المدبر لعمليات ١١ سبتمبر محمد عطا (المصري الجنسية) فهو طالبٌ أنهى الماجستير من جامعة ألمانية وفي تخصص علمي لا علاقة له بالدراسات الدينية، وكذلك حال أغلب المتهمين فهم أيضا لم يتخرجوا من كليات شرعية أو مدارس دينية.

والمتأمل في أغلب أسباب ربط أحداث ١١ سبتمبر بالسعودية يجد أن السبب الرئيس في ذلك يعود لكون أكثر الذين اتهموا بقيادة الطائرات هم سعوديون على الرغم من من أن المعتقلين من تنظيم القاعدة البالغ عددهم ٣٠٠٠ معتقل لا يشكل السعوديون منهم إلا نسبة ضئيلة جدا. بل إن التحقيقات والاستنتاجات الأمريكية نفسها تؤكد أن الدور الفردي السعودي في تأسيس تنظيم القاعدة يعد ثانويا.

انحراف قلة من الملتحقين بالتعليم لا يعني خلل التعليم ذاته

إن المناهج الدراسية التي يدور حولها الحديث درسها ملايين الطلاب في المملكة العربية السعودية، وكان لها أكبر الأثر في

ترسيخ عقيدتهم وتوجيه سلوكهم وسلامة منهجهم وتفكيرهم، وتفوقهم في المجالات العلمية المختلفة. ولو وجد شذوذ فكري منهجي أو عملي وسلوكي من قلة نادرة شاذة درست تلك المناهج فلا يصح أن تجعل تلك المناهج سببا في هذا الشذوذ لأن المؤثرات الخارجية كثيرة، والشذوذ يحصل في كل زمان ومكان، ويوجد من بعض أفراد كل دولة وملة. والشذوذ أسبابه كثيرة، وليس هذا مقام الحديث عنها، وليس من العدل، ولا من العقل، أن تُرمى ملة أو نظام تعليمي بجريرة فرد أو أفراد من الملتحقين به، أو توصم بشذوذهم الذي لا يعبر إلا عن ذات وفكر ومنهج من قام به .

ولو كان انحراف سلوك الأفراد مبرراً لاتهام المناهج بأنها السبب وراء ذلك الانحراف لحق لنا أن نسأل عدة أسئلة منطقية منها: **هل تفجير المبنى الفيدرالي في أوكلاهوما نتاج مناهج التعليم في أمريكا بسبب أن الذي قام به درس في مدارس أمريكية؟ وهل عصابات المافيا المنتشرة في كثير من الدول الأوروبية والأمريكية هي نتاج مناهج التعليم فيها؟ وهل هؤلاء المجرمون السفاحون الذين يعتدون على مدارس الأطفال فيقتلونهم مع معلميهم هم نتاج المناهج التعليمية أيضاً؟ وهل أولئك المجرمون الذين يحتجزون الرهائن وهم مسلحون ينشرون الرعب في المدن الأمريكية ونشاهدهم على شاشات التلفاز هم نتاج مناهج التعليم الأمريكي؟ وهل تلك**

الجماعات الدينية والتي ينتحر أعضاء بعضها جماعياً هي نتاج مناهج التعليم؟ وهل جماعات اليمين العنصرية من حليقي الرؤوس ومليشياتها هي أيضاً من نتاج مناهج التعليم؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، ولا نظنها كذلك، **فلماذا لا يُطالب الغرب بتغيير مناهجه التعليمية قبل أن نطالب بتغيير مناهجنا أو إلغاء مدارسنا الدينية؟!**

مدارسنا بيئة تربوية آمنة مقارنة ببعض المدارس الغربية

إن الناظر للمجتمع السعودي وتركيبته الاجتماعية والسكانية يجد أنه من أفضل المجتمعات ترابطا على مستوى التركيبة الأسرية، ومن أقلها انتشاراً للجريمة، ومن أكثرها أمناً واستقرارا وثباتا على المبادئ والأسس الأخلاقية. ولا شك أن ذلك لم يكن ليتحقق بدون التربية والتعليم وفق مناهج دراسية تستمد أصولها من القرآن والسنة لترسم للناشئ خطا معتدلا وسطا بعيداً عن الجنوح والغلو إفراطا وتفريطا، حتى لقد أصبحت تلك المناهج الشرعية مفخرة من مفاخر هذا البلد، يغبط أهله عليها الكثير من أبناء الدول الإسلامية الذين حرموا من التعليم الإسلامي. لأنها في الحقيقة تعد جزءا من بناء شخصية المسلم وكيانه.

إننا لسنا في موقف دفاعي عن تعليمنا الإسلامي الذي هو جزء من ثقافتنا وهويتنا المتميزة، ولكننا نستطيع أن نثبت

للغرب عموما وللولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً أن مناهجهم التعليمية ومقرراتهم المادية لم تتمكن من تحقيق الأمن والسلام داخل أوطانهم، بل إن لغة الأرقام تثبت أن عددا من مدارسهم تحولت إلى ساحات معارك ترتكب فيها المجازر الدموية. فقد قرأنا عن أحد الطلاب الذي قتل أكثر من ١٢ طالبا من زملائه في ولاية كلورادو وقبلها وقعت حوادث عديدة مماثلة جعلت بعض المدارس الأمريكية تزود المعلمين والمشرفين بهواتف نقالة للاتصال مباشرة بالشرطة في حال وقوع أي حادث اعتداء من الطلاب، فأصبحت الكثير من المدارس بيئة غير آمنة فضلاً عن أن تكون بيئة تربوية تغرس الفضيلة والخلق القويم في نفوس الناشئة. وهذا كله جعل الجريمة تزداد يوما بعد يوم في الغرب عموما وفي أمريكا على وجه الخصوص. فهاهو ذا كتاب (يوم أن اعترفت أمريكا بالحقيقة) The Day America Told The Truth الذي ألفه جيمس باترسون وبيتر كيم يقر بأن الجريمة في ازدياد حتى وصلت نسبة الزيادة فيها إلى ٦٠٪ ، وأن ٤٠٪ من المجتمع الأمريكي قد مارسوا أنواعا مختلفة من الجريمة في حياتهم. فمن أين تخرج هؤلاء وأين تعلموا؟ هل درسوا وتربوا على نظام تعليم آخر؟؟.

فإذا كانت الأنظمة التعليمية والمناهج الدراسية هي التي تصنع

المجرمين والإرهابيين فلتجند أمريكا طاقاتها لتغيير أنظمتها التعليمية أولاً، وإذا نجحت في ذلك عندها سنستمع إلى طروحاتها وعندها فقط تكون غير متناقضة مع نفسها.

العنف والتطرف في المنطقة سببه سياسي، غير ديني وغير تعليمي

إن الذي أنتج تيار العنف والتطرف في بلاد المسلمين ليس هو المنهج الدراسي أو النظام التعليمي، وإنما هو نتاج يأس قومي وإنساني كان الغرب رمزا له في الذاكرة العربية بانتهاك الحقوق والحريات والاستيلاء على الممتلكات والثروات إبان فترة الاستعمار وما تلاه من سيطرة اقتصادية وثقافية أخذت ألوانا وصورا شتى عبر التاريخ. إن الظلم والقهر واليأس يولد العنف في أي مجتمع بغض النظر عن دينه أو جنس ذلك المجتمع. ولا شك أن سيطرة وهيمنة أمريكا الاقتصادية والسياسية على العالم بأسره جعلت المستضعفين في أنحاء كثيرة من العالم يشعرون باليأس من التغيير مما يدفعهم لكراهية أمريكا وفي بعض الأحيان تصل تلك الكراهية إلى أعمال عدوانية متطرفة.

الهجوم على التعليم الديني مخالف لاحترام الحريات والأديان

إن تلك الهجمة الظالمة على المجتمعات الإسلامية وما أعقبها من مضايقات للمسلمين في مجالات شتى شملت حتى أنظمتهم

التعليمية ومناهجهم الدراسية يخالف المبادئ التي قامت عليها الدول المتحضرة من أجل الحرية وكرامة الإنسان . هذه المبادئ أقرها ديننا من قبل، عندما لم يفرق بين الأبيض والأسود، ولم يفرق بين حقوق البشر في العيش برغم اختلاف الأديان. وهي أيضا ما حاول الرؤساء الأمريكان القدماء ترسيخه في حكمهم وكان السبب في وحدة أمريكا وقوتها الآن. فهل تفرط أمريكا بتلك المبادئ والأسس استناداً على شكوك وظنون وادعاءات باطلة؟

إن مكانة الولايات المتحدة الأمريكية بين الدول، وما تحظى به من قوة سياسية واقتصادية وعسكرية وما التزمت به من المحافظة على حرية الإنسان وكرامته، يفرض عليها الرجوع إلى الحكمة والعقل ومراجعة المواقف والسياسات بدلاً من فقدان الثقة والاحترام العالمي ومضايقة الناس ورمي الاتهامات على المناهج وغيرها، حتى وإن كان هاجس الأمن وراء تلك التصرفات، وهنا عليها أن تتذكر قول رئيسها الأسبق توماس جيفرسون : « أي دولة تتنازل عن حرية المواطنين من أجل الأمن لا يحق لها أن تستمر ».

اتهام أمريكا للتعليم في المملكة إخلال بواجب الصداقة بين البلدين

لقد أثبت التاريخ أنه لا مشكلة بين الشعب السعودي والشعب الأمريكي، كما أن السعوديين محقون إذا اعتبروا الشعب الأمريكي شعباً صديقاً، **فليس في دينهم ولا في مناهج أبنائهم ما يبرر**

الاعتداء بل هو محتو على الترغيب في الإحسان إلى الآخر مع اختلاف دياناتهم، فالدين الإسلامي لا يفرق بين حق المسلم أو المسيحي أو اليهودي في العيش بسلام وأمن ، فقد ورد في الكتب الدينية التي تتهم بأنها تزرع الإرهاب في نفوس أطفالنا أن رئيس الدولة الإسلامية (الخليفة علي بن أبي طالب رضي الله عنه) جلس في مجلس القضاء مع إنسان يهودي، وحكم القاضي لليهودي، فأين الطبقية وتصنيف البشر وتنمية الإرهاب في كتب التعليم الديني؟ **إن انتقاد مناهج التعليم الديني ينم عن عدم معرفة حقيقية للدين الإسلامي الحنيف، التي تربي الأبناء على التسامح والأخلاق الفاضلة**، فالمسلم لا يصبح مسلما إلا عندما يؤمن بجميع الكتب السماوية، ويعطيها حقها الذي أمر الله به.

إن التاريخ يؤكد على أن الشعب السعودي صديق للشعب الأمريكي لا يكن له عداء ولا يحمل أي ضغينة له، على الرغم من أن سياسة الحكومة الأمريكية تسيء إلى مشاعر كل سعودي بانحيازها إلى إسرائيل وهي الدولة العنصرية التي تحتل جزءاً مقدساً من أرضنا العربية، وتعتدي كل يوم على مدى خمسين عاماً على شعبنا العربي في فلسطين بسلاح أمريكي تهديه إليها الولايات المتحدة الأمريكية مجاناً، مع آلاف المليارات من الدولارات معونات تتدفق باستمرار على دولة إسرائيل، وهي اليوم تمارس حرب إبادة لا هوادة فيها على شعبنا المضطهد في أرضنا المقدسة،

ومع كل هذا فنحن نبعث بأبنائنا إلى الولايات المتحدة الأمريكية بالآلاف لتلقي العلم، و يغادرنا إليها كل عام الأفواج للسياحة فيها، ومصالحنا متشابكة مع مصالحها، وسياسة حكومتنا أكثر اعتدالاً من كثير من حكومات دول الشرق الأوسط، فلماذا هذا التحامل على المملكة حكومة وشعباً؟

لولم يكن التعليم الديني داخل المؤسسات النظامية لكان خارجها

من المؤكد أن التعليم الديني ليس خياراً للأمة وإنما هو ضرورة لا تستقيم حياة الأفراد ولا تعاملاتهم ولا سلوكهم إلا به. ويرى الكثير أن محاولات الضغط باتجاه إعادة النظر في حجم مناهج التربية الإسلامية في مدارسنا قد يقود إلى نتيجة عكسية للأهداف التي تدعي تلك الصحافة تحقيقها والدفع باتجاهها. **فلقد قام على هذه المناهج خيرة من العلماء والتربويين يعدون من أصحاب الرؤية الوسطية والمعتقد الصافي وهما جوهر الدين الإسلامي الحنيف.** ويؤكد أصحاب هذا الرأي أن الدفع بهذا الاتجاه، قد يقود كثيرا من أبناء المجتمع المتدين بطبيعته إلى البحث عن البديل لملء الفراغ الروحي، وهنا تصبح البدائل أوكاراً يسيطر عليها أنصاف المتعلمين وأصحاب المعتقدات المتطرفة والهوى الشخصي في المنتديات والجمعيات والمنابر التي نشهدها في العالم الإسلامي، خاصة في تلك الدول التي تبنت مسلكاً علمانياً في التعليم فكانت

مسرحاً لكثير من الحركات الإسلامية المتطرفة التي أفرزت رموزاً ساهموا في تجييش الشباب وتضليل مفهوم الجهاد وتنامي موجة الكراهية المطلقة لمجتمعاتها أولاً وللآخر بشكل عام. فقد استغلت هذه الرموز بعدها عن المنظومة الرقابية التي يتيحها نظام التعليم المكشوف فبدأت تعمل في الخفاء وهو ما أدى لهذه الكوارث التي نشتكي منها الآن . أما مجتمعنا السعودي فبفضل الله بقي ، وبكل الشواهد، نقياً من هذه الحركات والمنظمات بفعل التربية الدينية الصحيحة التي تضمنتها مناهج التعليم المتوازنة في مدارسنا. إن الصدق في القول يلزمنا أن نفتح أعيننا على ما يحدث خارج هذه المدارس من بعض ضعاف النفوس الذين قد ينفردون بشبابنا ويَنَظَّرون للعنف والمفاصلة ولن نستطيع أن نتعامى عن هذه الحقيقة الثابتة التي لو بالغنا في إنكارها فقد نصل إلى عين الجرح وعندها قد لا ينفع الدواء .

لقد نشأ التعليم الديني في كنف ورعاية وإشراف الدولة وتتم العملية التعليمية في جميع مراحلها تحت سمعها وبصرها.. وقد ظل حصناً منيعًا من حصون الأمة في حفظ الدين، وتخريج العلماء العاملين القائمين على حراسة الإسلام – بالحكمة والعلم والموعظة الحسنة – من جهل المبطلين وشطط المغالين، وهو يمثل قلعة منيعة ضد «التطرف والإرهاب» الذي تشتكي الأنظمة من خطره ليل نهار. فهل من الحكمة أن نهدم حصوننا بأيدينا ؟

إن تنحية مناهج التعليم الديني أو المطالبة بتقليصها هو الإيذان بالإرهاب ذاته، لأن كل فرد لا يعرف أحكام الدين معرفة صحيحة وسليمة سينساق وراء فرق تستغل غياب التعليم الديني لتظهر نفسها أنها الملجأ والملاذ لهداية الشباب من الانحراف وهي تمارسه فكراً ومعتقدا. إن تلك الدعوة تجر البلاد إلى الجهل بأحكام الدين الصافية وبطرق التعامل مع الآخرين وهذا العمل هو الذي يعزز الإرهاب.

لماذا إلغاء التعليم الديني الإسلامي دون غيره من الأديان ؟

التعليم الديني ليس وقفاً على المملكة العربية السعودية، التي تجد من واجبها، بصفتها دولة إسلامية قبلة المسلمين وخادمة الحرمين الشريفين، أن تهتم بالتربية الدينية انطلاقاً من شرعيتها السياسية والدينية. **ومن الغريب أن الحملة الإعلامية الأمريكية التي تحرض على كراهية ومحاربة الإسلام والمسلمين وتشويه سمعة المملكة لا تتناول لا من قريب ولا من بعيد المدارس الدينية في إسرائيل أو غيرها والتي تحشو أدمغة تلاميذها بكراهية العرب والمسلمين**، بل إنها أيضاً لم ولن تتحدث عن الأحزاب اليمينية وآلاف المنظمات الأمريكية التي يرفض بعضها الحضارة الغربية والحكومة الفدرالية الأمريكية وترى أنه

يجب التخلص منها بقوة السلاح، وهؤلاء موجودون داخل المجتمع الأمريكي ولديهم أسلحة وعناصر منظمة يحميها القانون الأمريكي، **بل إن هناك منظمات يهودية تعمل ليل نهار مخالفة للأعراف والقوانين الدولية ومؤلبة للكراهية والعداء المستحكم لكل ما هو إسلامي ولا يستطيع أحد أن ينتقدها**. ثم إن هناك مثالاً آخر لتجمعات دينية متطرفة تعيش داخل المجتمع الأمريكي نفسه وينتشر أفرادها في بعض الولايات الأمريكية يرفضون معطيات العصر مثل الطائرات والقطارات والسيارات، ولذا فهم ينتقلون بواسطة الخيول كما أنهم يرفضون المستشفيات والكهرباء، بل يرفضون التعليم في المدارس الأمريكية وينشئون أبناءهم على نبذ الحضارة الغربية، ومع ذلك لم نسمع من ينتقدهم أو يطالب بتغيير ثقافتهم ومناهج حياتهم، ذلك لأن القانون الأمريكي ضمن حقوقهم وكفل لهم حرية التعبير والحياة التي يريدونها، وأي نقد لهم يقع تحت طائلة المساءلة لأنه نقد واعتداء على القانون الأمريكي، فهل يجوز ذلك داخل أمريكا ويحرم خارجه في دول لها استقلالية وسيادة؟ إن هذا الأمر هو نمط متكرر من أنماط الازدواجية والكيل بأكثر من مكيال التي أصبحت منهجاً أمريكياً.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية دولة علمانية، كما ينص على ذلك دستورها، إلا أن العلاقة بين الدين والدولة لا تزال

قوية ,ولا يزال المد المسيحي ينمو ويتأصل، بل إن الرئيس الأمريكي الحالي بوش الابن يصرِّح بقوله : «لن يدخل الجنة من لم يؤمن بالمسيح ..».

وفي الآونة الأخيرة حصل ارتباط قوي بين كثير من الجامعات الأمريكية وبين الكنيسة، بل إن هناك جامعات خاصة عديدة أنشئت على أساس ديني لعل من أكبرها «جامعة الحرية» التي أسسها أشهر قس أمريكي هو (جيري فولويل)، وقد وصل عدد طلاب هذه الجامعة في نهاية القرن الماضي ٥٠٠٠٠ طالب، ومن الغريب أن الطلاب في هذه الجامعة يتعلمون علوم اللاهوت من منظور يهودي، بل إن جيري فولويل نفسه يقول : «إن عدم الوقوف مع إسرائيل معارضة لله..»، وهذا يضاف إلى المدارس الدينية التي أنشأها هذا القس والتي بلغ عددها أكثر من ٢٠ ألف مدرسة دينية. كما إن هناك مئات بل آلاف المنصرين الذين يجوبون العالم وبصفة خاصة أفريقيا وآسيا حيث يكثر المسلمون هناك ويستغلون فقرهم وجهلهم لتنصيرهم وتدعمهم الدول الغربية كأمريكا وبريطانيا وغيرهما بكافة المساعدات المالية.

والمتأمل في المؤسسات التبشيرية المسيحية والمتمثلة في الجامعات والمدارس الدينية الآنفة الذكر يجد أنها دأبت على تشويه صورة الإسلام والمسلمين والنيل من القيادات والمؤسسات

الإسلامية خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. إن تلك العقليات والأقلام التي استمرأت النيل من الرموز العربية والإسلامية، إنما درست وترعرعت في مدارس وجامعات أمريكية. ومع ذلك فلم توصف تلك المؤسسات التعليمية بأنها تربي طلابها على معاداة الإسلام والتنشئة على الإرهاب.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل ما يقال عن التعليم الديني هو خاص بالمسلمين أم عام لكافة الأديان والمجتمعات؟ بمعنى أن الدعوة إلى تغيير المناهج الدينية في مجتمعنا هل ستشمل كذلك مناهج الجامعات والكليات والمدارس الدينية في كل من الولايات المتحدة وإسرائيل؟ أم إن المطلوب هو أن يهجر المسلمون – وحدهم– دينهم ومصادر هدايتهم ويغيروا مناهج تعليمهم وإلا فهم إرهابيون تنبغي محاربتهم!!

إن المتأمل لأكثر الذين كتبوا حول التعليم الديني في المملكة وربطوه بالإرهاب يجد التجاهل الواضح والسافر عما يجري في التعليم الإسرائيلي الذي لم يوصف مطلقا بأنه ينمي الإرهاب، على الرغم من الأعداد الكبيرة من الإرهابيين وسفاكي الدماء الذين تخرجوا من مدارسه. وبنظرة فاحصة لهذا التعليم نجد أنه يركز على تأصيل العقيدة اليهودية في نفوس التلاميذ بدءاً من مرحلة رياض الأطفال وحتى أعلى مرحلة فيه. ومن المعلوم أن التعليم يبدأ في إسرائيل في سن مبكرة جدا حيث يداوم الأطفال على الانتظام في رياض التعليم

بداية من سن السنتين، لمتابعة المناهج الخاصة، وتتعهد الدولة بميزانيات للصرف على هذه المرحلة أسوة بما يعقبها من مراحل. ويتم التركيز في مرحلة التعليم الإلزامي على اللغة العبرية، وتلقين المعلومات التاريخية المبسطة. ومن الجدير ذكره أنه خلال السنوات الأولى لنشأة الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة صدر قانون التعليم الذي قسم المدارس الإسرائيلية إلى أربع مجموعات: **المدارس الرسمية** التي يدرس فيها غالبية التلاميذ، **المدارس الرسمية الدينية** التي تلقن طلبتها الدراسات اليهودية والطقوس الدينية، **والمدارس العربية والدرزية**، وأخيرا ما يسمى **بالمدارس التوراتية المستقلة** التي تركز بشكل مكثف على دراسة الكتب التوراتية. وفي المرحلة الثانوية العامة يتم التركيز على التعاليم التوراتية وطريقة الحياة اليهودية. أما المدارس الدينية فتركز على دورات ودراسات مكثفة لتأهيل الخريجين لرسامة الحاخامات. وفي كل المدارس يكون نصيب التعليم الديني كبيراً جدا، وفي هذه المدارس تخرج غلاة الصهاينة من أمثال (إيجال عامير) الذي اغتال اسحق رابين بعد أن تأثر بالإرهابي الآخر "باروخ جولدشتاين" الذي قتل ٢٧ فلسطينيا مسلما أثناء صلاة الفجر في المسجد الإبراهيمي. وكذا الأمر بالنسبة لمائير كهانا، الذي أسس منظمة دينية متطرفة هدفها إرهاب المسلمين والعرب. كما أن ٢٠٪ من خريجي التعليم العام في إسرائيل هم من خريجي المدارس إما الدينية أو الموجَّهة دينياً. ومع ذلك لم نسمع من يقول إن التعليم في إسرائيل ينمي

التطرف والإرهاب، بل لم نسمع من يقول إن هناك سلوكاً إرهابيا في المجتمع الإسرائيلي.

ويقول الدكتور ربيع في كتابه (أزمة الفكر الصهيوني) أن الدوائر الدينية الإسرائيلية طالبت بإنشاء المدارس الدينية ورفضت نظام التعليم الموحد بالرغم من النصيب الكبير للدراسات الدينية فيه. كما استطاعت تلك الدوائر حمل وزير التعليم الإسرائيلي عام ١٩٥٧م على إدخال مادة جديدة في المنهج المطبق للمدارس الحكومية العامة وجعلها إجبارية في برامج المدارس الدينية وهي **مادة الوعي الديني** وهدفها تعميق معرفة الأجيال الناشئة بالقيم اليهودية والتوراة والتلمود، وزيادة اهتمامهم بالطقوس اليهودية. ويتعلم الطلاب – على سبيل المثال – في السنة الأولى بالتعليم الديني والمدني من ١٠ إلى ١٢ ساعة في اللغة: وتشمل قصص التوراة، معرفة البلاد، الصحّة، الصلاة والشرائع الدينية من مجموع الساعات المتراوحة بين ٢٤ و٢٦ ساعة أسبوعيا. وفي الصف الثاني بالتعليم الديني ١١ ساعة عن التوراة والصلوات، وفي التعليم المدني ٥ ساعات عن التوراة.

أما عن محتوى ما يدرس في المناهج الدينية ومناهج التاريخ والجغرافيا فأغلبه مليء بالافتراءات على العرب وترسيخ العداوة والحقد في نفوس الطلاب اليهود ويصورون العرب بالمتخلفين اجتماعيا وأنهم يتكونون من قبائل متناحرة تنتشر بينها عادات لا تمت إلى الحضارة بشيء. وأن العرب يهدفون إلى الإبادة الشاملة للوجود الإسرائيلي.

وفي مقرر الصف السابع الابتدائي إبراز للحقد على الإسلام وتزوير للتاريخ العربي. فمثلا يرون أن الإسلام دين المحاربين، وأن الدين الذي جاء به محمد صلى الله عليه وسلم إنما كان استلهاما من اليهود، وأن الرسول عليه السلام غارق في الأحلام، ومقاتل يأمر أتباعه بنشر الدين، وأنه يحاول اجتذاب اليهود إليه، ولذا فقد أمرهم بالصلاة جهة القدس وصيام يوم الغفران، وأن اليهود قابلوا ذلك بالسخرية. وعندما أدرك أنهم بعيدون عنه غير موقفه تجاههم وأخذ يقسو عليهم وغيَر صوم يوم الغفران إلى صوم آخر يستمر لمدة شهر أسماه رمضان، كما غير القبلة من القدس إلى مكة. هكذا يشوهون التاريخ والدين الإسلامي من حقدهم على هذا الدين ونبيه الأمين صلى الله عليه وسلم.

الموقف من تطوير المناهج

من الحقائق المسلمة في علم المناهج أنها ديناميكية متغيرة تستلزم التقويم المستمر والتطوير. وهذا الأمر أصبح عرفاً تربويا تُعنى به وزارات التربية والتعليم في جميع الدول عن طريق إداراتها المختصة بإعداد وتطوير المناهج. لقد شهد العالم في العقود الأخيرة الماضية تحولات تقنية واجتماعية واقتصادية تكاد تطال كافة المؤسسات وأغلب الشعوب والمجتمعات ومن ضمنها مجتمعنا السعودي. وكنا نتابع هذه التغيرات ونتفاعل معها بشكل أو بآخر محاولين اللحاق بمصاف الدول المتقدمة في مجال التقنية والمعرفة والصناعة. إلا أن

التحولات كبيرة جداً وآثارها متسارعة ومجالاتها متنوعة. لقد تقاربت المسافات وتحطمت الحواجز الثقافية واقتحمت الثقافات الغربية على الناس بيوتهم وأخذت تؤثر في عقول الناشئة ووجدانهم. وتمدد الأخطبوط الاقتصادي للشركات المتعددة الجنسيات في أنحاء العالم، واشتد التنافس في سوق التجارة العالمية الحرة بحيث أصبح يهدد الاقتصاد المحلي للدول النامية والفقيرة.

من هنا أصبح التجديد التربوي واجباً حتمياً وليس خياراً تربوياً، وهذا ما ينبغي أن يكون تفعيلاً للمفهوم الشامل للتربية وأنها أداة التغيير والتكيف في آن واحد. وهذا كذلك ما ينبغي فعله لمواجهة تحديات المستقبل من خلال إحداث تغييرات في طريقة التفكير ومنهجية التعامل مع الآخر والالتزام بأساليب التعلم الذاتي والتعلم المستمر مدى الحياة.

وانطلاقاً من ذلك أقرت وزارة التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية قبل عدة سنوات مشروعا شاملاً لتطوير مناهج التعليم وبدأت في تطبيقه فعليا قبل أن تحصل أحداث ١١ سبتمبر. ومراجعتنا لمناهجنا، ليس للأسباب التي يتهمنا بها الآخرون، ولكن لأن مصلحتنا الوطنية وظروفنا المحلية والاجتماعية والاقتصادية والأكاديمية، تفرض علينا ذلك، ولتغير ظروف الحياة وحدوث أنواع من السلوكيات والاختراعات نحتاج إلى معالجة التعامل معها.

تعليم المرأة وعملها في المملكة العربية السعودية

إن مهاجمة الإسلام من قبل بعض الدوائر الغربية وإثارة الشكوك حول مكانة المرأة في تعاليمه واتخاذ المملكة العربية السعودية نموذجاً و هدفاً لهذا التشكيك تدل على: **نقص الحكمة، والتخلي عن الموضوعية، و الابتعاد عن العدل**. فالإسلام ليس حدثاً طارئاً وإنما له تاريخ عظيم وعريق، و له واقع هام وواسع، ويؤمن به أكثر من مليار من الناس ينتمون إلى سبع وخمسين دولة. وقد تعايش هؤلاء الناس مع العالم بسلام، وكان المسلمون خلال ماضيهم وحاضرهم من صانعي السلام ودعاته في هذا العصر، وفي كل عصر رغم ما أصابهم من مظالم جياشة وصارخة. فكيف يسوغ نسيان هذا التعايش الطويل و محاولة تشويه الصورة الوضيئة بسبب حدث واحد قام به أفراد كان سخطهم على من يخالفهم من المسلمين مماثلاً لسخطهم على قيادات المجتمع اليهودي أو قيادات المجتمعات المسيحية؟!! إن إثارة الشكوك حول الإسلام تؤجِّج العداوة، وتوقد البغضاء، وتخنق

الحقيقة، وتُلحق الضرر بالإنسانية أجمع. إن إشعال الكراهيات من أغبى و أخطر تصرفات الإنسان، فالكره يقلب الحقائق، ويصدُّ عن التفهُّم، وينتهي بالناس إلى الجور في أحكامهم، والقطعيَّة الظالمة في رؤاهم.

وما يثار في الإعلام الغربي حول المرأة المسلمة وتعليمها وعملها ـ خصوصاً في المملكة العربية السعودية ـ هو من هذا النوع الجائر. فرغم أن تعميم التعليم للمرأة حقيقة معروفة وواقع قائم في المملكة فإن الإعلام الغربي تعامل مع هذه القضية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وكأنه أمام ظاهرة جديدة في حياة المسلمين لم يكن يعرفها من قبل. لقد تجاهل الواقع وراح ينسج الأوهام!

إن التشكيك في الإسلام، ونسج الأوهام حول أوضاع المرأة المسلمة الذي لجأ إليه الإعلام الغربي بعد الأحداث الأخيرة يؤكد سهولة انحدار الإنسان و غياب الموضوعية وضعف الأمانة العلمية وهشاشة القشرة الحضارية، وقابلية الإنسان لسرعة العودة إلى متاريس الركام التاريخي القائم على التحيز والافتراء. وكل ذلك يؤكد عجز الإنسان عن تجاوز نقائصه وإخفاقه في أن يكون عادلاً إذا هو استثير أو مال إلى المنابذة وإشعال الخصومة...

إن الإسلام كان الأسبق إلى رفع شأن المرأة وتأكيد أهليتها للمسؤولية، وإعلان حقوقها، وتأكيد مكانتها، حتى لقد أعلن

الرسول محمد صلى الله عليه وسلم بأن الجنة تحت أقدام الأمهات. فعقوق الابن لأمه من أكبر الكبائر الموجبة لغضب الله، حتى لو كان من أعظم القادة. وكانت خديجة زوجة الرسول أول المستجيبين له والمدافعين عنه. وما زال المسلمون يرددون ذكراها ويجدِّدون تكريمها بتسمية بناتهم باسمها.

ويعلم الإعلام الغربي بأن تعميم التعليم للمرأة المسلمة هو حقيقة قائمة وواقع مشهود في المجتمع السعودي. وهذا الإعلام نفسه يرى أن المسلمات قد وصلن في كل الأقطار الإسلامية إلى مستويات علمية رفيعة مماثلة لما وصل إليه الرجال، ويعملن في مجالات الطب والتعليم والتمريض والإعلام، واشتهرن في مجال الكتابة والإبداع وفي مجالات كثيرة، وقد يتفوقْن أحياناً على الرجال.

إن الأصل في الإسلام المساواة بين الرجل والمرأة، و عدم التفريق بينهما في عامة المجالات. وإذا كانت هناك عوامل موضوعية تقتضي التفريق سواء كان ذلك في حق الرجل أو في حق المرأة فإن ذلك يكون في حالات استثنائية قليلة ولا يكون ذلك إلا بدليل شرعي، لأنه استثناء من أصل المساواة، كما يكون مصحوباً بتوضيح الحكمة التي اقتضت هذا التفريق. أما الأصل فإن الله يخاطب الإنسان رجلاً أو امرأة بخطاب واحد، ويكلفهم بالواجبات، ويفرض لهم الحقوق، ويجعل العلاقة بين

الرجل والمرأة علاقة محبة ورحمة و تكامل، وليست علاقة تقابل أو تعارض أوتنافر. لقد حقق الإسلام للمرأة نقلة كبرى، وحمل إلى العرب عنها فكراً جديداً، وغيَّر بشأنها الكثير من المفاهيم التي كانت سائدة، وأعطى المرأة الكثير من الحقوق، وكلفها بالكثير من الواجبات تجاه مجتمعها، فهي شقيقة الرجل لها ماله وعليها ما عليه، إلا في الأمور التي تخالف طبيعتها ولا تتفق مع قدراتها وإمكاناتها.

وقسَّم الإسلام الأدوار بين الرجل والمرأة تقسيما عادلا، فالرجل هو المسؤول عن النفقة على الأسرة ويتولى جميع شؤون المنزل الخارجية، فتقع على المرأة مسؤولية العناية بالبيت والزوج والأولاد وتوفير الراحة والدفء والحنان، وتربية الأولاد تربية سليمة تخرج للمجتمع أجيالا صالحة قادرة على النهوض بالمجتمع وتحقيق التقدم والازدهار له. ولما لدور المرأة من أهمية في المجتمع فقد كفل لها الإسلام الحق في التعلم حتى تستطيع القيام بهذا الدور بكفاءة عالية. وانطلاقاً من هذا الفهم لطبيعة دور المرأة وأهمية تعليمها فقد حرص أصحاب القرار والمسؤولون في الدولة السعودية على توفير التعليم للمرأة كما أقره الإسلام.

ولأن الإسلام يخاطب الإنسان برجاله ونسائه فإنه يوجب عليهم أن يعرفوا الواجبات ويؤدوها ويعرفوا مايترتب لهم على ذلك من حقوق وينتظروها. فالعلاقة مع الله والعلاقات بين الناس

ليست متروكة للنزوات والأهواء وإنما هي منظمة تنظيماً محكماً يقتضي أن يعرفها الرجال والنساء دون أي تفريق.

إن الإسلام يقيم الاعتقادات والأحكام على التحقُّق والتثبُّت، ولا يكون ذلك إلا بالمعرفة المحَّصة. وهذا يستوجب أن يهتم المسلمون رجالاً ونساء بالعلم وأن يحرصوا على المعرفة . لذلك كانت أول سورة نزلت من القرآن أمراً بالقراءة. فالإسلام يعتبر القراءة والبحث والاستقصاء هي سبيل العلم الذي هو أساس العمل الصحيح. إن الإسلام يطلب من أتباعه المزاوجة الدائمة بين العلم والعمل. فلا نجاح في الدنيا والآخرة إلا بالعمل، ولا صلاح للعمل إلا بالعلم. إن الإسلام يعتبر العلم هو الطريق الصحيح لمعرفة الحق والالتزام به وأداء الأعمال والواجبات بأكمل صورة مستطاعة. والخطاب الإسلامي بشقيه العلمي والعملي موجَّه للرجال والنساء معاً، لذلك فإن الإسلام يضع الكثير من حوافز الاهتمام بالعلم. فيؤكد :أن العلم يجب أن يسبق العمل. ويجعل الاشتغال بالتحصيل العلمي أفضل من الاشتغال بنوافل العبادات من صلاة وصوم وحج ونحوها. كما أن الإسلام يشيد بالأعمال التي يمتد نفعها ويُفَضلها على الأعمال التي يقتصر نفعها على الفرد نفسه. بل إنه يَعُد العلم والتعلُم من أعظم مجالات الجهاد في سبيل الله. كما أن الإسلام يحذر من الجهل و يؤكد أنه مؤذن بخراب الدنيا، كما أنه سبب الهلاك والخسران في الآخرة.

وليست الإشادة محصورة بالعلوم الدينية وإنما دعا الإسلام إلى كل علم قائم على استدلال صحيح ويؤدي إلى معرفة الحقائق و الالتزام بما تقتضيه .

إن الإسلام يحرص على تكوين العقلية العلمية التي تعتمد على الدليل والبرهان، وترفض الظن في المواطن التي يُطلب فيها اليقين، وهو يحذر من مخاطر الاعتماد على الظن والانجراف مع العواطف والانقياد للأهواء و الميل مع الرغبات و الخضوع للاعتبارات الشخصية في إنتاج الأحكام و تكوين الأراء والمواقف. إن الإسلام يهدف إلى تحرير العقل من قيود التقليد والتبعية مع شدة الاهتمام بالنظر والتفكر والتأمل والاستنباط. ومن أجل ذلك فهو يطلب التحقُّق والتثبت و يحارب الأمية، و يدعو لإشاعة العلم ويرغب فيه، ويحض على تعلم كل العلوم النافعة، ويحث على استخدام كل ما يساعد على بلوغ الحقيقة من آليات وأدوات ومناهج. وهو يشن حملة دائمة على الخرافات والأوهام و السحر والشعوذة والكهانة وغيرها مما يغتال العقل البشري ويحجبه عن معرفة القوانين الكونية وأسباب الأشياء .

التطور التاريخي لتعليم الفتاة في المملكة العربية السعودية

ينبغي أن يكون حاضراً في البال ونحن نتحدث عن تعليم المرأة وعملها في المملكة العربية السعودية أن نتذكَّر أنه قبل ستين عاماً

كان معظم سكان المناطق الداخلية الصحراوية من البادية، ولم يكن في المملكة آنذاك من المدن سوى مكة والمدينة والأحساء مع بعض القرى الصغيرة المتناثرة و المتباعدة في صحراء شاسعة تكاد تكون خالية من الحياة والأحياء. فمن الطبيعي أن يكون التعليم محدوداً في مثل هذه البيئة الصحراوية الفقيرة ذات الكثافة السكانية الضئيلة. فقد كانت الامكانات لاتسمح بتوفير التعليم لا للذكور ولا للإناث. وكان الجميع مشغولين بتوفير لقمة العيش التي لم يكن توفيرها ممكناً إلا بعُسر شديد وبمستوى يومي شحيح، فكان الانشغال بالتعلُّم مطمحاً بعيداً لم يكونوا يأملونه.

وما إن توفَّرت بعض الامكانات بعد ظهور النفط حتى بادرت المملكة العربية السعودية بالبدء في تعميم مدارس البنين، واستمرت في التوسُّع حتى غطَّت كل الاحتياج، بل صارت تلاحق البدو الرُّحَّل لتعليم أبنائهم.

أما تعليم البنات فقد تأخَّر نسبيا لأن المواطنين قد استنكروه خوفاً من الآثار الاجتماعية السيئة التي أحدثها التعليم المختلط أو الفاقد لأسباب الحشمة في كثير من البلدان حتى اضطرت الدولة إلى التدرج في تعميمه، ولم تتمكن من جعله مقبولاً لدى الناس حتى جعلته تابعاً للمؤسسة الدينية، بل في البدء كان المفتي العام هو المشرف على تعليم البنات مما جعل الناس يطمئنون إليه ويُلحقون بناتهم به. واستمرت المملكة تتدرج بتعليم البنات حتى

أصبح مماثلاً من حيث المناهج والنظم والمنشآت لتعليم البنين. وأخيراً تم دمج تعليم البنات مع تعليم البنين وأصبحت وزارة التربية والتعليم مسؤولة عنهما معاً.

أما قبل وجود التعليم الرسمي للبنات فكان هناك نوعان من المؤسسات التعليمية غير الرسمية :

١ـ الكتاتيب: وهي مؤسسات علمية بدائية تقوم فيها سيدة بفتح بيتها لاستقبال الطالبات وتعليمهن القرآن الكريم وبعض علوم الدين ومبادئ القراءة والكتابة. وكان ذلك إما تطوعاً منها أو مقابل أجر شهري. وقد انتشرت الكتاتيب في معظم مناطق المملكة وخاصة في منطقة نجد والحجاز والمنطقة الشرقية.

٢ـ المدارس الأهلية: وهذه المدارس كان معظمها كتاتيب تطورت نتيجة إقبال الأهالي عليها لتصبح مدارس شبه منظمة، وأخرى مدارسٌ أهليةٌ منظمةٌ سارت وفق تنظيم مدارس البنين وتدرس مناهجها. وقد برز عدد كبير منها وكان له دور كبير في تعليم الفتيات في ذلك الوقت .

التعليم الرسمي للفتاة السعودية

بدأ التعليم الرسمي للفتاة السعودية عام ١٩٦٠م بإنشاء أول مدرسة رسمية ابتدائية للبنات، وقد بدأ التعليم الرسمي للفتاة بصدور المرسوم الملكي الذي يعلن إنشاء الرئاسة العامة لتعليم

البنات في عام ١٣٧٩هـ – ١٩٥٩م. والرئاسة العامة لتعليم البنات هي هيئة رسمية تعليمية تولت التخطيط والإشراف وإدارة تعليم البنات، هذا بالإضافة إلى مراكز التدريب المهني الخاصة بالفتيات لتعليمهن التفصيل والخياطة والتدبير المنزلي ومراكز تعليم الحاسب الآلي والآلة الكاتبة والمهارات الأخرى التي تحتاجها المرأة لتأدية مسؤوليتها الأولى كأم وزوجة ومن ثم لتأهيلها للقيام بالأعمال والوظائف التي تناسبها ويحتاج إليها المجتمع.

وكانت أول فرصة أتيحت للفتاة السعودية للالتحاق بالتعليم العالي في داخل المملكة العربية السعودية تلك التي وفرتها جامعة الرياض(جامعة الملك سعود حالياً) التي أنشئت عام ١٩٥٧م، حيث سمحت للفتاة بالانتساب للجامعة من خلال كلية الآداب والعلوم الإدارية. كما أتاحت جامعة الملك عبدالعزيز بجدة منذ بداية إنشائها الفرصة للفتيات للالتحاق بها في كلية الاقتصاد والإدارة. وفي عام ١٩٦٧م قامت كلية التربية بمكة المكرمة بافتتاح باب الانتساب للطالبات. وفي عام ٧٠–١٩٧١م قامت الرئاسة العامة لتعليم البنات بإنشاء أول كلية خاصة بالبنات وهي كلية التربية بالرياض.

وفي العام ١٩٧٤م افتتحت كلية التربية للبنات بجدة، ثم تم افتتاح كلية التربية للبنات بمكة المكرمة. وتم كذلك افتتاح كلية التربية للبنات في الدمام، كما تم افتتاح كليات للتربية في المدينة المنورة والقصيم وأبها، ثم تتابع افتتاح العديد من الكليات الخاصة بالطالبات التابعة للرئاسة العامة

لتعليم البنات وأيضا تم افتتاح العديد من أقسام الطالبات في العديد من جامعات البنين التابعة لوزارة التعليم العالي. كما استفاد عدد كبير من الطالبات من برامج الابتعاث للدراسات الجامعية والعليا لمختلف دول العالم، وبخاصة أوربا وأمريكا الشمالية.

وتقدم معظم هذه الجامعات والكليات برامج للدراسات العليا للطالبات. ويحظى التعليم من المسؤولين في المملكة العربية السعودية باهتمام كبير يدل على ذلك الدعم السخي الذي تقدمه الحكومة للتعليم، فالمخصص للتعليم في ميزانية الدولة عام ٢٠٠١–٢٠٠٢م يقرب من ٢٥٪ من الميزانية العامة للدولة.

إن سياسة التعليم في المملكة تقوم على أسس معلنة سواء تعليم البنين أم تعليم البنات ومن هذه الأسس ما يلي :

١ـ أن التعليم في المملكة ينبثق من الإسلام الذي تدين به الأمة عقيدة وعبادة وخلقاً وشريعة وحكماً ونظاماً متكاملاً للحياة.

٢ـ غرس التصور الإسلامي الكامل للكون والإنسان والحياة، وأن الوجود كله خاضع لما سنه الله ليقوم كل مخلوق بوظيفته دون خلل أو اضطراب .

٣ـ الحياة الدنيا مرحلة إنتاج وعمل يستثمر فيها المسلم طاقاته عن إيمان وهدى للحياة الأبدية الخالدة في الدار الآخرة.

٤ـ الإيمان بالكرامة الإنسانية التي قررها القرآن الكريم وأناط بها القيام بأمانة الله في الأرض .

٥ـ الاستفادة من جميع أنواع المعارف الإنسانية النافعة على ضوء الإسلام للنهوض بالأمة ورفع مستوى حياتها. فالحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أولى الناس بها.

٦ـ التناسق المنسجم مع العلم والمنهجية التطبيقية (التقنية) باعتبارهما من أهم وسائل التنمية الثقافية والاجتماعية والصحية لرفع مستوى أمتنا وبلادنا والقيام بدورنا في التقدم الثقافي العالمي.

٧ـ التفاعل الواعي مع التطورات الحضارية العالمية في ميادين العلوم والثقافة والآداب، وذلك بتتبعها والمشاركة فيها وتوجيهها بما يعود على المجتمع والإنسانية بالخير والتقدم.

هذه بعض مواد السياسة التعليمية للمملكة العربية السعودية، وهي سياسة تقوم على الاعتزاز بالمقومات الأساسية للمجتمع المسلم مع الانفتاح الواعي على الحضارات الإنسانية والإفادة منها والإفادة لها بتوجيهات الإسلام الحية النابضة بالتفاعل الإيجابي. وهذه المرتكزات السابقة شاملة للتعليم بشقيه تعليم الرجال وتعليم النساء. وقد خُصّ تعليم النساء بموجهات أخرى تنطلق من المنهجية الإسلامية في التعامل مع حقائق الوجود بواقعية وإنصاف. ومن هذه الموجهات:

١ـ يستهدف تعليم الفتاة إعدادها للقيام بمهمتها الأولى في الحياة بأن تكون ربة بيت ناجحة وزوجة مثالية وأمّاً صالحة.

٢ـ إعدادها للقيام بما يناسب فطرتها مما يحتاج إليه المجتمع من

الخدمات كالتدريس والتطبيب والحرف التي تمكنها من الإسهام في التنمية والاعتماد على الذات .

٣ـ يمنع الاختلاط بين البنين والبنات في جميع مراحل التعليم إلا في دور الحضانة ورياض الأطفال.

٤ـ يتم تعليم الفتاة في جو من الحشمة والوقار والعفة ويكون في كيفيته وأنواعه متفقا مع أحكام الإسلام .

فلسفة فصل تعليم البنات عن تعليم البنين

أوضحنا من قبل أن التعليم بدأ في المملكة متأخراً فأعطى هذا التأخير إمكانية التعرف على تجارب المجتمعات الأخرى في هذا المجال. و قد ظهر رجحان سلبيات التعليم المختلط على إيجابياته، سواء في المجتمعات الإسلامية أو غيرها. وتحاشياً للسلبيات والتزاماً بتعاليم الإسلام فإن المملكة قررت منذ البدء أن يكون تعليم البنات منفصلاً عن تعليم البنين. ونكرر التذكير بأن المجتمع السعودي كان رافضاً لتعليم البنات حتى وهو منفصل عن تعليم الأبناء، ولم يقبل الناس إلحاق بناتهم بالمدارس إلا بعد أن اطمأنوا بأن التعليم تحت إشراف مباشر من مفتي البلاد السعودية، وبأنه توجد إجراءات قوية تضمن الحشمة. كما ينبغي أن نتذكر بأن استساغة تعليم البنات من المجتمع السعودي لم تتحقق إلا بالتدريج وبالكثير من الملاينة والترغيب، فإقناع الناس بضرورة

تعليم البنات لم يكن أمراً يسيراً.

ويشترك الأبناء والبنات في المناهج والنُّظُم مع بعض الاختلافات اليسيرة التي راعت الفروق الثابتة بينهما. ففي مدارس البنين يكون التركيز على التربية الرياضية، أما في مدارس البنات فتم التركيز على التربية النسوية التي تعد الفتاة لتولي مسؤوليتها الأولى في المجتمع كزوجة وأم في المستقبل. وقد أوضحتْ وثيقة سياسة التعليم :«**أن غاية التعليم في المملكة العربية السعودية فهم الإسلام فهماً صحيحاً متكاملاً، وتزويد الطالب بالقيم والتعاليم الإسلامية والمثل العليا، وإكسابه المعارف المختلفة، وتنمية الاتجاهات السلوكية البناءة وتطوير المجتمع اقتصادياً، واجتماعياً وثقافياً، وتهيئة الفرد ليكون عضواً نافعاً في بناء مجتمعه**» .والتزاماً بهذا واستفادة من التجارب العالمية فإن تعليم البنات جاء مفصولاً عن تعليم البنين. فللبنات مدارس مستقلة وللبنين مدارس مماثلة. وقد رأت المملكة أن ذلك أفضل للتحصيل العلمي ولبناء الشخصية الفردية ولمتانة الأخلاق والتربية على الجد والحشمة.

فعندما تكون المدارس غير مختلطة نكون قد وفرنا بيئة تعليمية مناسبة ومناخا مدرسيا جيدا للطالبات، فتتعلم الفتاة وتشعر بالسعادة بعيدا عن كثير من المؤثرات التي تجدها في البيئة المختلطة. كما أن في البيئة غير المختلطة يكون تحصيل الطالبات

أفضل وهذا ما أكده الكثير من الباحثين والمجربين والعلماء التربويين في كثير من دول العالم.

كما ذكرت دراسة أمريكية أن البنات اللاتي يدرسن في مدارس غير مختلطة يتميزن بأداء أكاديمي واجتماعي ممتاز، وأفضل بكثير من أداء الدارسات في مدارس مختلطة. وذكرت المنظمة الأمريكية النسائية للجامعات في تقرير لها حول التعليم المختلط أن مدارس البنات غير المختلطة تقل فيها المشاكل الاجتماعية وتتزايد فيها معدلات التحصيل العلمي وتسودها الأجواء الودية.

وقد ذكر **بيفرلي شو**، وهو أحد التربويين المرموقين في بريطانيا، في بحثه حول التعليم المختلط أن البنات كن يتعلمن على نحو أفضل ويشعرن بالسعادة بصورة أكبر في المدارس والفصول غير المختلطة، لذلك فانه لا يليق بنا أن نضحي بمصالح هؤلاء الطالبات مقابل شعارات فارغة تطالب بالمساواة التامة بين الجنسين في التعليم دون الاهتمام بالفروقات الجنسية والاختلافات بينهما.

كما ذكرت **كارول بزول** أن الطالبات يُحرمن عدة ساعات في الأسبوع من اهتمام معلميهن ويَكُنَّ عرضة للإهمال نسبياً في الفصول المختلطة نظراً لانشغال المدرسين في تهدئة الطلاب المشاغبين.

كما أكدت دراسة عملية أمريكية حديثة أن طالبات المدارس غير

المختلطة حققن أفضل النتائج خلال مراحل الدراسة، على عكس الفتيات اللاتي درسن في مدارس وجامعات مختلطة. كما أن خريجات هذه المدارس كن أكثر قدرة على الاستمرار في برامج الدراسات العليا.

وقد حذر تقريرٌ لإدارة التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية منذ خمسة عشر عاما من تزايد الانحدار في مستوى الجودة التي بدأت تجتاح وتعم مدارس أمريكا. ولم تنتج السنوات التي تلت تلك الفترة عن أي تقدم يذكر، بل إن مستوى جودة العملية التعليمية لازال منخفضا، وهذا ما حدا بحكومة الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى البحث عن حل نتج عنه إعلان الحكومة رغبتها في تشجيع التعليم غير المختلط كأحد الحلول لأزمة انخفاض مستوى العملية التعليمية في المدارس الأمريكية، وهو خبر تناقلته وكالات الأنباء ووسائل الإعلام مؤخرا.

وقد قال السناتور الأمريكي Kay Bialy Hutchison الذي قام بكتابة قانون المدارس غير المختلطة تبريراً لهذا القرار إن «أداء الأولاد جيداً يكون في البيئة التي يوجد فيها الأولاد وحدهم وذلك نتيجة لعدم انشغالهم بالبنات وبنفس القدر يكون أداء البنات جيداً وتزداد ثقتهن بأنفسهن نتيجة لعدم انشغالهن بالأولاد».

كما ذكرت صحيفة التايمز البريطانية أن في بريطانيا ميلاً إلى فصل الأولاد عن البنات في فصول خاصة، وذلك محاولة من

جانب الحكومة لمكافحة احتقار الأولاد للتعليم. **ديفد بلانكيت** (وزير التعليم البريطاني) كان يفكر في تعيين مزيد من المعلمين الذكور ليجد فيهم الأولاد الذكور القدوة الحسنة، خاصة أن نسبة المعلمات في المرحلة الابتدائية تصل إلى ٨٣٪ من إجمالي المعلمين من الجنسين. ويظهر ما قامت به مدرسة شنفيلد الثانوية في مقاطعة ايسكس أهمية الفصل بين الجنسين وأثره على التحصيل الدراسي لدى الطلاب والطالبات. فقد قامت المدرسة بتنظيم فصول تضم طلاباً من جنس واحد منذ عام ١٩٩٤م، وكانت النتيجة أن حدث تحسُّن متواصل في نتائج الاختبارات لدى الجنسين. ففي اللغة الإنجليزية ارتفع عدد الطلاب الحاصلين على تقديرات ممتاز وجيد جداً وجيد في اختبارات الثانوية العامة بنسبة ٢٦٪، بينما ارتفع عدد البنات الحاصلات على هذه التقديرات بنسبة ٢٢٪.

كما كتبت **سوزان استريش** مقالة في مجلة «الأحد» لجريدة نيويورك تايمز في تحقيق لها بعنوان «التفريق أفضل» ذكرت فيها أن البنات يسجلن باستمرار تحصيلاً أكاديميا أفضل في المدارس غير المختلطة، وأنهن يظهرن استعداداً أكبر لدخول الحياة العامة. كما ذكرت الكاتبة نفسها في إحصائيتها أن ثلث النساء من أعضاء مجالس الإدارة في أكبر ألف شركة أمريكية ـ حسب مجلة فورتشن ـ هن خريجات كليات نسائية، مع أن هذه الكليات لا تخرج سوى ٤٪ من مجموع الخريجات. كما ذكرت أن خريجات

كليات الإناث يتفوقن عدداً على جميع النساء الأخريات في دليل المشاهير الأمريكي.

مزايا التعليم المنفصل

من مزايا نظام التعليم غير المختلط المعمول به في المملكة العربية السعودية أن هذا النظام يتيح للمعلمين والإداريين وصانعي القرار الفرصة لمراعاة الفروق الجنسية الفطرية الموجودة لدى الأولاد والبنات، سواء من ناحية الأدوار المستقبلية أو الميول الطبيعية. فركز في مدارس البنات على المواد التي تميل لها البنات وتجد قبولاً لديهن.

فقد أثبتت الدراسات أن الفتيات يختلفن عن الأولاد في إقبالهن على بعض المواد الدراسية، إذ ذكر **بيفرلي شو** أن البنين والبنات ينظرون إلى مادة العلوم نظرة مختلفة كل حسب جنسه. فالولد عادة يكون أكثر شوقاً وأكثر رغبة في دراسة المقرر العلمي، في حين أن الفتاة تكون أقل شوقاً وحماساً لحضور حصة العلوم. وكذلك بالنسبة لمادة الرياضيات فنظرة البنات لها تختلف عن نظرة البنين ويرى أن يؤخذ هذا الاختلاف بعين الاعتبار عند تدريس هذه المواد للأولاد أو البنات أو عند وضع المنهج الدراسي. فعند تدريس هذه المواد لا بد أن نراعي الأسلوب المناسب في تدريسها، فما يناسب الأولاد قد لا يناسب البنات بالضرورة.

أما فيما يتعلق بمراعاة الفروق الجنسية بين الأولاد والبنات في الأدوار المستقبلية، فقد حرص المسؤولون عن التعليم وواضعو الأهداف التربوية على تعليم الفتاة في السعودية من خلال التركيز على دورها كأم وزوجة وربة بيت. ويتضح هذا الدور في الأهداف التي وضعتها اللجنة العليا لسياسة التعليم حيث ذكرت أن من بين أهداف تعليم النساء في المملكة العربية السعودية «**تربيتها تربية إسلامية صحيحة لتقوم بمهمتها في الحياة فتكون ربةَ بيت ناجحة وزوجةً مثالية وأماً صالحة ولإعدادها للقيام بما يناسب فطرتها كالتدريس والتمريض والتطبيب**». لذلك نجد في المناهج المقررة على طالبات المرحلة الابتدائية والمتوسطة والثانوية مادة التربية النسوية وفيها تتعلم البنات أصول الطبخ والخياطة والشؤون المنزلية إيماناً من القائمين على التعليم ومن المجتمع بشكل عام بأهمية هذا الدور الذي يجب أن تقوم به الفتاة وأن للتعليم دورا مهما في إعدادها له.

وقد أيد أهمية مراعاة الأدوار المستقبلية لكل من الجنسين في التعليم الكثير من الباحثين. فمثلاً ذكر «بلم» أن اشتراك الأولاد والبنات في قدر كبير من المقدرة التحصيلية لا يكفي لأن نبني تعليمهم على مجرد التشابه في المقدرة العلمية لأن أفكارهم في مرحلة المراهقة المبكرة تبدأ في التحول نحو أدوارهم المستقبلية بصفتهم رجالاً ونساءً. وبذلك لا بد للنظام التعليمي أن يراعي عند

وضع الأهداف التربوية الأدوار المستقبلية التي نحرص على أن يقوم بها كل جنس وكيف نعد الفتيات والفتيان للقيام بهذه الأدوار كل في مجاله.

وقد ذكرت **سو شارب**، عضو لجنة تحرير المرأة، في مقال لها بعنوان "كيف تصبح البنات نساء" أن مناهج التعليم التي ندرسها في مدارسنا ليس لها ارتباط وثيق بواقع حياتنا. فلو كان لها ارتباط بالواقع لحرصنا أن نعلم الفتيات أصول الطبخ والحياكة وتدبير المنزل، لأن هذا دورها المستقبلي، إلا إذا كنا لا نؤمن بأهمية الأسرة. ولذلك لا بد أن نغير المجتمع فلا ندعو إلى تكوين الأسرة كمؤسسة اجتماعية مهمة في حياتنا.

وقد وجهت مجلة Plain Truth الأمريكية دعوة لعودة المرأة إلى بيتها ولو جزئياً أو لبعض فترات في حياة أسرتها، حيث عزا كثير من التربويين والسياسيين ضعف المستوى التعليمي وتراجع العملية التعليمية في الغرب بشكل خاص إلى تراجع الأباء عن القيام بهذا الدور والانشغال عن الأسرة وتربية الأبناء. فقد تحدث بعض الباحثين وبمرارة عن انهيار مستوى التعليم في المدارس الأمريكية وأيضا في المدارس البريطانية حيث أظهرت دراسة حديثة أن أكثر من نصف الطلبة الذين تتروح أعمارهم بين ١٥–١٩ عاماً لا يستطيعون فهم تعليمات إنذار الحريق البسيطة، وأن ٤٤٪ منهم غير قادرين على حل رموز جداول الحافلات ووسائل

الانتقال. أما الدراسة التي قام بها «المعهد القومي لتقويم التقدم التعليمي» فقد أجريت في أمريكا على طلاب في سن السابعة عشرة وأظهرت ضعفا عاما لدى هؤلاء الطلاب في معرفة كثير من الحقائق العلمية التاريخية، حيث إن ثلثيهم لم يستطيعوا تحديد تأريخ الحرب الأهلية في أمريكا، وأن ٢٠٪ منهم لم يستطيعوا تحديد موضع أمريكا من خارطة العالم. وأضافت هذه المجلة أن المدارس العليا تخرج جهلة وأشباه معلمين، فهم لا يستطيعون قراءة صحيفة أو كتابة رسالة مفهومة إلا بصعوبة بالغة. وذكرت المجلة أن هذا الضعف وهذا الانهيار في مستوى التعليم يعود إلى تراجع أولياء الأمور في القيام بدورهم في عملية التربية والتعليم، حيث أوردت المجلة قولاً للسيد **تيرل بال**، وهو وزير التعليم السابق في الولايات المتحدة الأمريكية، هذا نصه: «إن انهيار مستوى التعليم في المدارس الأمريكية في بعض من جوانبه يعكس إلى حد ما طبيعة التقلبات على مستوى الأسرة. فلدينا أسر كثيرة يعمل فيها كلا الوالدين، وأسر كثيرة أيضا لا يديرها إلا شخص واحد أبٌ أو أمٌ». وذكرت المجلة في المقال نفسه أن الآباء الذين يهتمون بتعليم أبنائهم يحصلون على نتائج إيجابية دائماً. وأحسن مثال على ذلك هو اليابان ،وخصوصاً الأم اليابانية. ويقول السيد جورج دي فوس، وهو عالم في الأنثروبولوجي من جامعة كاليفورنيا وخبير في الحضارة اليابانية حيث درسها لمدة ٢٢

عاماً، إن الأم اليابانية عنصر كبير الأهمية والتأثير في تربية أطفالها لأنها تجعل من نفسها المسؤول الوحيد عن تعليمه، وتدعم بقوة دور المدرسة، وإن تربية الطفل هناك تبدأ منذ الولادة" .

وقد بلغ من اهتمام الأم اليابانية بأولادها أن تذهب وتجلس في مقاعد ابنها أو ابنتها في الصف إذا أقعدهم المرض عن مواصلة الدروس حتى لا تفوتهم المعلومات التي تقدم في المدرسة. كما أن اليابانيات عادة ما يتوقفن عن العمل عند الزواج ويكرسن جهودهن على مدى سنوات طويلة لمساعدة أطفالهن في المدرسة.

وقد تفهم الإسلام دور المرأة تجاه أبنائها وحرص على تحقيقه في المجتمع حيث قال الرسول صلى الله عليه وسلم في الحديث «**كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته**» وذكر أن المرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها.

لذلك كان هدف تعليم الفتاة الأول في المملكة العربية السعودية هو إعدادها لتولي مسؤولياتها الأولى في الحياة كأم وزوجة، ثم تأهيلها لتتولى خدمة مجتمعها بتوليها العمل الذي يناسبها ولا يشق عليها، كالعمل في مجال التعليم والتمريض والطب.

التعليم المنفصل يوسَّع للمرأة فرص العمل

ساعد التعليم غير المختلط على إيجاد فرص عمل متعددة للمرأة السعودية، حيث إن التدريس والأعمال الإدارية والكتابية وغيرها

من الأعمال في مدارس وكليات وأقسام البنات لا يمكن أن يشغلها إلا نساء، ولا يمكن للرجل أن يحل محل المرأة في هذه الوظائف. وقد ساعد هذا الفصل أيضا المرأة على الترقي والوصول إلى أعلى الرتب الوظيفية سواء في مدارس أو كليات أو معاهد أو بنوك أو أقسام نسائية، فأصبحنا نرى العميدات ورئيسات الأقسام ومديرات المدارس اللاتي لا يزاحمهن الرجل ولا يملي عليهن قراراته. فهي صاحبة القرار ولها الصلاحيات نفسها والامتيازات التي يحصل عليها الرجل في المرتبة نفسها أو الموقع الوظيفي.

وهذه الميزة، وهي القدرة على الوصول إلى المراتب الوظيفية العليا نجدها غير متوفرة في المجالات المختلطة والمدارس المختلطة. فالذين يديرون المدارس المختلطة ويتحكمون في مصيرها غالباً هم الرجال. وقد قالت **باربارا كلاول** في عام ١٩٨١: إن النساء قلما يصلن إلى مراتب عليا في المدارس المختلطة، فالرجال هم الذين يشغلون مراكز السلطة والمسؤولية، فهم مديرو المدارس وهم رؤساء الأقسام. في حين أن النساء في المدارس المختلطة هن مدرسات الفصول وأمينات السر، ونادراً ما يشغلن مناصب عليا في المدارس.

وذكرت «**شو**» أن المدارس غير المختلطة توفر ميزتين إيجابيتين لصالح المساواة الجنسية:

١- أن المدارس غير المختلطة توفر فرصاً حقيقية أمام النساء

لممارسة دور المسؤولية وشغل المناصب الرفيعة بحيث لا تقتصر على الرجال أو على نمط معين ونادر من النساء.

٢- أن بوسع الفتيات في المدارس، غير المختلطة أن يرين بأم أعينهن النساء وهن يمارسن القيادة في تلك المدارس فلا يخرجن للحياة وهن يعتقدن أن السلطة هي في يد الرجل فقط.

و بهذا يتضح أن التجربة البشرية الحديثة تؤكد أن سلبيات التعليم المختلط أكثر من إيجابياته، بل إن بعض الدارسين يعتبرون الاختلاط خطيئة عصرية تكشف الأيام بالتدريج عن آثارها المدمرة على الجنسين جميعاً.

لقد تكشفت تجربة الاختلاط الحديثة عن جملة من السلبيات منها:

١ـ انخفاض مستوى ذكاء الطلاب في الفصول الدراسية المختلطة واستمرار الضعف في مستواهم الدراسي .

٢ـ أظهرت الدراسة التي أجراها معهد أبحاث علم النفس الاجتماعي في مدينة بون الألمانية أن تلاميذ وتلميذات المدارس المختلطة لا يتمتعون بقدرات إبداعية، بل هم محدودو المواهب قليلو الهوايات، وعلى العكس من ذلك تبرز محاولات الإبداع واضحة بين تلاميذ مدارس الجنس الواحد، فتظهر هوايات البنين في الرسم والكرة وكذا هوايات البنات في المجال المخصص لهن.

٣ـ وإذا كان هذا في المجال التعليمي والمهاري فإن الجانب

النفسي أخطر من هذا بكثير، بحيث تعد مسألة الاختلاط جناية كبرى على الجيل المتعلم.

٤ـ يكاد يتفق القائمون على التعليم أن التعليم في مجمله هو مرحلة إعداد لمواجهة أعباء الحياة، ولذا ينبغي أن تصاغ المناهج بطريقة تساهم في هذا الإعداد بفاعلية ظاهرة، وهذا المطلب لا يمكن تحقيقه بشكل جيد في المدارس المختلطة.

٥ـ دلت بعض الدراسات المتعلقة بسلوك الطلاب والطالبات في المدارس المختلطة أن هناك معضلة تواجه الأساتذة في إدارة هذه الفصول وتوزيع الاهتمام بين الجنسين بشكل عادل.

٦ـ ومن سيئات هذا الاختلاط ما أشارت إليه الدراسة التي أجرتها النقابة القومية للمدرسين البريطانيين، حيث أكدت أن التعليم المختلط أدى إلى انتشار ظاهرة التلميذات الحوامل سفاحاً وعمرهن أقل من ستة عشر عاماً، كما تبين ازدياد تناول حبوب منع الحمل في محاولة للحد من الظاهرة دون علاجها علاجاً جذرياً وأثبتت الدراسة تزايد معدل الجرائم الجنسية والاعتداء على الفتيات بنسب كبيرة. وأوضحت الدراسة أيضاً أن هناك تلميذاً مصاباً بالإيدز في كل مدرسة مختلطة. وفي دراسة أخرى تبين أن ٧٥٪ من الطلاب والطالبات في أمريكا يعانون من أزمات نفسية نتجية لافتضاح العلاقات الجنسية غير المشروعة التي يظهرها الحمل أو إنجاب أطفال غير شرعيين .

ولعل من المناسب أن نختم هذه السلبيات بهذه الكلمة الجميلة لـ (**بفرلي شو**) حيث يقول: «لعل الهوية الجنسية بالنسبة للفرد أهم من جوانب شخصيته الاجتماعية والعرقية والدينية، وقد تكون حقيقة الأمر مرتبطة بتلك الجوانب من هوية الفرد ارتباطاً وثيقاً، وقد يكون التحول المنظور للهوية الجنسية خدمة لمبدأ المساواة التامة بين الجنسين غير مفيد وبغيض يمجه الذوق السليم وترفضه الفطرة..».

وإذا كانت هذه سلبيات التعليم المختلط فلنوازن بينها وبين الثمرات للتعليم غير المختلط في تلك البلدان نفسها التي تتبنى الاختلاط وتدعو إليه. لقد فاجأت **سوزان استريش** العالم بوجه عام والأمريكيين بوجه خاص حين قالت إن البنات يسجلن باستمرار تحصيلاً أكاديمياً أفضل في مدارس البنات وأنهن في هذه المدارس يبدين استعداداً أكبر لدخول الحياة العامة. ثم تذكر الإحصائيات والمعلومات الآتية:

ـ ٨٠٪ من البنات في مدارس البنات يدرسن العلوم والرياضيات أربع سنوات مقابل سنتين فقط في المدارس المختلطة.

ـ خريجات كليات البنات يتفوقن على خريجات الكليات المختلطة في العلامات وفي دخول الجامعات وفي عدد درجات الدكتوراه.

ـ ثلث النساء من أعضاء مجالس الإدارة في أكبر ألف شركة أمريكية حسب مجلة (فورتشن) خريجات كليات نسائية، مع أن

هذه الكليات لا تخرج سوى ٤٪ من مجموع الخريجات.

ـ ٤٣٪ من شهادات الدكتوراه في الرياضيات، و٥٠٪ من شهادات الدكتوراه في الهندسة نالتها خريجات من خمس كليات للإناث فقط.

ـ خريجات كليات الإناث يتفوقن عدداً على جميع النساء الأخريات في دليل المشاهير الأمريكي.

المرأة السعودية والمشاركة في سوق العمل

اقتحمت المرأة السعودية مجال العمل بقوة، حيث أصبحت نسبة كبيرة من النساء الآن موظفات. ولكن هناك ثوابت ومبادئ حرصت المرأة على المحافظة عليها وتأكيدها في مجال العمل، ومنها:

١- **عدم الاختلاط بالرجل في مجال العمل،** و يتم الاتصال بالرؤساء أو المرؤوسين من الرجال عن طريق الهاتف أو الحاسب الآلي أو غيرها من الوسائل التي تمكن للمرأة التواصل بسهولة وفاعلية. وفي دراسة لتقييم مساهمة المرأة السعودية في سوق العمل أظهرت نتائج الاستبانة التي وزعت على مجتمع من الرجال ومجتمع من النساء أن هناك إجماعا عاما واتفاقا في الرأي بين النساء والرجال على أهمية أن لا تؤدي الأعمال والمجالات التي ستفتح للمرأة مجال الاختلاط، وذلك عند السؤال عن مجالات العمل التي يمكن للمرأة السعودية الإسهام فيها إضافة للمتوافر حاليا.

٢- **تتمتع المرأة السعودية التي دخلت مجال العمل بالمساواة التامة مع الرجل في الأجر والحقوق.** فهي تنال نفس المرتب الشهري الذي يناله. كما أنها وإن حصلت على نفس المرتب فهي أيضا ليست مسؤولة عن الإنفاق على الأسرة، فالنفقات الأسرية في ثقافة المجتمع السعودي ـ المنبثقة من عقيدته الإسلامية ـ تكون من واجبات الرجل. فالرجل هو المسؤول عن النفقة على الأسرة وتحمل جميع المسؤوليات المالية. وهذا التقسيم للأدوار جعل مرتب المرأة ينفق غالباً في الأمور الكمالية، مما جعلها تشعر بالرضا التام نحو المردود المادي الذي تحصل عليه مقابل عملها. وفي دراسة لقياس الرضا الوظيفي لدى رؤساء ورئيسات الأقسام الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي في المملكة أظهرت الاستبانة ارتفاع مستوى الرضا الوظيفي لدى رئيسات الأقسام من النساء فيما يخص المردود المادي للعمل وانخفاضه لدى رؤساء الأقسام الرجال.

يؤمن المجتمع السعودي بوجود الفروق الطبيعية بين الجنسين، فليس كل ما يستطيع أن يقوم به الرجل تستطيع أن تقوم به المرأة، وليس كل ما تستطيع أن تقوم به المرأة يستطيع أن يقوم به الرجل. لذا أتيحت الفرصة للمرأة السعودية للعمل في المجالات التي تناسب طبيعتها وفطرتها. ومراعاة هذه الفروق ليس فيه إنقاص من قيمة المرأة بل

بالعكس فيه تكريم وإعزاز لها. والمرأة في المجتمع السعودي لا تتولى الأعمال الشاقة التي تحتاج إلى جهد بدني، بل تتولى غالباً الأعمال غير الشاقة التي تتطلب الدقة والصبر، كالوظائف التعليمية والكتابية والإدارية والصحية وخدمة المجتمع. وهذا يتفق مع الدراسات التي أجريت على العاملات في الجيش الأمريكي حيث لم تتمكن النساء من القيام بالأعمال التي تدربن عليها مثل تغيير إطارات الطائرات والعمل في مجال تخزين الذخيرة لأنها من الأعمال التي تحتاج إلى قوة جسدية لا تتناسبم مع أحوال رقة المرأة .

كما أن عمل المرأة السعودية في أقسام وإدارات خاصة بها جعلها تصل إلى مراتب وظيفية وقيادية عليا دون منافسة الرجل، كرئاسة الأقسام النسائية وإدارة البنوك الفرعية وإدارة مدارس البنات وعمادة كليات البنات.

حقوق الإنسان في الإسلام

عند الحديث عن مفهوم حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية لا بد من الحديث عن الشريعة الإسلامية التي هي مصدر الأنظمة فيها، فالتصور السعودي الخاص بحقوق الإنسان المستند إلى الإسلام يتميز بسمات معينة تكسبه خصوصية في مجال حقوق الإنسان المنصوص عليها في المواثيق الدولية، وتلك الخصوصية تظهر فيما يلي:

ـ من ناحية مصدرها، فهو الله، خالق الأنسان، وهذا خير ضمان لها.

ـ من ناحية نتائجها، فتطبيق الشريعة الإسلامية تطبيقاً سليما يعتبر خير ضمانة لحقوق الإنسان، أما السعي إليها وتدعيمها والنضال من أجلها فهو واجب على كل مسلم.

ـ من حيث شموليتها، فهي تشمل الحقوق الشخصية الذاتية والفكرية والسياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية، كما أنها تشمل الرجال والنساء والأطفال، والمسلمين وغير المسلمين، داخل دولة الإسلام وخارجها.

ويضع الإسلام ـ كما ترى المملكة العربية السعودية وكما هو واقع الحال ـ قواعد أساسية تنتظم داخلها حقوق الإنسان وواجباته وأسلوب ممارسته لحرياته العامة، ومن هذه القواعد ما يلي:

١ ـ كل شيء في الأصل مباح وهي المساحة الواسعة التي يتصرف داخلها الفرد المسلم، ولا يقف إلا عند ما ثبت تحريمه بنص من الدين.

٢ ـ حدود حرية الفرد وحقه تقف عند حدود وحق فرد آخر، فلا يجوز أن يخل فرد بحرية وحق فرد آخر.

٣ ـ الالتزام بالمصلحة العامة عند التعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع.

٤ ـ يعتبر الإسلام الأخلاق ضمانة لحقوق الإنسان، وأن ذلك يتمثل في الخلفية الأيدلوجية والنظرية العقائدية للإنسان وما يتفرع عنها من ثقافة وأخلاق، وأن غياب الأخلاق الإنسانية عند الفرد وبالأخص الحاكم يبيح الاستهتار بالإنسان وحقوقه. ومن هنا كانت الدعوة الإسلامية دائماً تنطلق من المهمات الأساسية للإنسان في التربية والتذكير بالأخلاق والثقافات.

٥ ـ أن يستخدم الإنسان عقله باعتبار العقل المرجعية الأولى في فهم النقل.

٦ ـ "الشورى" والتي تعتبر في الإسلام منهجاً للسلوك وفلسفة في الحكم.

٧ ـ على المسلم أن يناضل لضمان حقوقه وعدم الاستكانة، وذلك في إطار ما شرعه له الدين الإسلامي الذي يدعو إلى تحقيق العدالة في العالم كله، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال مسيرة شاقة للإنسان للدفاع عن قضية العدل ومواجهة الظلم والسعي للحرية والانعتاق من العبودية.

رؤية المملكة لحقوق الإنسان

تهتم حكومة المملكة العربية السعودية بحقوق الإنسان التزاماً منها بأحكام الإسلام التي تؤكد على كرامته. فقد ورد في القرآن : ﴿**وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً**﴾، ولكنها تؤمن بأهمية الخصوصيات الثقافية، لذلك فلا بد من التأكيد على بعض الأمور :

أولاً : أن الحكومة في المملكة العربية السعودية تحرص على حماية حقوق الإنسان، فالنظام الأساسي للحكم قد نصَّ على الكثير من هذه الحقوق مثل كفالة حقوق المواطن وأسرته (المادة ٢٧)، والأخذ بنظام الضمان الاجتماعي، وتيسير مجالات العمل لكل قادر (المادة٢٨)، وتوفير التعليم والرعاية الصحية لكل مواطن (المادة٣٠، و٣٦)، واحترام المساكن (المادة٣٧)، والتأكيد على أن العقوبة شخصية وأن لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على نص شرعي أو نظامي يجرم الفعل دون أثر رجعي للنظام (المادة٣٨) ، إلى غير

ذلك من النصوص والمواد النظامية المرتبطة بحقوق الفرد والجماعة. هذا بالإضافة إلى ما تقوم به من تثقيف وتوعية المجتمع بحقوقه في مجال حقوق الإنسان وذلك من خلال تضمين ذلك في المناهج التعليمية ووسائل الإعلام والتركيز على تطبيق المبادئ والقيم الإنسانية.

ثانياً: إن المملكة العربية السعودية ترى أنه لا يمكن البحث في موضوع حقوق الإنسان بمعزل عن الثقافات والخصوصيات المتعلقة بالشعوب المختلفة بما في ذلك العقائد الدينية، حيث إن الأديان السماوية قامت بدور مهم ومتميز في السعي نحو رقي الإنسان وعملت على أن تجعل منه عضواً صالحاً وفعالاً في مجتمعاتنا البشرية. وفي هذا السياق تعد الشريعة الإسلامية – التي يدين بها أكثر من بليون نسمة – من الأديان التي ساهمت وتساهم في إثراء مفاهيم حقوق الإنسان من خلال ما تضمنته من قيم سامية ومبادئ أخلاقية كريمة وأسس متكاملة ونظام شامل لحياة الإنسان تتجلى فيه الحقوق والواجبات.

ثالثاً: إن عالمية حقوق الإنسان والقيم والمبادئ المتصلة بها تستمد شرعيتها على الساحة الدولية من التنوع الثقافي والحضاري السائد في العالم، ولا يمكن تطبيقها بنجاح على كل المجتمعات ما لم يؤخذ في الحسبان التنوع الثقافي والاجتماعي والديني والحضاري للمجتمعات المختلفة. وفي هذا السياق فإن

المملكة العربية السعودية ومع تأكيدها على عالمية حقوق الإنسان وضرورة مراعاة التباين الاجتماعي ومبدأ الخصوصيات الثقافية لشعوب العالم، إلا أنها تؤكد على ضرورة عدم استغلال تلك الخصوصية كذريعة لانتهاك حقوق الإنسان. بل يجب أن تكون هذه الخصوصية رافداً مهما يعزز الاهتمام بحقوق الإنسان ورعايته.

الخصوصية في مجال حقوق الإنسان

إن فكرة الخصوصية الثقافية والحضارية والدينية هي فكرة مثارة ليس على المستوى العربي أو الإسلامي فحسب وإنما من قبل العديد من الحضارات الأخرى، مثل الحضارة الصينية والهندية واليابانية وغيرها. كما أن هذه الفكرة اكتسبت زخماً ودعماً واضحين، وتفهماً حتى في أوساط بعض المختصين في الدول الغربية خلال السنوات الأخيرة. ومن ذلك إشارة إعلان فينا لحقوق الإنسان سنة ١٩٩٣ في مادته الخامسة إلى الخصوصيات الثقافية والحضارية للمجتمعات المختلفة، وتأكيد الرئيس الفرنسي في مؤتمر باريس ١٩٩٨ بمناسبة الذكرى الـ٥٠ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأن «الإعلان يجب أن يأخذ بعين الاعتبار اختلاف الثقافات وغناها من منطقة لأخرى». إضافة إلى إشارة العديد من القرارات والتقارير الصادرة عن آليات الأمم المتحدة المختصة

بحقوق الإنسان إلى مسألة الخصوصية بشكل أو بآخر لا يتسع المقام إلى ذكرها.

وعلى الرغم من أن المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ذات سمة عالمية، فإنها تتسم بقدر كبير من «النسبية» تؤكدها عدة أمور، منها:

١ـ أن تطبيقات حقوق الإنسان ليست متماثلة بين جميع الدول أو جميع الحالات، فالوضع القانوني وخصائص النظام السياسي وسياساته ودوافع الوضع الثقافي وخصوصية السياق التاريخي تختلف من بلد لآخر ومن منطقة لأخرى. فحيث يوجد اتفاق عام حول المعايير والمبادئ الأساسية، فإن سياسات وبرامج تنفيذ هذه المعايير والمبادئ تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف النظم السياسية والاجتماعية والقانونية والثقافية. وبعبارة أخرى فإن الوثائق الخاصة بحقوق الإنسان تترك للدول الحرية في اتباع السبل والسياسات الملائمة لضمان هذه الحقوق. ولذلك غالباً ما تقرر عبارة "وفقاً للقوانين والإجراءات المعمول بها" مقرونة بالحقوق والحريات العامة التي تتناولها، لا سيما تلك التي قد تختلف بشأنها النظم السارية لدى الدول. ومثال ذلك الحقوق المتعلقة بالجنسية، ومسائل الزواج والطلاق والإرث.. وغيرها من القضايا التي نظمتها الشرائع الدينية.

٢ـ لابد من التأكيد على أمر مهم وهو أن عالمية حقوق الإنسان

في كل من الثقافة الغربية والثقافة الإسلامية تقوم على أسس فلسفية واحدة، وخصوصاً ما يتعلق منها بالحقوق الرئيسة كالعدل والمساواة والشورى واحترام الملكية الفردية .

٣ـ أن وجود تلك المواثيق العالمية لم يحل دون إصدار مواثيق مشابهة على المستويات الإقليمية، بل كان الباعث والحافز لظهورها. فبالإضافة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والصكوك الأخرى المنبثقة عن الأمم المتحدة، صدرت مواثيق وإعلانات إقليمية مشابهة، وأكثر خصوصية من المواثيق العالمية ومن أبرزها: الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان، والميثاق الأمريكي لحقوق الإنسان، والميثاق العربي لحقوق الإنسان، وإعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام. بل إن بعض الدول والمجموعات لجأت إلى تقنين قواعد حقوق الإنسان في النظم القانونية الداخلية، ومن ذلك الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

٤ـ التفاوت بين المثال والواقع، وبين النظرية والتطبيق. فعندما نتناول قضايا حقوق الإنسان وحرياته الأساسية يتعين أن نأخذ في الاعتبار ذلك الاختلاف الواضح بين المبادئ والمعايير كما تبرزها المواثيق والاتفاقيات الدولية وبين تطبيق هذه المبادئ والمعايير في الواقع العملي، وأحد الأسباب المهمة للاختلاف بين النموذج الذي تجسده مواثيق واتفاقيات حقوق الإنسان وبين التطبيق العملي لها تكمن في اختلاف مفاهيم "النظام العام والأمن

العام والآداب العامة والمصلحة العامة " وغيرها من المفاهيم ذات المضامين القانونية والثقافية المتباينة من دولة لأخرى.

وتأخذ اتفاقيات ووثائق حقوق الإنسان في الاعتبار اختلاف ظروف كل دولة عن الأخرى، واختلاف نظمها القانونية والثقافية والاجتماعية بل وما تواجهه كل دولة من مشكلات. ولذلك فإنه من الثابت في هذه الصكوك الدولية أنها تقرر عدم جواز إخضاع ممارسة الحقوق والحريات العامة لأية قيود (إلا التي ينص عليها القانون وتكون ضرورية لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو المصلحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم). وينطبق هذا النص بوضوح على الإجراءات القانونية التي اتخذتها العديد من الدول ومنها الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وذلك لمحاربة الإرهاب، والحد من بعض الحريات المنصوص عليها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وينطبق هذا النص أيضاً على شكل ممارسة غير المسلمين لحريتهم المطلقة في ممارسة شعائرهم الدينية في المملكة العربية السعودية وذلك لأسباب عديدة تتركز حول الوضع الديني للمملكة بالنسبة للمسلمين في جميع أنحاء العالم ووجود الحرمين الشريفين والكعبة المشرفة فيها.

٥ـ الأولوية في تقديم بعض الحقوق على الأخرى. فتحتل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للشعوب النامية أولوية خاصة مقارنة بالحقوق السياسية والمدنية، نظراً لما تمر به هذه الدول من ظروف وأوضاع انتقالية، وأهمها سياسات التعديل الاقتصادي التي تتطلب إيلاء عناية خاصة بالأبعاد الاجتماعية، في ظل تدهور مستوى المعيشة وانتشار الفقر والبطالة والأمية الذي يتطلب اهتماماً متزايداً ببرامج التنمية المستمرة. فالأبعاد الاجتماعية والفقر تتفاوت بشكل كبير بين الدول النامية والدول المتقدمة. فعلى سبيل المثال تحتل النساء نسبة كبيرة في إحصائيات الفقراء والمحرومين. إن ثلثي الأميين في العالم من النساء. ويرتفع معدل الوفيات بين الأمهات في معظم البلدان النامية. مثلاً، تتعرض امرأة واحدة من بين ٢٠ امرأة للوفاة خلال الإنجاب في أفريقيا، وامرأة واحدة من بين ٥٤ في آسيا وامرأة واحدة من بين ٧٣ في أمريكا الجنوبية، بينما تتعرض امرأة واحدة من بين مجموع يزيد على ١٠ آلاف امرأة للوفاة أثناء الولادة في أمريكا الشمالية.

وفي ضوء ذلك انتقلت بوصلة الصراع الدولي من صراع سياسي استراتيجي عسكري إلى صراع طبقي اجتماعي اقتصادي ثقافي بين الفقراء وهم الأغلبية الساحقة،

والأغنياء، الأقلية الضئيلة في العالم. وهذا ما يكشف عنه بجلاء التقرير السنوي للأمم المتحدة عن التنمية البشرية. حيث إن سكان البلدان المتقدمة يسيطرون على ٨٥٪ من تجارة واقتصاد العالم، وهم مركزون بالطبع في دول الشمال الغنية المتقدمة، بينما أكثرية سكان العالم في الجنوب، لا يتجاوز نصيبهم من التجارة ١٥٪ ويعيش الكثير منهم تحت خط الفقر.

القضاء في المملكة و حقوق الإنسان

من الانتقادات التي توجَّه إلى المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة ما يتعلق منها بالقضاء. ولتوضيح الحقائق فقد قامت الحكومة السعودية بدعوة المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين التابع للأمم المتحدة السيد **داتو بارام كوماراسوامي** لزيارة المملكة العربية السعودية في المدة من ٢٠ ـ ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٢، وعبر في نهاية زيارته عن سعادته للنتائج التي توصل إليها وتعرفه عن كثب على موضوع استقلال القضاة والمحامين في المملكة. ومن المعروف أن هذا المقرر لم يسمح له بزيارة العديد من الدول النامية. وتعد المملكة هي الدولة الإسلامية الثانية بعد أندونيسيا التي دعته للزيارة للاطلاع عن قرب على أنظمتها القضائية، وهي بذلك

تعبر عن ثقتها بسلامة القضاء واستقلاليته التامة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية.

ونظراً لأهمية القضاء في ضمانات الحقوق الأساسية للإنسان سواء أكان مواطناً أم وافداً في المملكة العربية السعودية، فإن مبدأ استقلال القضاء يعد من المبادئ الكبرى للتنظيم القضائي في السعودية، إذ تؤكد المملكة العربية السعودية على أن نظامها القضائي المستمد من الشريعة الإسلامية مشتمل على أهم معايير المحاكمة العادلة، ومنها:

١ـ الأصل براءة المتهم حتى يصدر حكم قضائي قاطع بغير ذلك.

٢ـ تحكيم الشريعة الإسلامية في جميع المنازعات وفق ما نص عليه النظام الأساسي للحكم في مواده (٧، ٤٦)والمادة (٢٦) من نظام القضاء.

٣ـ استقلالية القضاء والقضاة، وأنه لا سلطان لأحد عليهما إلا للشريعة الإسلامية وفق ما نُص عليه في المادة (٤٦)من النظام الأساسي للحكم، والمادة (١) من نظام القضاء. وقد وضعت المملكة العديد من الإجراءات والآليات التي تكفل هذه الاستقلالية، منها عدم قابلية القضاة للعزل أو النقل أو الندب إلا بقرار من مجلس القضاء الأعلى الذي يشرف على أعمالهم ويتولى تدريبهم ومحاسبتهم.

٤ـ المساواة أمام القضاء.. ونص على ذلك في المادة (٤٧) من نظام القضاء.

٥ـ علانية الجلسات.. ونص على ذلك في المادة (٣٣) من نظام القضاء.

٦ـ شفوية المحاكمة.. ونص على ذلك في المادة (١١١) من نظام تركيز مسؤوليات القضاء الشرعي.

٧ـ حرية الدفاع والمناقشات.. وذلك بنص المادتين (١٨، ١٩) من نظام تنظيم الأعمال الإدارية في الدوائر الشرعية.

٨ـ الاستعانة بالوكلاء والمحامين..وذلك بنص المادتين (٥٩ ـ ٦٠) من نظام تنظيم الأعمال الإدارية في الدوائر الشرعية والمادة (١٨) من قواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم.

٩ـ سماع أقوال الخصوم أو الشهود الذين يجهلون اللغة العربية عن طريق مترجم بنص المادة (٣٦) من نظام القضاء.

١٠ـ علنية النطق بالحكم وتسبيبه.. وذلك بنص المادة (٣٣) و(٣٥) من نظام القضاء.

١١ـ سرعة الفصل في الدعوى.. وذلك بنص المادتين (١٠ ـ ١١) من نظام تنظيم الأعمال الإدارية في الدوائر الشرعية.

١٢ـ حصول الإجراءات في مواجهة الخصوم.. وذلك بنص المادتين (٣٧ ، ٣٩) من نظام تنظيم الأعمال الإدارية في الدوائر الشرعية.

١٣ـ الالتزام بحدود الدعوى.

١٤ـ تقرير مبدأ التقاضي على درجتين.

١٥ـ التظلم من الأحكام والطعن فيها.. وذلك بنص المادة (٨) من لائحة تمييز الأحكام الشرعية.

١٦ـ مجانية القضاء.

نُظُم جديدة أصدرتها المملكة لحماية حقوق الإنسان

شهدت المملكة العربية السعودية خلال السنوات الست الأخيرة تطورات هائلة ورئيسية في مجال تعزيز الحفاظ على حقوق الإنسان. وفي سياق هذا الموضوع تم تطوير وإصدار ثلاثة أنظمة للمساعدة على تطبيق العدالة والحفاظ على حقوق الإنسان المواطن والمقيم وهي:

ـ نظام المرافعات.

ـ نظام الإجراءات الجزائية.

ـ نظام المحاماة.

وهذه النظم هي إما تطوير لأنظمة سابقة في هذا الشأن أو أنظمة جديدة. فنظام المرافعات الجديد بأبوابه الخمسة عشر يشتمل على ٢٦٥ مادة يحمل في طياته الكثير من الجديد المفيد في واقع عمل القضاء والمحاكم، ويعطي صلاحيات مقررة للقاضي يمكن من خلالها أن يعالج القضايا والنزاعات المعروضة لديه بشكل أكبر قدرة وتمكناً من قبل، إضافة إلى تحديد ما يحتاجه القاضي من صلاحيات مهمة في التعامل

مع الخصوم والمترافعين وضبط أقوالهم وممارساتهم أثناء الاحتكام.

أما نظام الإجراءات الجزائية فهو يحتوي على تسعة أبواب و٢٢٥ مادة. وهذا النظام يأتي موازياً لنظام المرافعات، فإذا كان نظام المرافعات يعالج الحقوق الخاصة فإن نظام الإجراءات الجزائية يختص بالجانب الجنائي في الحقوق العامة أو الخاصة، وهو بذلك يحدد دور رجل الضبط من رجال الأمن ودورمن يقوم بالتحقيق مع من يضبط أو توجه له تهمة. واشتمل النظام على ضمانات تحمي حقوق المواطن والمقيم بما في ذلك حظر إيذائه جسدياً أو معنوياً أو تعريضه للتعذيب أو المعاملة المهينة للكرامة. كما يؤكد على أن لكل متهم الحق في الاستعانة بوكيل أو محام للدفاع عنه في مرحلتي التحقيق والمحاكمة.

وفيما يخص نظام المحاماة الذي يحتوي على أربعة أبواب و٤٣ مادة، فهو ينظم مهنة المحاماة والمحامين ويبين واجباتهم وحقوقهم، وعملية الترافع أمام المحاكم أو ديوان المظالم، ويهدف النظام بشكل عام إلى تنظيم مهنة الترافع عن الآخرين في كافة أنواع الدعاوى الحقوقية والجنائية.

أما بخصوص انضمام المملكة إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، فقد انضمت إلى أربعة من الصكوك الستة الرئيسة

لحقوق الإنسان وهي: اتفاقية حقوق الطفل (١٩٩٦)، اتفاقية القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (١٩٩٨)، اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو المهينة (١٩٩٨)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (٢٠٠٠)، وأنهت اللجنة المكلفة بدراسة العهدين الدوليين أعمالها. وهذان العهدان هما: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

وخلال المدة الماضية اتخذت بعض الإجراءات ذات العلاقة ومنها:

١ـ إنشاء لجنة دائمة بتاريخ ٩ يونيو ١٩٩٩م للتحقيق في الادعاءات المتعلقة بممارسة التعذيب، وكان الغرض من إنشاء هذه اللجنة هو الرغبة الجادة في تفعيل وتطبيق بنود الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة التي انضمت إليها المملكة سنة ١٩٩٨م. وقد منحت هذه اللجنة صلاحيات واسعة للتحقيق في أية ممارسات قد تمس أي فرد سواء أثناء القبض عليه أو توقيفه أو التحقيق معه. وبالفعل فقد تم التحقيق في شكاوى التعذيب وتمت معاقبة من ثبت عليهم ذلك.

٢ـ إنشاء أقسام لحقوق الإنسان في الجهات الحكومية ذات العلاقة مثل وزارة الداخلية ووزارة العدل ووزارة الشؤون الإسلامية.

٣ـ تمت مناقشة تقرير المملكة الأولي بموجب انضمامها للاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية خلال الدورة التي عقدتها لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة في جنيف في المدة من ٣٠ أبريل حتى مايو ٢٠٠٢م، وكانت نتائج هذا النقاش مفيدة وإيجابية إلى حد كبير.

٤ـ قدمت المملكة تقريرها الأول إلى لجنة مناهضة العنصرية والتمييز العنصري التابعة للأمم المتحدة بناء على انضمامها للاتفاقية، وتمت مناقشة هذا التقرير في مارس ٢٠٠٣م أمام هذه اللجنة في جنيف.

٥ـ تشارك المملكة مع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بصياغة مواثيق إسلامية لحقوق الإنسان. فقد انتهت لجنة الصياغة من إعداد " ميثاق حقوق الطفل في الإسلام " ، وسيتم اعتماده في نهاية هذا العام الميلادي، ومن ثم البدء في صياغة مواثيق أخرى منها الميثاق الخاص بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري. والهدف من صياغة مثل هذه المواثيق هو التأكيد على عالمية حقوق الإنسان في الإسلام من جهة وإثراء المفاهيم الدولية لحقوق الإنسان من جهة أخرى، وتقديم ما تتضمنه الشريعة الإسلامية من ضمانات للحقوق إلى المجتمع الدولي.

٦ـ إنشاء هيئة غير حكومية لحقوق الإنسان، وهو مشروع في مراحله النهائية وسيرى النور قريباً.

٧ـ في إطار مشاركة المملكة في آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة فقد فاز أحد المختصين السعوديين بعضوية لجنة حقوق الطفل التي تقوم بمناقشة تقارير الدول الأعضاء المنضمة إلى الاتفاقية.

٨ـ في إطار تعاون المملكة مع الفعاليات الدولية ذات العلاقة، فقد تم دعوة وفد من البرلمان الأوربي لزيارة المملكة في أوائل شهر يونيو ٢٠٠٢، التقى خلال الزيارة بالمسؤولين في وزارة الخارجية والقطاعات الحكومية الأخرى بما فيها رئيس مجلس الشورى وبعض الأعضاء.

و بشيء من التفصيل نستطيع أن نتأمل موقف المملكة العربية السعودية من حقوق الإنسان في المستويات الثلاثة التالية:

المستوى الأول: الموقف الكلي للمملكة العربية السعودية من حقوق الإنسان.

المستوى الثاني: حقوق الإنسان في مجالات (العمال، المرأة، التمييز العنصري، الأطفال) من حيث الأنظمة المتعلقة بها في المملكة العربية السعودية.

المستوى الثالث: ما تذكره بعض الجهات المعنية بحقوق الإنسان من أمثلة واقعية فردية لما تعتبره انتهاكات لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية.

المستوى الأول: الموقف الكلي للمملكة العربية السعودية من حقوق الإنسان العالمية.

المملكة، ابتداء، تتبنى الإسلام منهجا للدولة في التعليم والقضاء وتوجيه السياسة في كل مناحيها. وهذا التبني ليس مجال مزايدة، ولا افتراض تراجع عنه، لأن الإسلام هو القيمة الوجودية لكل الشعب السعودي الذي لا يرى لنفسه قيمة بدونه، ولأن الدولة التي تمتد إلى ثلاثة قرون سلفت إنما قامت أساساً باسم الدين وممتزجة به في كل أدوارها الثلاثة مع الإمام محمد بن سعود ثم مع الإمام تركي بن عبد الله ثم مع الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود. وبهذا التبني للإسلام تكون الدولة قد دشنت عمليا رعايتها لحقوق الإنسان بأهمها وأعظمها وهوتبني الشريعة الإسلامية التي حافظت على الحقوق الإنسانية الصحيحة فحصل من خلال ذلك (حكم الشعب بما يريده بل بما يربط به وجوده وهو الإسلام). ثم إنها بتبنيها للشريعة الإسلامية تكون تلقائيا قد ألزمت نفسها برعاية حقوق الإنسان في داخلها – دستورياً وقانونياً ـ، وبدعمها في خارجها.

ولهذا أكد النظام الأساسي للحكم الذي صدر عام ١٤١٢ هـ على احترام حقوق الإنسان انطلاقاً من الشريعة الإسلامية. جاء ذلك نصاً في المادة (٢٦) من هذا النظام. وقد عالجت عشرون مادة من مواد النظام مسائل تتعلق بحقوق الإنسان. وقد نصت المادتان

السابعة والثامنة على أن مصدري الشريعة (القرآن والسنة) هما الحاكمان على هذا النظام والأنظمة الأخرى، وأن نظام الحكم الذي يجب قيامه على العدل والشورى والمساواة يستمد سلطته من هذين المصدرين؛ مما يعنى التزام الدولة باحترام حقوق الإنسان وحرياته التي كفلتها الشريعة الإسلامية.

تبع ذلك تفصيل للحقوق التي كفلها النظام الأساسي في مختلف الجوانب :

أ – الحقوق الاجتماعية المتعلقة بالأسرة صيانة وضماناً اجتماعياً ورعاية صحية.

ب – الحقوق الاقتصادية كفالةً لحرية الملكية الخاصة وحرمتها والتزاما بالعدالة الضريبية وتيسير مجالات العمل لكل قادر عليه وحقوق العمال المفصلة في نظام العمل والعمال.

ج– الحقوق الثقافية ضماناً لحق التعليم وجعله مجاناً ودعم الإبداع العلمي وتشجيع البحث والنشاطات الثقافية وإقامة المؤسسات المعنية بها.

د – الحقوق المدنية بحفظ أمن المواطنين، وعدم حبس أحد إلا بموجب النظام، ومعاملة المتهم معاملة إنسانية تليق بكرامته، وتقرير أنه لا عقوبة إلا بناء على نص شرعي أو نظامي يجعل الفعل جريمة، وجعل القضاء سلطة مستقلة لا سلطان عليها لغير الشريعة الإسلامية، والمساواة بين المواطنين والمقيمين في حق

التقاضي. فضلاً عن حرمة خصوصيات الإنسان ومسكنه واتصالاته.

أما خارجياً فإن المملكة العربية السعودية قد دعمت منطلق حقوق الإنسان في إعلانه ومواثيقه بشكل عام. لكنها بحكم انطلاقها من الشريعة الإسلامية كان لها موقف متميز في التعامل معها من زاويتين: –

الأولى: هي أن المملكة انطلاقا من هدي دينها ترى أن هذه المواثيق التي اهتمت بحقوق الإنسان لم تول جوهر الإنسان قيمته المطلوبة ولم تعتن بجوهره المتميز الذي لأجله كانت له حقوق تسمو على حقوق المخلوقات غير الإنسانية.

فالملكة انطلاقا من دينها ترى أن العناية بإنسانية الإنسان أولاً هو الذي يجعل لتلك الحقوق قيمتها حينما توجه بما يتلاءم مع هذه الإنسانية ويرقيها وحتى لا يوضع من الحقوق ما يتعارض مع تلك الإنسانية المتفوقة.

الزاوية الثانية: إنسانية الإنسان (قيمته الوجودية المتميزة) كما تعتمدها المملكة العربية السعودية واضحة ومتيقنة لأن مصدرها الوحي المنزل من الله خالق الإنسان ومدبر وجوده على هذه الأرض وتتمثل باختصار شديد:

أ – بجعل الله إياه خليفة في الأرض يعمل فيها عابداً ومستثمراً وعامراً وفق منهج الله.

ب – بأن الله قد ميزه لحمل هذه المهمة بميزات العقل واللغة الحضارية واستقامة الهيئة.

جـ – أعظم عناصر إنسانيته أن فيه نفخة من روح الله، هي التي تتعالى به فوق الطين والحياة الحيوانية وتمنحه قابلية الترقي والتسامي في هذه الإنسانية.

هذه هي عناصر الإنسانية السامية التي تشد الإنسان لخالقه بحيث تكون صلته به معيار إنسانيته، فكلما قويت هذه الصلة كان أعظم إنسانية وأكثر تحرراً من الآلية والحيوانية وعكس ذلك بعكسه.

هذا الإنسان هو الذي جاءت الأديان السماوية مهتمة به، واضعة منهج ترقيته.

نعم لقد غالى بعض أتباع الأديان في سبيل مقاومتهم للمادية المتنكرة لإنسانية الإنسان، فتطرفوا في إعلاء الجانب الروحي على حساب الجانب المادي مما أدى إلى رد فعل آخر لدى كثير من الفلسفات الحديثة التي ركزت على الجانب المادي مهمشة الجانب الروحي الإنساني، وهي الفلسفات التي كانت من آثارها إعلانات حقوق الإنسان ومواثيقه التي اهتمت بحقوق الإنسان المادية والجسدية في المجالات الاقتصادية والسياسية ونحوها، وهي حقوق مطلوبة بلا ريب ولكنها ليست كل شيء بل وليست الأولى. إن الإسلام الذي تهتدي به المملكة العربية السعودية، صريح في

رعايته جوهر الإنسان روحا وقيما وشرفاً، وحقوقه في مجالات الحياة بتوازن سوي؛ حيث احتفظ بموقفه الأصيل كما شرعه الله دون تغيير انفعالي انسياقاً مع ضغط عصره أو مضادة لمواقف معينة.

فالمملكة حينما تجعل نظرتها الأولى للإنسان مركزة في إنسانيته، في شرفه وعرضه، وفي عقله وفكره وفي روحه وتدينه وفي قيمه وأخلاقه إنما تضع التأسيس الصحيح والضروري لحقوق الإنسان كي ترتكز هذه الحقوق على قاعدة متينة من وعي الإنسان لقيمته في هذا الوجود التي يتميز بها عن المخلوقات المحيطة به، والتي تجعله يتعامل مع تلك الحقوق – التي هي بدورها واجبات عليه – بالتزام ذاتي وتفاعل داخلي صادق معها، حتى لو غابت الرقابة القانونية عنه، خلافاً لمن يتعامل مع هذه الحقوق تحت ضغط القانون وموازين القوى التي سرعان ما تنهار حينما تهب عواصف المصالح الأنانية، وتغيب أو تضعف قوى الردع المقابلة فيتحول دعاة حقوق الإنسان إلى منتهكين لها، بل ربما سعوا لتطويع هذه الحقوق وفق مصالحهم على حساب إنسانية الإنسان وحقوقه الصحيحة.

إن المملكة حينما تؤكد على التأسيس على إنسانية الإنسان لا تخرج على إعلان ومواثيق حقوق الإنسان، وإنما تُفعّل بعض العناصر المهمة فيها التي تُجمع عليها البشرية والتي تأتي غالباً في

مقدمات هذه المواثيق.

فقد جاءت إشارات إلى (العقل والضمير والكرامة والشرف والسمعة، والأسرة). فالمادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨م تحدثت عن تميز الإنسان بالكرامة وأنه وُهب عقلاً وضميراً، وفي المادة الثانية عشرة (لا يتعرض أحد لتدخل تعسفي في حياة الإنسان الخاصة أو مسكنه أو مراسلاته أو الحملات على شرفه وسمعته...) .

فالمملكة اتساقا مع منهج الإسلام تتفق مع الإعلان في أن هذه العناصر المشار إليها تمثل أساسيات الوجود الإنساني إنسانياً وترى أن حقوق الإنسان ينبغي أن تكون حافظة لوجودها داعمة للارتقاء بها نافية لكل ما يعارضها فضلاً عما يهدمها.

في هذه الدائرة تأتي التحفظات التي أيدتها المملكة تجاه بعض العناصر التي وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وهو التحفظ الذي تعرضت المملكة بسببه إلى تشويه وتضخيم لا مبرر له. فلقد كانت المملكة تبادر إلى الانضمام لكثير من الاتفاقات الدولية التي تهتم بحقوق الإنسان مثل:

أ- اتفاقية منع الجريمة والإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٩م.

ب – اتفاقية الاسترقاق عام ١٩٢٦م – التي عدلت بموجب البروتوكول المبرم في ٧ ديسمبر ١٩٥٣م.

جـ – اتفاقية حظر الاسترقاق وتجارة الرقيق وإزالة الأنظمة والممارسات الشبيهة بالاسترقاق عام ١٩٥٦م.

د – اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري لعام ١٩٦٥م .

هـ – اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية لعام ١٩٨٤م .

و – اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩م.

ولقد كان تبرير المملكة لتحفظاتها المذكورة والتي تركزت فيما يتعلق بحقوق الإنسان في الإعلان العالمي بمادتين:

المادة السادسة عشرة التي تطلق حرية الرجل والمرأة في الزواج متى بلغا سن الزواج دون أي قيد بسبب الجنس أو الدين.

والمادة الثانية عشرة القاضية بأن (لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين ويشمل ذلك الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته)، والمتحفظ عليه هو الجزء الثاني من المادة. كان تبرير المملكة لتحفظاتها منطلقا من الوعي بتلك القضية التي ذكرناها وهي الاهتمام بإنسانية الإنسان أولاً، وكان هذا التبرير مقنعاً لذوي العقول النيرة المنصفة من المهتمين بحقوق الإنسان في الغرب ثانياً.

فلقد أوضحت المملكة في مذكرة أرسلتها إلى الجامعة العربية أن عدم توقيعها وإبداء تحفظها لم يكن (تنكراً لهدف هذا الإعلان

وهذا المنطق الذي هو كرامة الإنسان كما صرحت به نصوص العهود الدولية وإنما هو: –

أولاً: تصميمٌ منا على بقاء (كرامة الإنسان) محميّة لدينا من غير تمييز ما بين إنسان وآخر، بدافع العقيدة الإسلامية الإلهية، لا بدافع القوانين الوضعية المادية؛ لأن مفعول العقيدة الإلهية في ذلك أقوى من مفعول القانون المادي، خاصة ونحن نرى أن معظم الاضطراب والشذوذ في حياة الشباب في العالم المتقدم إنما سببه فقدان العقيدة الإلهية والانصراف إلى حياة مادية بحتة تزايدت معها الجرائم، وحياة الشذوذ في المجتمع بنسبة بعد الشباب عن العقيدة في الله.

ثانياً: رغبة منا في التحفظ على بعض النقاط في ذلك (الإعلان) وذلك (الميثاق) كان للإسلام فيها منطق خاص في سبيل دعم (كرامة الإنسان) وفي سبيل حماية (حرية الإنسان). عملاً بقواعدنا الإسلامية التي شوهها الجاهلون أو المغرضون، وتمسكاً بفلسفتها العلمية التي لم ينفذ إليها بعض الباحثين، المؤيد بوقائع تاريخية حاسمة لدينا في الموضوع، مما جعلنا نختلف في الاجتهاد فيما أشرنا إليه من نطاق في بعض تطبيقات أحكام (الإعلان أو الميثاق) لا في مبادئها الأساسية حول كرامة الإنسان، وحرية الإنسان، والتعايش السلمي بين جميع بني الإنسان.

وكما أن المملكة امتنعت عن التوقيع وأبدت تحفظها فإنها لم

تقف عند هذا الحد وإنما أبرزت الأسس التي ارتكزت عليها في اتخاذ هذا الموقف، والبدائل الشرعية لما قرره الإعلان مما خالف الشريعة، ودعت إلى ضرورة تفهمها لإدراك تميزها وإنسانيتها، ومن ثم صحتها للوجود البشري السليم.

وقد كان لهذا الموقف ولتلك الدعوة أثرهما الواضح في عديد من الأوربيين المهتمين بحقوق الإنسان من الساسة والمستشرقين وأساتذة القانون مما دفعهم إلى إبداء رغبتهم في التعمق أكثر في معرفة مفاهيم حقوق الإنسان في الإسلام. وكانت استجابة المملكة لهم، حيث نظمت ثلاث ندوات في عام (١٩٧١م) بين فيها الأساتذة السعوديون حقيقة الإسلام ومنهج رعايته لحقوق الإنسان، وأجابوا على التساؤلات التي طرحها هؤلاء الأوربيون. وكانت النتيجة أن اقتنع هؤلاء بأن الشريعة الإسلامية هي الحافظة لحقوق الإنسان حتى قال أحدهم: **(من هنا ومن هذا البلد الإسلامي – المملكة – يجب أن تعلن حقوق الإنسان لا من غيره)**، وقال آخر: «**بصفتي مسيحياً أعلن أنه في هذا البلد يعبد الله حقيقة**» وأكد أنه «**يوافق السادة العلماء على أن أحكام القرآن في حقوق الإنسان تتفوق بلا شك على ميثاق حقوق الإنسان**».

المستوى الثاني: بعض الأنظمة التفصيلية للدولة السعودية المتعلقة - مثلاً

- بقضايا العمال والمرأة والتمييز العنصري والأطفال

هذه القضايا تمثل أهمية ذات حساسية لدى المنظمات المعنية بحقوق الإنسان وكثيراً ما تكون مجال انتقاد منها، فهل تتضمن تلك الأنظمة الخاصة أو عموم الأنظمة المتعلقة بهذه الجوانب ما يناقض حقوق الإنسان؛ أي هل تتضمن ما يخالف النظام الأساسي للحكم الذي جعل الشريعة – بما هي ضامنة لإنسانية الإنسان وحقوقه – مرجع كل الأنظمة والأحكام سواء كانت صادرة قبله أو بعده ؟

من الصعب استعراض الأنظمة المتعلقة بهذه الجوانب ولكن حسبنا إشارات علها تكون كافية في هذا المجال.

أ– حقوق العمال:

العمال من عناصر المجتمع الذين رتبت الشريعة الإسلامية لهم حقوقاً وجعلت عليهم واجبات. فلهم حق العدل والحماية من العدوان وحفظ الأنفس والدماء والأموال والتكافل الاجتماعي والمعاملة الحسنة. وزيادة على هذا جاءت توجيهات شرعية في شأن العمال خاصة؛ مثل وجوب إعطاء العامل أجره قبل أن يجف عرقه، وعدم تكليفه ما لا يطيقه، واعتباره أخا أي مساوياً لصاحب العمل في الكرامة والإنسانية، ونحو ذلك مما هو معلوم بالضرورة لدى المسلم الفاهم لدينه، وهو ما دعت إلى كثير منه المواثيق الدولية في عصرنا هذا.

في هذا الإطار الثقافي الإسلامي صدر النظام الشامل للعمل والعمال في المملكة العربية السعودية في ٦/٩/١٣٨٩هـ (١٩٦٩) بالمرسوم الملكي رقم م/٢١ وتضمن مائتين وإحدى عشرة مادة. ومن أبرز الحقوق التي تضمنها هذا النظام ما يلي:

(١) حق العامل في العمل:

من خلال إنشاء مكاتب للتوظيف في الأماكن المناسبة لمساعدة طالبي العمل في الوصول إلى المواقع المناسبة لهم للعمل فيها، وقد رسم النظام منهج هذه المكاتب في التسجيل والإعلان عن الوظائف الشاغرة وتقديم النصح لطالبي العمل وتسهيل الانتقال من مهنة إلى أخرى. وتضم هذه الخدمات الأسوياء والمعاقين. جاء ذلك في المادة ٣٩.

ونصت مادة ٩١ على حق العامل في المعاملة الحسنة ومنع صاحب العمل من كل قول أو فعل يمس بكرامة العمال أو دينهم، وأن يسهل لجهات التفتيش والمراقبة التأكد من تحقيق هذا الحق.

كما أكدت على إعطاء العمال الوقت اللازم لممارسة حقوقهم المنصوص عليها في النظام بدون تنزيل من الأجور.

وتلزم المادة ٩٢ بإعطاء العامل أجرته في الزمان والمكان المحددين عقداً وعرفاً، وفي المادة ٧٥ أن للعامل الذي يفصل من العمل بغير سبب مشروع أن يطلب وقف تنفيذ هذا الفصل عبر مكتب العمل في منطقته لتقوم اللجان المختصة بالحكم في ذلك،

فإذا أمرت بوقف التنفيذ ألزم صاحب العمل في الوقت ذاته أن يؤدي إلى العامل فوراً مبلغاً يعادل أجره من تاريخ فصله، ولصاحب العمل بعد صدور قرار وقف التنفيذ في خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ صدوره أن يعيد العامل إلى عمله مع دفع أجوره المتأخرة.

ويعتبر الفصل قد تم بسبب غير مشروع إذا كان بسبب مطالبة العامل صاحب العمل بحقوقه المشروعة، أو كان بسبب رفض العامل تنفيذ الأمر الصادر بنقله من مكان عمله الأصلي بغير سبب مشروع يقتضيه العمل، أو كان النقل يلحق ضررا جسيماً بالعامل.

وفي المادة ٨٣: لا يجوز لصاحب العمل فسخ العقد بدون مكافأة أو سبق إعلام العامل أو تعويضه إلا في حالات معينة نص عليها النظام كتزوير العامل أو تغيبه المتواصل دون عذر أو إفشائه الأسرار الصناعية أو التجارية الخاصة بالعمل الذي يعمل فيه.

وفي المادة ٨٦: في حالة إنهاء أو انتهاء خدمة العامل، على صاحب العمل أن يعيد إليه جميع ما أودعه لديه، كما يحق للعامل الحصول من صاحب العمل – بدون مقابل – على شهادة خدمة تتضمن تحديداً للمدة التي قضاها في العمل وللمرتب والامتيازات التي يتقاضاها، ويجب أن تكون هذه الشهادة مسببة؛ إذا اشتملت على ما قد يسئ إلى سمعة العامل أو يقلل فرص العمل أمامه .

وفي المادة ١٢٨ و١٢٩ بيان للحقوق الصحية للعامل بإلزام المؤسسة المشغلة بأخذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال من الأخطار والأمراض بدون اقتطاع شي من أجور العمال لأجل ذلك، وأن تكون المؤسسة صحية وخالية من الأوساخ والروائح الكريهة وغرفها مهيأة للحركة والتنفس السليم وأن تكون الإنارة ودورات المياه كافية صالحة.

وفي مادة ١٣٤ إلزام لصاحب العمل بتوفير وسائل الإسعاف الطبي طبقاً لمستويات يعينها النظام. وفي مجال الحقوق الاجتماعية ينص النظام على وضع نظام للتوفير والادخار تكون مساهمة العامل فيها اختيارية، وتهيئة وسائل الراحة والترفيه المناسبة. وإذا تجاوز عمال المؤسسة خمسمائة عامل فلوزير العمل بعد اعتبار طبيعة مناطق العمل وظروفها أن يقرر قيام رب العمل على نفقته بكل أو بعض ما يأتي:

أ – توفير حوانيت لبيع الطعام والملابس وغير ذلك من الحاجيات الضرورية بأسعار معتدلة، وذلك في مناطق العمل التي لا تتوفر فيها عادة تلك الحوانيت.

ب – توفير منتزهات وملاعب رياضية ملحقة بأماكن العمل ومكتبات ثقافية للعمال.

جـ – إجراء ما يلزم من الترتيبات الطبية المناسبة؛ للمحافظة على صحة العمال وعلاج من يعولونهم شرعاً علاجاً شاملاً، مع

مراعاة الأحكام الواردة في نظام التأمينات الاجتماعية.

د- توفير مدارس لتعليم أولاد العمال إذا لم يتوفر في المنطقة مدارس كافية، وإيجاد مساجد في أماكن العمل.

هـ – إعداد نظام للتعيينات والترقيات والعلاوات والمزايا التي يحصل عليها العمال توافق عليه وزارة العمل.

و – المنح والتعويضات، فقد جاء في المادة التاسعة والثلاثين بعد المائة: (تطبق على عمال متعهدي الشركات ذات الامتياز الأنظمة الأساسية لعمال هذه الشركات، ويستفيدون من جميع المنح والتعويضات ونسب الأجور المعمول بها في هذه الشركات).

وتنص مادة ١٤٢ على ضرورة توفير صاحب العمل:

أ – وسائل الانتقال من محال الإقامة إلى أماكن العمل وإعادتهم إذا لم تكن تصلها المواصلات المنتظمة.

ب – السكن الملائم للعمال عزابا ومتزوجين.

جـ– التغذية الصحية بمعدل ثلاث وجبات يوميا تكون كافية ونظيفة وتحدد أنواع وكميات الطعام لكل وجبة وما يتحمل العامل مقابل الوجبة الواحدة بقرار من الوزير.

د – مخيمات لائقة للسكن متوفر بها الماء الصالح والطعام الكافي في المناطق التي تقتضي ذلك.

حسبنا هذه الإشارات من حقوق العمال التي تضمنها نظام العمل والعمال في المملكة وتضمن غيرها كثيراً فضلا عن

ضمـاناتهـا. على أن ذلك لا يعني أن النظام قد أجحف بحقوق صاحب العمل لحساب عماله، لكن موضوعنا هنا هو حقوق العمال بالذات. وإلا ففي النظام مواد عديدة تتضمن حقوق صاحب العمل في حفظ أملاكه وسرية صنعته والاستجابة للتعليمات الموضوعة وغيرها. فضلاً عن هذا فقد تضمن النظام تشكيل اللجان لتسوية الخلافات بين العامل وصاحب العمل وبإجراءات وضوابط حل الخلاف كما تضمن العقوبات الجزائية في هذا الشأن.

ولهذا فإنه من التجني إطلاق الكلام بأن (نظام العمل لا يحمي العمال، وأنه يساعد على استغلال العمال الأجانب وينحاز لجانب أصحاب العمل) . فهذا خلاف الحقيقة نعم قد يمارس بعض أصحاب العمل انتهاكاً لحقوق بعض عمالهم لكنهم منتهكون لنظام العمل الذي يحق لعمالهم أن يستنجدوا به عبر مكاتب العمل، والتقصير في نجدتهم هو بدوره انتهاك تتحمله وزارة العمل، فهي انتهاكات في التنفيذ لا في التنظيم.

ب- حقوق المرأة:

قضية المرأة وحقوقها إحدى جوانب الإثارة من قبل المهتمين بهذا المجال من حيث ما يمنحها إياه النظام والعرف الاجتماعي في المجتمع السعودي. والحق أن هذه القضية تمتد في أساسياتها إلى الشريعة الإسلامية بصفتها قاعدة الحكم والحاكمة على التقاليد الاجتماعية، أما بعض الأعراف الموروثة من الحياة القبلية ـ ذات

الصور الفردية – مثل حجر الفتاة على ابن عمها رغما عنها – فهي مخالفة للشريعة قبل مخالفتها مواثيق حقوق المرأة الجديدة، وهي في المجتمع السعودي في طريقها للانحسار مع ازدياد الوعي الديني والحياة الحضارية.

بل إن كثيراً من المهتمين بحقوق المرأة سواء من الغربيين أو من الدائرين في فلك الإطارات المعاصرة لقضايا المرأة من المسلمين يعون هذا الامتداد، ولهذا يختصرون الطريق أحيانا فيشيرون وهم بصدد نقد النظام السعودي في هذا الشأن إلى أن في الشريعة الإسلامية تمييزاً ضد المرأة في الميراث والشهادة،...الخ.

لهذا وللنص الصريح في النظام الأساسي للحكم في المملكة على أن مرد الأنظمة والأحكام هو إلى الكتاب والسنة فإننا نشير إلى نقطتين:

الأولى: أساس نظرة الإسلام للمرأة وعلاقتها بالرجل:

حرر الإسلام المرأة من كل التصورات والقيود الآثمة التي كان ينظر إليها بها ويتعامل بها معها لدى الأمم السابقة والقائمة زمن بعثة محمد صلى الله عليه وسلم، وأحلها المقام المحترم السامي دون إفراط أو تفريط يسيء إليها، وبين أنها كائن مكرم، وأنها والرجل شريكان في مهمة الاستخلاف في هذه الأرض، وتحقيق العبودية لله، وأنهما يرجعان إلى أصل واحد هو آدم عليه السلام **﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا**

وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً﴾، وأنها تتحمل باستقلال – كالرجل – مسؤوليتها الدينية وتكاليف الشريعة لتلقى جزاءها على ذلك **﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلا يُظْلَمُونَ نَقِيراً﴾**. **﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾**. فهي في الحقوق والواجبات مساوية في الأصل للرجل لأنها شقيقته **(النساء شقائق الرجال)**.

لهذا كله كان انطلاق المرأة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة ووضوح خياراتها الاستقلالية في إسلامها وتحملها المحن وهجرتها وقيامها بواجباتها الشرعية وإسهامها في مختلف مجالات الحياة:

ففي الميدان العلمي احتلت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم موقعها بين الستة الذين انتهت إليهم إمامة العلم في الصدر الأول.

وفي الميدان الاجتماعي إنفاقاً وخدمة ومشاركة في الجهاد في أعمال التطبيب والسقي ورعاية المحتاجين، وبذلاً لمالها في سد خلة زوجها وأسرتها، ودوراً سياسياً في مبايعتها للرسول صلى الله عليه وسلم وفي مشورتها في الحديبية وغير ذلك.

هذه هي نظرة الإسلام إليها، وحركة المسلمة في صدر الإسلام وفق هذه النظرة. أما العناصر الكبرى لحقوقها التي أبرزتها شريعة الإسلام فتتمثل فيما يلي:

أول حقوقها هو **حق الحياة الكريمة متساوية مع الرجل**، فالاعتداء عليها كالاعتداء على الإنسانية كلها، والقصاص واجب على قاتل المرأة عمدا كقاتل الرجل في الإسلام.

ثاني حقوقها هو **حق الأهلية في ممارسة شؤونها المدنية** من إبرام العقود وفسخها دون وصاية من أحد– لكونها امرأة –على التصرف في ممتلكاتها في البيع والشراء وإبرام العقود ونحوها، ومن هنا جعلت الشريعة للمرأة شخصية مالية مستقلة عن زوجها ووالدها وإخوانها وأبنائها.

وثالث الحقوق هو **حق الحرية من أن يعتدي عليها**، ويتبع ذلك حقها في الأمن على نفسها وعرضها ودينها وأهلها وما تملكه، وفي خصوصية أمرها حتى إنه يحرم على زوجها أن يذيع هذه الخصوصية.

ورابع الحقوق **حقها في مباشرة الأعمال والجهود؛ وظيفية أو حرة**؛ دعوة إلى الله أو تجارة أو صناعة أو زراعة وفق الإطار الإسلامي والمصالح الشرعية. **﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾**.

ويبقى حق مهم للمرأة في الإسلام وهو حق إنسانيتها حفظاً لشرفها وعرضها وغرائزها المتميزة كغريزة الأنوثة بما فيها من

رقة وحب للتجمل وكغريزة الأمومة وأمثالها من الغرائز التي يعد الخروج بالمرأة عنها اعتداء على إنسانية المرأة وإهداراً لكرامتها.

النقطة الثانية: حقوق المرأة في المواثيق العالمية:

للمرأة في النظم والأعراف والتعاليم والديانات اعتبار خاص منذ القدم تراوحت فيه بين الحرمان والإهانة وهضم الحقوق وبين الإفراط في تحريرها حتى من إنسانيتها وإغرائها بالصراع مع الرجل بدعوى التفلت من هيمنته عليها.

ولعل أهم هذه الاتفاقات وآخرها في هذا المجال اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المعروفة بـ (CEDAW) التي أصبحت سارية المفعول بعد توقيع خمسين دولة عليها عام ١٩٨١م.

وينبغي أن نفهم أن التمييز هنا ليس المقصود به ما يرتبط عادة باللفظة، وهو الجانب العنصري. فالتمييز المقصود في الاتفاقية هو اختلاف المرأة عن الرجل، أي أن هدف الاتفاقية هو محو أي اختلاف بينهما، وتحقيق المساواة المطلقة والتماثل التام بين الرجل والمرأة في الأنظمة والأنشطة وسائر الجوانب. ليس من الممكن رصد موادها ولو بإيجاز وإنما حسبنا إشارة لأبرز متضمناتها؛ فمن ذلك: رفض فكرة تفوق أحد الجنسين على الآخر، والمساواة بينهما في المجال السياسي ترشيحاً وانتخاباً ووظيفة وسلطة وعملاً في المنظمات الدولية، والتسوية في مناهج التعليم

والنشاطات الرياضية بينهما، وتشجيع التعليم المختلط، وضمان الحقوق المتساوية مع الرجل في فرص العمل، والأجر والضمان الاجتماعي ومختلف المجالات الاقتصادية، والمساواة في قوانين السفر، واختيار محل السكن، ومكافحة كل أشكال الاتجار بالمرأة واستغلالها في الدعارة. وحقها في مساواة الرجل في عقد الزواج وفسخه، والولاية، والقوامة، والوصاية على الأولاد، واختيار اسم الأسرة، وتحديد النسل، وتحديد سن أدنى للزواج.

إن النظام السعودي تبعاً لمنطق الشريعة يؤكد عدداً من صور التساوي بين الرجل والمرأة مما جاءت به الاتفاقية، وللشريعة بلا ريب الأسبقية عليها. مثل: المساواة في الإنسانية حفظاً لشرفها وعرضها وما يتبع ذلك.ومثل المساواة في الأجر والعقاب على الأعمال صالحة وباطلة.والمساواة في تحمل المسؤولية، والمساواة في التعليم. وفي شخصيتها المدنية في أمور التصرفات المادية وثروتها الخاصة.

والشريعة تؤكد على ما تنص عليه الاتفاقية من رفض استغلال المرأة فيما يخل بشرفها وعرضها لأنه من حقوقها الإنسانية المهمة.

ولكن هناك جوانب مما جاءت به الاتفاقية يعد مناقضاً للشريعة الإسلامية، وبالتالي غير متسق مع النظام الأساسي للحكم في المملكة. ومما جاءت به الشريعة مخالفاً للاتفاقية مما يعد ميزة للشريعة ميزت به المرأة:

أ – إعفاؤها من الأعباء الاقتصادية للأسرة، سواء في تأسيس منزل الزوجية أو في الإنفاق عليه بعد ذلك، أو حتى قبل ذلك في بيت أهلها، حيث يتحمل الرجل أبا أو زوجاً أو ابناً مسؤولية الإنفاق عليها وذلك صيانة لها من التبذل وإرهاق نفسها فوق طاقتها. لكن ذلك لا يعني منعها من العمل والتكسب، ولا من المشاركة في الإنفاق لكن باعتباره إحساناً منها لا واجباً عليها.

ب – اختلاف نصيبها من الميراث عن الرجل بأخذها نصف نصيبه في حالة التساوي في المرتبة أبناء وبنات، وإخوة وأخوات، وإن كان ذلك ليس دائماً إذ قد يستويان مثل ﴿**وَلأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ**﴾. وهذا الاختلاف مبني على أساس التفرقة في المسؤولية الاقتصادية التي يتحملها الرجل دون المرأة وفق ما ذكر في الفقرة السابقة.

جـ – وحين تدعو الاتفاقية إلى إلغاء الأدوار النمطية للمرأة كالأمومة ورعاية الأطفال فإنها تخالف الإسلام في مسائل الحضانة والرضاعة ورعاية الأولاد المتعلقة بالمرأة... الخ.

خلاصة القول أن نظام المملكة فيما رسمه من مقام للمرأة وما أحال إليه من تشريعات في هذا الشأن كان حامياً لإنسانية المرأة وكرامتها حافظاً لحقوقها أن تنتهك، وأن هذه الاتفاقية تنسجم معه في كثير من موادها، وما تختلف معه فيه إنما هو لاختلافها مع الشريعة الإسلامية فيها مما يعني أنه لا خيار للدولة أو المجتمع

السعودي بأفراد شعبه المسلمين في تركه، وأن المجتمع يأخذ به لا على أنه تراث أو أعراف يمكن أن يقضي تجدد الحياة بتخلفها ومن ثم بإمكانية تجاوزها، وإنما يأخذه على أنه وحي إلهي وتشريع من رب العالمين لعباده الذين خلقهم وهو أعلم بحقيقتهم وما يحتاجون، وقد ضمن لهم ربهم أن أحكام الشريعة تتضمن أعلى درجات المصلحة لهم. وهو العليم بتجدد حياتهم عبر القرون، وقد رضيه لهم تشريعاً وجعله دينا يمثل رفضه خروجاً على الدين وردا لحكم الله مما لا يجازف به مسلم مؤمن بربه فاهم لشريعته.

جـ – التمييز العنصري:

التمييز العنصري عانت البشرية من صوره المرهقة طبقية ودينية وروحية ولونية ولغوية في الحضارات القديمة فرعونية ويونانية ورومانية وفارسية وغيرها. فلما بُعث النبي محمد صلى الله عليه وسلم بدين الإسلام كان من مقررات شريعته إلغاء هذا التمييز وتحرير الناس من آثاره المدمرة. جاء ذلك بنصوص شرعية جلية مباشرة: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ**﴾.

ويقول صلى الله عليه وسلم: (**لا فضل لعربي على عجمي ولا لأحمر على أسود إلا بالتقوى**). ويقول صلى الله عليه وسلم: **(إنما أهلك من كان قبلكم إنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف**

تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد.. والله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها).

وقال لأحد أصحابه لما عيرَّ رجلاً قائلاً له: يا ابن السوداء فقال صلى الله عليه وسلم غاضباً: **(إنك أمرؤ فيك جاهلية)**.

ولقد سادت هذه التعاليم وخاصة في العصر الأول للإسلام، ولكنها بدأت تضمر في حياة الأجيال اللاحقة، وإن بقي وهج تلك التعاليم واضحة آثاره، خاصة في ميدان الشعائر التي يتلاشى فيها التمييز العنصري، مثل الصلاة والحج وفي القضاء الشرعي الذي لا سلطة عليه إلا للشريعة.

ولكن المجتمعات البشرية الأخرى – بعمومها – بقيت مأسورة لغرائز الاستعلاء، ونظرات الازدراء للآخرين وغيرها من صور التمييز العنصري، ليس فقط في المواقف المتبادلة بين الأفراد ولكن في تشريعات دول وفلسفات أمم حتى قامت حرب عالمية أفنت الملايين بسبب نزعة عنصرية عدائية مما حفز عقلاء العالم لوضع تشريعات عالمية تحارب هذه الآفة المقيتة (التمييز العنصري) وتمتص إفرازاتها السيئة. وكان أشهر شيء في ذلك – فضلاً عما تتضمنه المواثيق العامة – الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري لعام ١٩٦٥م، حيث أكدت هذه الاتفاقية على شجب هذا التمييز والمطالبة بإلغاء أي قوانين تتضمنه وتجريم كل صوره وحماية الشعوب والأقليات بالذات من مقارفة دول أو

شعوب أخرى التمييز ضدها.

جاء في المادة الثانية من الاتفاقية:

تشجب الدول الأطراف التمييز العنصري، وتتعهد بأن تنتهج بكل الوسائل المناسبة ودون أي تأخير سياسة للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله وتعزيز التفاهم بين جميع الأجناس وتحقيقاً لذلك:

أ – تتعهد كل دولة بعدم إتيان أي عمل أو ممارسة نوع من أعمال التمييز العنصري ضد الأشخاص أو جماعات الأشخاص أو المؤسسات، وبضمان تصرف جميع السلطات العامة والمؤسسات العامة، القومية والمحلية، طبقاً لهذا الالتزام.

ب – تتعهد كل دولة طرف بعدم تشجيع أو حماية أو تأييد أي تمييز عنصري يصدر عن أي شخص أو أية منظمة.

جـ– تتخذ كل دولة تدابير فعالة لإعادة النظر في السياسات الحكومية القومية والمحلية ولتعديل أو إلغاء أو إبطال أية قوانين أو أنظمة تكون مؤدية إلى إقامة التمييز العنصري أو إلى إدامته حيثما يكون قائماً.

د – تقوم الدول الأطراف – عند اقتضاء الظروف ذلك – باتخاذ التدابير الخاصة والملموسة اللازمة، في الميدان الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والميادين الأخرى لتأمين النماء الكافي والحماية الكافية لبعض الجماعات العرقية أو للأفراد

المنتمين إليها، على قصد ضمان تمتعها وتمتعهم التام المتساوي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولا يجوز في أية حال أن يترتب على هذه التدابير، كنتيجة لذلك إدامة أية حقوق متفاوتة أو مستقلة تختلف باختلاف الجماعات العرقية بعد بلوغ الأهداف التي اتخذت من أجلها.

وجاء في المادة الرابعة منها:

تشجب الدول الأطراف جميع الدعايات والتنظيمات القائمة على الأفكار أو النظريات القائلة بتفوق أي عرق أو أية جماعة من لون أو أصل إثْني واحد، أو التي تحاول تبرير أو تعزيز أي شكل من أشكال الكراهية العنصرية والتمييز العنصري، وتتعهد باتخاذ التدابير الفورية الإيجابية الرامية إلى القضاء على كل تحريض على هذا التمييز وكل عمل من أعماله، وتتعهد خاصة، تحقيقاً لهذه الغاية ومع المراعاة الحقة للمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وللحقوق المقررة صراحة في المادة (٥) من هذه الاتفاقية بما يلي:

أ – اعتبار كل نشر للأفكار القائمة على التفوق العنصري أو الكراهية العنصرية، وكل تحريض على التمييز العنصري وكل عمل من أعمال العنف أو تحريض على هذه الأعمال يرتكب ضد أي عرق أو جماعة من لون أو أصل إثْني آخر، وكذلك كل مساعدة للنشاطات العنصرية بما في ذلك تمويلها – جريمة يعاقب عليها القانون.

وتنص المادة الخامسة على ضرورة ضمان الدول حق المساواة أمام المحاكم والهيئات الأخرى وحماية الإنسان من أي أذى بدني يصدر عن موظفين رسميين أو أية مؤسسة. وتطالب المادة السادسة الدول بكفالة حق الرجوع إلى المحاكم لكل إنسان في ولايتها لحمايته من أي انتهاك لحقوقه، وأي اعتداء عنصري عليه .... الخ.

ولأن مثل هذه المبادئ والمطالب التي حفلت بها الاتفاقية تجري وفقاً لما جاءت به الشريعة وأمر الله بها المؤمنين، وبالتالي تتماهى مع النظام الأساسي للحكم الذي نص في المادة (٨) على (قيام الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية). ونص في مادة (١٢) على أن الدولة (تمنع كل ما يؤدي للفرقة والفتنة والانقسام)، فضلاً عن الأنظمة التفصيلية التي تخص الدوائر المعنية بشؤون الناس والتي تؤكد على رعاية كرامة الإنسان لإنسانيته ومعاقبة من يتسبب في هتكها سواء من سائر الناس أو من مسؤولي تلك الدوائر . فقد وقعت المملكة العربية السعودية على هذه الاتفاقية في ٢٦أكتوبر ١٩٩٧ م مما أحالها نظاماً داخلياً – يحتج به أمام المحاكم أو السلطات الإدارية في المملكة.

(د) حقوق الطفل:

تمثل اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل الصادرة عام ١٩٩٠ م أهم وثيقة معاصرة في حماية الطفل وحقوقه على الرغم من بداية

الاهتمام به عالمياً منذ عام ١٩٢٤م حين أصدرت عصبة الأمم إعلاناً في شأن حقوق الإنسان.

وعلى الرغم من أن ٦٦ دولة من دول العالم قد أبدت تحفظات مختلفة بشأنها إلا أنها من رؤية إسلامية تعد موفقة في كثير من موادها متماشية مع ما يدعو إليه الإسلام في حمايته للإنسان والأطفال خصوصاً، مثل حل مشكلات الفقر، ومنع بيع الأطفال، واستغلالهم في البغاء، ووقايتهم من الوقوع في المخدرات، وتنمية قدراتهم العقلية والروحية والأخلاقية، وحمايتهم من أشكال العنف، وعدم فصل الطفل عن والديه، وحقه في الاسم والجنسية، وحقه في التعليم والراحة والحفاظ على هويته وحمايته من الاستغلال الجنسي والاختطاف والتعذيب.. الخ. بل إن من جوانب إيجابيتها أنها صححت شيئاً مما خالفت فيه اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة مثل إقرار وثيقة حقوق الطفل بعدم فصل الطفل عن أبويه والتسليم بالدور الأساسي للأسرة والوالدين في رعاية الأطفال وحمايتهم، والتزام الدولة بمساعدتهم على أداء هذه الواجبات، خلافاً لاتفاقية المرأة التي دعت إلى القضاء على الأدوار النمطية للمرأة المتمثلة برعايتها لأولادها وحضانتهم، والتي اعتبرت رعاية الأولاد وظيفة اجتماعية يمكن أن يقوم بها أي شخص.

ولكنها مع ذلك – أي اتفاقية حقوق الطفل – تتضمن بعض ما لا يتفق مع الإسلام، مثل إطلاق الحرية الدينية للطفل إذ لم تتوفر العقلية والخلفية الدينية، ومثل إقرار التبني للأطفال المحرومين من عائلهم الذي قد يسيغ إلحاق المتبني للمتبنَّى باسمه ونسبه، وهو مخالف لنص القرآن الكريم: ﴿ **ادْعُوهُمْ لآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ فَإِن لَّمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ**﴾.

ويبقى ملحظ مهم يستدركه المسلم عليها وهو قصورها عن استيفاء الحقوق التي جاء بها الإسلام للطفل بشمولها ووضوحها، واتساعها حيث تبدأ قبل ولادته بل قبل تكوين الأسرة الزوجية التي سيكون ثمرة لها وتمتد حتى نهاية مرحلة الطفولة، ومن أبرز هذه الحقوق:

أ – اختيار الزوج والزوجة الصالحة من قبل كل طرف منهما للارتباط ومن ثم الإنجاب.

ب – حسن استقباله حين يولد ذكرا كان أو أنثى ومنع رفضه ـ وبالذات الأنثى ـ فضلاً عن التبرؤ منه أو إيذائه وقتله .وهذا الحق ـ حفظ الحياة ـ يشمل حتى الجنين الذي يحرم إجهاضه بعد نفخ الروح فيه.

جـ– حق الرضاع.

د – حقه في اختيار الاسم الحسن له ونسبته لأبويه وختانه.

هـ – اعتبار مجيئه نعمة، وشكر الله على ذلك احتفالاً

به بـ (العقيقة)

و – حقه في الحضانة.

ز – حق الأطفال في التوريث، واستحقاقهم ذلك منذ كونهم أجنة في بطون أمهاتهم.

ح – وحق حفظ ماله – إذا كان يتيما – وحسن معاملته.

ط – وقايته من كل أسباب الضرر والهلاك في دينه وعقله وعرضه.

ي – حق التربية والتعليم والعدل بين الأولاد في المعاملة والعطاء.

ك – حمايته في حالة الحرب وتحريم قتله ما دام غير مشارك في الحرب.

ل – حقه في الإنفاق عليه ورعايته صحيا واجتماعيا.

م – للطفل اللقيط على المجتمع المسلم حق التقاطه وحمايته من الهلاك ورعايته واعتباره حرا وحفظ ماله الذي يوجد معه.

هذه بعض أبرز حقوق الأطفال التي قررتها نصوص الشريعة في القرآن والسنة وقواعد الشريعة، مع التنبيه على أن هذه الحقوق المتجهة للطفل هي حقوق إنسانية، أي أنها من نوع حقوق الإنسان في مستواها وفي الاهتمام الذي ينبغي أن يوجه لها. بل ربما فاق الاهتمام بها الاهتمام بحقوق الكبار نظراً لضعف الأطفال الذي يقضي بأن تكون المبادرة لإيفاء حقوقهم من قبل المجتمع

أسرع وأقوى.

النظام السعودي – انطلاقاً من ارتكازه على الشريعة الإسلامية – يرعى هذه الحقوق بكل تفصيلاتها وأبعادها، سواء من خلال التوجيه الديني للناس بشأنها بصفتها تعاليم مطلوبة من المسلم الفرد ابتداء بوازع إيمانه أو من خلال اعتمادها في الأحكام القضائية لدى المحاكم الشرعية.

علماً بأن المملكة العربية السعودية اعترافاً ودعماً لما في اتفاقية حقوق الطفل من عناصر إيجابية قد انضمت إليها في ٩ يناير ١٩٩٦ م على أنها ـ فضلا عن تحفظها على ما يخالف الشريعة فيها ـ فإن انضمامها لا يعني وقوف المملكة عند سقف هذه الاتفاقية وإهمال ما فوقها من واجبات على المجتمع أسرة ودولة تجاه الطفل مما هي حقوق له في الإسلام. كلاً إن المملكة بمقتضى نظامها الأساسي تتسامى نحو ذلك الأفق الإسلامي مستنبطة العناصر الصالحة في تلك الاتفاقية كجزء من وظيفتها الكلية في صالح أطفالها.

هذه أربعة من مجالات الإثارة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والتعامل معها عبر الأنظمة الحاكمة في المملكة العربية السعودية ابتداء من النظام الأساسي للحكم في مواده ثم الأنظمة الخاصة في المؤسسات المعنية.

والموقف في عمومه يتمثل في تبني المملكة لعامة الاتفاقيات

الدولية المتعلقة بتلك الجوانب ودعمها لها، وتبني اتفاقية ما بمرسوم ملكي يوافق عليها يجعلها جزءاً من الحكم الداخلي الذي يُحتج به أمام القضاء. وأنظمة المملكة – قبل ذلك – ترعى هذه الحقوق. وما تحفظت عليه المملكة من بنود في هذا الاتفاقيات فإنما هو لمخالفته الشريعة الإسلامية التي تمثل أساس الحكم ومصدره ودين الشعب السعودي. وقد قدمت المملكة تقاريرها التوضيحية المقنعة بشأن تلك التحفظات .

المستوى الثالث: أمثلة واقعية لما تعده الجهات المعنية بحقوق الإنسان انتهاكاً لهذه الحقوق في المملكة العربية السعودية

إذا كان موقف المملكة الكلي تجاه حقوق الإنسان من حيث انبناؤه على الشريعة الإسلامية وتخلله مفاصل النظام الأساسي للحكم لا يقف عند الصورة التي وصلت إليها التجربة البشرية والنزوع الإنساني وإنما يتضمن كل عناصرها الصالحة ويسمو فوقها من خلال التركيز على جوهر الإنسان أولاً كقاعدة لتلك الحقوق ويسعى للتسامي بطالبي الحقيقة من المهتمين بهذا الشان نحو رؤية هذا الجوهر مما أقنع بعضا منهم وأعذر لبعض آخر، **وإذا كانت تلك الجوانب الحساسة قد أخذت بدورها حقها في رعاية إنسانية الإنسان وحقوقه متوافقة في الغالب مع إيجابيات الاتفاقية الدولية الصادرة في تلك الجوانب، والتي انضمت إليها المملكة لتتحول جزءاً من**

نظامها؛ إذا كان الأمر كذلك فما تلك الإثارات التي لا تفتأ وسائل الإعلام وشبكات الاتصال إفرازها تباعاً منبثقة من مؤسسات عامة أو خاصة مثل (منظمة العفو الدولية، ومكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل بوزارة الخارجية الأمريكية، ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان وغيرها) والتي تتهم المملكة في فترات متباعدة بخرق بعض هذه الحقوق والاعتداء على إنسانية الإنسان وانتهاك بعض بنود الاتفاقيات الدولية بهذا الشأن؟

من خلال الاطلاع على نماذج من هذه التقارير فإنه يمكن تصنيفها تسهيلاً لتناولها في ثلاث حزم:

الحزمة الأولى: متعلقة بالشريعة الإسلامية بوجه ما؛ قد تكون حدوداً قطعية الثبوت والدلالة، وقد تكون من الاجتهادات المحالة للفقهاء أو القضاة أو تكون من المصالح الشرعية المحالة للحاكم المسلم في إطار العدالة وطلب الصلاح ودرء الفساد.

– هناك العقوبات الجسدية مثل القتل لقاتل النفس المعصومة وقطع اليد للسارق وهي حدود شرعية – كما هو معلوم من الدين بالضرورة – وهي التي تطالب بعض هذه المنظمات (بإيقاف تنفيذها فوراً).

ومما يدخل في العقوبات الجسدية (الجلد) الذي نفذ على أناس

مدانين بقضايا مخدرات، أو معاكسات للنساء ونحوها وهذه أيضاً من العقوبات التعزيزية التي يجتهد فيها القاضي لتحديد العقوبة المناسبة للجرم المقترف والرادعة للمجرم.

– يتبع هذا الصيغ المتميزة لبعض الأوضاع أو التصرفات مثل – حسبما ذكرت هذه التقارير- :

*منع سفر السعودية المسلمة بدون محرم للدراسة بالخارج.

* الفصل بين الذكور والإناث في مراحل الدراسة العليا خاصة.

*اعتبار الطفل المولود لأب سعودي (مسلم) مسلماً.

*ما تسميه التقارير (الزي الإسلامي) أي اللباس المحتشم للمرأة المسلمة.

فهذه القضايا وأمثالها ممارسة المجتمع لها واعتماد الدولة لها في مؤسساته الرسمية تستند إلى أحكام شرعية جاء بها القرآن والسنة أو أنتجها اجتهاد الفقهاء المسلمين من نصوصهما وقواعد الشريعة، قد توجد في شيء منها اجتهادات أخرى لعلماء سابقين أو معاصرين لكن ذلك لا يعني أن أخذ المملكة بما يخالفهم خروج على الإسلام ومن ثم انتهاك لحقوق للإنسان.

– هناك أيضاً بعض الصور التي يحسن التنبيه على سوء فهم معدي تلك التقارير فيها لحكم الإسلام ومن ثم للنظام السعودي بشأنها مثل:

* العدول عن القصاص للقاتل عمداً إلى التعويض المادي.

حيث تصور البعض أنه تحايل على القانون؛ أي على الشريعة لصالح بعض المتهمين بالقتل من الكبار. والحق أن التحول من القصاص إلى الدية أو حتى العفو المجاني حكم شرعي جاء به القرآن الكريم في الآية التي قال الله فيها﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى**﴾ وقال سبحانه ﴿**فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ**﴾.

وهو عام لكل الناس، أيا كانت مواقعهم أو مستوياتهم، لكنه مشروط برضا ورثة المقتول ، فإذا قبلوا بالدية أو أي عوض مادي، أو أرادوا العفو مجانا طلباً للأجر الأخروي نجا القاتل من القصاص.

*حرمان الولد الناتج عن زواج (مسيار) من الإرث، وهذا غير صحيح فلا الشريعة ولا النظام السعودي يحرم الولد من ميراث أبيه المتزوج أمه زواجاً شرعياً سواء كان زواج مسيار أو استقرار.

* أن (النيابة العامة) نظراً لصعوبة توفير أربعة شهود على زنا المتهم بالزنا فإنه متاح لها (انتزاع اعترافات قسرية من خلال التهديد وسوء المعاملة) ليحكم على المتهم بعقوبة الزنا.

وهذا افتراض خاطئ شرعاً وواقعاً. أما شرعاً فلأن الاعتراف ينبغي أن يكون اختيارياً محضاً، بل إن القاضي مطالب عندما يعترف أمامه شخص بهذه الجريمة أن لا يستعجل بالتصديق على

اعترافه، ويتيح له فرصة التراجع، وإذا ألح على اعترافه فيتأكد القاضي من سلامته العقلية – وقصة الصحابي ماعز شهيرة في هذا. وأما واقعاً فلأن رجم زان بناء على اعترافه نادر بل يُستبعد حصوله خلال عدة عقود ماضية.

المشكلة في التقارير التي تذكر صور هذه الحزمة المتعلقة بالشريعة الإسلامية أنها – أو الأكثر منها يعي – أنه لا ينتقد تصرفات نظامية بشرية وإنما يعترض خاصة في مثل (الحدود الشرعية) على حكم الله في دينه الذي جاء به محمد صلى الله عليه وسلم وهو الإسلام؛ لهذا يجنح هؤلاء تفادياً لهذا الموقف المستفز ـ لا للسعوديين وحدهم وإنما لكافة المسلمين في كل أرجاء العالم ـ إلى تصوير أن ما تمارسه المملكة من هذه الصور تحريفات للدين من قبل العلماء أو الحكام في المملكة.

*(فممارسة الدين الإسلامي في المملكة تقتصر على تفسير الفرقة الوهابية للمذهب الحنبلي للإسلام حسب تفسير محمد بن عبد الوهاب ولا تشجع أي ممارسات تتعارض مع هذا التفسير)

* وعقوبات القتل وقطع اليد والجلد تقوم بها الحكومة (حسب تفسيراتها للقانون الإسلامي أو الشريعة).

* الزي الإسلامي في مدارس المملكة ؛المرأة السعودية ألزمت به (بسبب التأويلات المتطرفة للقواعد الخاصة بالزي الإسلامي) .

الحزمة الثانية: تتعلق بممارسات تعد انتهاكاً لحقوق الإنسان

أو أدلة على هذه الانتهاكات مثل:

ـ هروب كثير من الخادمات من الأسر التي تعمل عندها ربما بسبب التعذيب.

ـ معاناة بعض الأولاد من قسوة الأباء.

ـ التحرش جنسياً بالنساء في أماكن عامة من قبل بعض الشباب.

ـ استغلال بعض المتنفذين مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية على حساب الصالح العام.

ـ ممارسة الشرطة السجن بدون تهمة.

ـ تعذيب بعض المسجونين قبل الحكم عليهم.

ـ الجور على بعض العمالة إما بتأخير رواتبهم أو إرهاقهم بالعمل.

ـ تعديات فردية من رجل أمن أو مرور أو هيئة على شخص دون مستند نظامي، ونحوها من الممارسات التي لا سبيل إلى إنكار وقوعها من قبل أناس ضعاف الإيمان والوطنية، وقبل ذلك الإنسانية، أو ربما تقع أحياناً بسبب الجهل والمشادات الشخصية.

ومسؤولية الدولة تتمثل في تكريس التربية والتثقيف الذي يرتقي بالإيمان والوعي الحضاري لدى الناس حتى يتسامى سلوكهم، كما تتمثل في تفعيل الأنظمة والأحكام التي تقلل حدوث أمثال هذه الممارسات وتطهر المجتمع من العناصر الفاسدة التي

تستغل جهل الناس بالأنظمة وبيروقراطيتها للإضرار بالمجتمع وأفراده، وفي تبصير الناس بالطرق الميسرة لأخذ حقوقهم. ومسؤولية الشعب تتمثل في عدم الوهن أمام هذه الممارسات وبذل الجهد في فضحها والمطالبة بحربها عبر وسائل الإعلام والشكاوى المباشرة ونحوها. والحق أن مثل تلك الممارسات هي مخالفة للشريعة الإسلامية قبل أن تخالف قوانين حقوق الإنسان الدولية.

علماً بأن دعوى بعض التقارير أن هذه الممارسات لا تجد روادع قانونية مخالف للحقيقة فقد أسلفنا بعض ما جاء في نظام العمل والعمال بشأن حقوق العمال الذي يمنع كل ما ذكرته تلك التقارير من انتهاكات لحقوقهم ويرتب على انتهاكها العقوبات المناسبة سواء (كانت عدم دفع الرواتب، أو التشغيل فوق المتفق عليه دون اتفاق مع العامل على زيادة أجرته ونحوها).

الحزمة الثالثة: قضايا عامة ولكنها ذات بعد واقعي حي وقد تكون إثارتها تبعاً لنقد موجه – ابتداء– لانتهاكات فردية للحقوق ترتد في تصور المنتقدين إلى الخلل في هذه القضايا العامة، أو قد تكون إثارتها نتيجة الإغراء الذي تفعله الصور المقابلة في مجتمعات أخرى، ومن أبرز هذه القضايا:

ـ نقص تفعيل مجلس الشورى وتطويره لتعميق الديمقراطية وزيادة المشاركة في رسم سياسات الدولة وتقويم أداء مؤسساتها.

ـ نقص الشفافية في المحاكمات والتحقيقات التي تتم في المحاكم وغيرها وعدم فتح المجال لجعلها علنية يحضرها أقارب المتهمين.

ـ جرعات الحرية الإعلامية ليست مواكبة للانفتاح العالمي الإعلامي والاتصالي.

ـ بطء تفعيل دور المرأة في الحياة الاجتماعية والثقافية والإدارية على الرغم من صور الكفاءة التي أثبتتها في بعض المجالات كالصحافة والتعليم.

ـ عدم الصرامة في ردع التجاوزات والإهمال التي تحصل من بعض الشرط أو موظفي الدولة على حقوق الناس، والدفاع عن الشرطة أو الموظفين من قبل المسؤولين بما يغريهم أكثر في هذه التجاوزات.

ـ ضآلة الفرص المتاحة للمنظمات المعنية بحقوق الإنسان للاطلاع على الأوضاع في المملكة، والتعرف على حقائق دعاوى المشتكين من انتهاك حقوقهم.. الخ.

لا شك أن زيادة الارتقاء نحو الأفضل في هذه القضايا وأمثالها مطلب كل دولة وشعب طموح. والمجتمع السعودي يعي ويتداول في مجالسه، وفي لقاءاته مع كثير من مسؤليه جوانب النقص والخلل في الآليات السياسية والإدارية والخروقات الناتجة عنه، ويتألم من إفرازات هذا الخلل على الحياة الاجتماعية ومن ثم على الموقع الحضاري للدولة في المجتمع العالمي، خاصة

وأن الإنسان السعودي لا يقارن مجتمعه بمجتمعات الثورات العسكرية التي لا ترعى للقيم و الحقوق الإنسانية ذمة وإنما يقارن نفسه بالمجتمعات المتحضرة التي يسودها القانون واستقلال السلطات وشفافية التعامل، بل إن مشاعره تطمح إلى سبق مجتمعه السعودي في هذا المضمار لارتكازه على شريعة الإسلام الواقية من سقطات المجتمعات المتحضرة. ويقتضينا الإنصاف أن نقول: إن المملكة العربية السعودية الدولة التي بدأت من الصفر في عهد مؤسسها الملك عبد العزيز ـ رحمه الله ـ تسعى للارتقاء بشعبها ومؤسساتها ومن ثم وجودها الحضاري بخطوات متلاحقة لم تسرع فيها خشية التعثر والسقوط، ولكنها لم تتوقف أو تتراجع.

ونقول أيضاً إن المجتمع السعودي – الشعب – قد تجاوب مع الانتقالات الحضارية التي سارت الدولة به فيها تجاوباً يعد نموذجياً بالنسبة لشعب كان كثير منه مغرقاً في الحياة البدوية الصحراوية، والريفية الساكنة.كان أول منطلق في هذا المضمار هو اعتماد الشريعة منهجاً للحكم وهو الذي ساعد الملك عبد العزيز في التخطي بدولته لواهب الصحراء نحو آفاق المدنية باكتساب المنجزات الحضارية التي كانت موضع تخوف ورفض من قبل بعض شعبه، ثم تواصلت مسيرة الترقي بإقامة المؤسسات المدنية للدولة ومن ثم وضع التنظيمات لها، والانضمام إلى الاتفاقات

والمواثيق الدولية – التي لا تخالف الشريعة – لجعل موادها رصيداً يضاف للتنظيمات الصادرة، وما زالت تواصل انضمامها شيئاً فشيئاً، وما زالت أيضاً تشكل المجالس العليا وتصدر الأنظمة التي يهدف منها إلى تحسين الأداء الحكومي والترقي بالشعب نحو الحركة الحضارية. ويتفاءل المتأملون في المشهد السعودي لتتابع الأنظمة في الآونة الأخيرة المتعلقة بالمرافعات والجزاءات والمحاماة ونحوها والتي تحتاج بلا مراء إلى ترشيد وتهذيب عبر الدراسات والتطبيقات التجريبية حتى تنتقل طرائق تحقيق العدالة إلى المستويات التي تناسب الوضعية الحضارية التي يعيشها المجتمع السعودي بتعقيدات الحياة الجديدة وبانفتاحه العالمي ووعيه بضرورة معرفة ما له من حقوق وما عليه من واجبات بصورة لا تقف عند حد الوعظيات الخلقية وإنما تتجاوز إلى التفاعل الحي مع الأجهزة المعنية والتعامل القانوني مع الأنظمة.

إن المجتمع السعودي يحتاج بلا مراء في ظل تغيرات ثقافية وحضارية فيه وحوله إلى دفع جديد نحو أداء أمثل للمؤسسات الحكومية، وإلى شفافية أكثر، وإلى تفعيل جاد لكل المجالس – بما فيها مجلس الشورى – بل كل المؤسسات لتتخطى الأداءات المهنية الرتيبة إلى إنجازات تساوق طموح المجتمع وطمعه فيها، وتُشرف الدولة التي تمثلها، وتسد الثغرات التي يدخل منها الناقدون ويشهرون بها مخلصين أو غير مخلصين.

وبعـد: فإن المجتمع السعودي ليس بدعا من الشعوب ولم يبلغ الكمال لا في إسلاميته ولا في رعايته حقوق الإنسان ولن يبلغه – فذاك هو المجتمع المثالي الذي لم يتجاوز تنظير الفلاسفة –. إنه مجتمعٌ بشريٌ: حكومة وشعباً يعتريه الضعف كما يعتري غيره، ولهذا توجد جوانب نقص وخرق لحقوق الإنسان ولما في شريعة الرحمن، ولكنها – في الغالب –في التطبيق والحركة. فالمملكة وفق المستويات الثلاثة التي سبق ذكرها قائمة على ثلاثة خطوط:

الأول: نظري سام يُجمع عليه الشعب السعودي ويدعمه أكثر من مليار مسلم، وهو مبادئ الإسلام وأحكامه التي تمثل قاعدة الحكم في المملكة مستمدة من القرآن الكريم والسنة المطهرة وهي التمام والكمال ﴿**وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلاً**﴾ .

الثاني: أنظمة تقوم على تلك المبادئ والأحكام وتوائم نفسها مع المواثيق الدولية السليمة، وهي صالحة، وإن كانت تحتاج أبداً إلى التطوير والعصرنة في إطار تحقيق المصالح الشرعية.

إنه لا يضير المجتمع المسلم مهما كانت محافظته على التزامه الإسلامي أن يأخذ بالآليات المؤسسية، ومسالك التعامل التي تطورت لدى الآخرين وأثبتت إيجابيتها في تحقيق المنافع العامة، وتيسير الحياة، وتعميق روح السلم والتفاهم المتبادل بين فئات الشعب وبين الشعب والدولة، بل إن ذلك من مطلوبات الشرع – ما دام ذلك غير خارم لأحكام شرعية جاء بها الكتاب والسنة.

الثالث: تطبيقات عملية وممارسات من أفراد أو مؤسسات. وهذه يعتريها الخلل والنقص وقد تتجاوز الأنظمة بل الشريعة، وهي تحتاج إلى ضبط ومتابعة ومحاسبة؛ ذلك أن الضعف الإنساني وسيطرة الهوى والأنانية تؤثر على بعض النفوس في حالة تقلص إيمانها بالدين وتقهقر حساسيتها الاجتماعية مما يجمح بها إلى الطغيان واستغلال المنصب أو إيذاء الآخرين وأكل حقوقهم أو التملص من الوفاء بمستحقات الآخرين عليه وقد يكون أحياناً خطأ في تطبيق النظام أو حتى الاجتهاد في الأحكام.

وعموماً فهو في دائرة التطبيق ومجالات التنفيذ، والحل في الاستصلاح في هذا الشأن هو **أولاً في تعميق الروح الإيمانية بالله ورقابته واليوم الآخر** مما يمثل مصدر الإلزام الأقوى في الدفع نحو الفضيلة والردع عن الرذيلة، وهو **ثانياً بتنمية الروح الإنسانية والشخصية الحضارية** ذات الحساسية الاجتماعية. وهو **ثالثاً بتفعيل قوى الرقابة الحكومية والإدارية** التي يشعر من ضعفت لديه الروحان السابقان: الإيمانية والإنسانية بضغطها عليه فيستقيم على المسار السليم.

***

وختاماً، فإنه حينما يريد شخص أو حتى قوة ما الحرب على طرف آخر مسالم لها فإنها لكي توجد مبرر حربها عليه تسعى لاستثارته كي يمارس عملاً أحمق ضدها أو حتى ضد غيرها مما يعد عدواناً يتيح لتلك

القوة أن تتسلط عليه وتحطمه مؤيدة بالآخرين، فإذا لم يستجب الطرف المقابل إلى مواقعة ما يمكن المؤاخذة عليه، فإن تلك القوة المتربصة تسعى لاستثارة الآخرين عليه عبر استغلال – ما تتصوره – نقاط ضعف وخلل،عن طريق تضخيمها وتجنيد ما يمكن من أشخاص أو قوى للهجوم على ذلك الطرف بواسطتها. كثير من الناس يتصور أن حقوق الإنسان مجمع عالمياً على مضامينها وأبعادها مما يجعل التحفظ على أي جزئية منها شذوذاً عن المسيرة العالمية واغتراب عن تطلعات الإنسانية.

وهذا خطأ بيّن، فلقد كانت حقوق الإنسان إبان الحرب الباردة إحدى وسائل الصراع بين القوتين الليبرالية والاشتراكية حيث كانت الأولى تركز على الحقوق المدنية والسياسية وتبرز انتهاكات الدول الاشتراكية لها، وبالعكس كانت هذه الدول تبرز انتهاكات الدول الرأسمالية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. فقد كان نمط النظام الخاص بالديمقراطية الليبرالية المغرقة في تقديس الفرد وحريته والديمقراطية الاشتراكية المعنية بحق العامل المنتج هو الموجه لتوصيف حقوق الإنسان من قبل كل منهما.

وبعد انتهاء الحرب الباردة بانهيار المعسكر الشيوعي وظهور العولمة التي تهدف إلى تعميم القيم الغربية (قيم الليبرالية الرأسمالية) عبر توصيفاتها التفصيلية لحقوق الإنسان –عاملاً أو امرأة، أو أسرة، أو طفلاً، أو غير ذلك –برز نقيضها الذي استثارته هذه العولمة بروحها التسلطية، وهو الخصوصيات الثقافية والقومية رافضة هذا الإدماج والاستلاب (وقد

برز هذا التوجه – واضحاً في الموقف الذي تبنته كثير من الدول التي شاركت في مؤتمر فينا لحقوق الإنسان ٢٤–٢٥ يونيو ١٩٩٣م حين أظهرت تمسكها بخصوصيتها الثقافية في قضية حقوق الإنسان).

وعلى الرغم من كون الخصوصيات الرافضة للذوبان في العولمة تجمع أمماً شتى في إفريقيا وآسيا وغيرها إلا أن التوجه العالمي في الغرب الرافض للاستقلال الثقافي لدى الآخرين عنه جعل البؤرة التي ينبغي أن تتفتت عناصر تميزها عن مسيرة العولمة هي (الإسلام):

الإسلام بما هو ثقافة تتأبى على الترويض والإدماج وتجدد نفسها مع بقاء تميزها؛ أي بما هو منظومة عقدية وتشريعية.

والإسلام باعتباره تمثلاً عملياً (الصحوة الإسلامية – دعوات تطبيق الشريعة الإسلامية – الحجاب..إلخ) .

ولعل أخطر تمثل واقعي للإسلام أمام العولمة هو تطبيق الشريعة على مستوى الدولة، الذي تمثله المملكة؛ إعلاناً حاسماً منها بتبني الإسلام وتطبيق شريعته، وبثاً لثقافته في الوسط الاجتماعي عبر المؤسسات المعنية بذلك.

وأبرز ميادين ثقافة العولمة بازاء هذا التطبيق هو ميدان حقوق الإنسان مما جعل المملكة بهذا التطبيق تكون الرمز البديل للاتحاد السوفيتي التي كانت الوجهة الليبرالية – في ميدان حقوق الإنسان توجه لها الاتهامات بخرقها.

ليس معنى هذا – كما سلف – أن كل النقد موجه لأحكام شرعية جاء

بها الإسلام – وإلا لما قبل العقلاء، وهم كثير من المسلمين ومن غير المسلمين، نقدها – لكنها تزاوج بين نقد أحكام شرعية، وتقاليد اجتماعية، وتصرفات شخصية خارقة للسمت الإسلامي قبل خرقها حقوق الإنسان مما يجعل نقدها قادراً على الاستحواذ على بعض النفوس المحبة للقيم الإنسانية والتي تنفر ممن يخرقها بموقف أو ممارسة.

والمملكة العربية السعودية – بحق – ليست مطالبة – فقط– بتبني حقوق الإنسان التي تدعمها القيم الإسلامية فحسب؛ إن مسؤوليتها بحكم موقعها الإسلامي أكبر وأوسع، إن تحفظاتها على ما يخالف الشريعة في المواثيق الدولية جهد مشكور، ولكنها مطالبة بأن تسعى لعولمة الصورة الإسلامية لحقوق الإنسان، واستقطاب عقلاء العالم نحو تميزات ما جاء به الإسلام من قيم وحقوق قصرت عنها المواثيق الدولية، أو جاء توصيفها غير متسق مع إنسانية الإنسان، ولا نشك في أن هذا الجهد سيثمر عزاً للإسلام وخدمة للدين وزيادة تمكين للمملكة وإحساناً إلى البشرية كلها.

نعم! إن هذا المشروع يقتضي –قبلاً– ارتقاء في التمثل الواقعي على كافة المستويات لقيم الإسلام والوفاء بالحقوق والواجبات التي رتبها لقيام حياة العباد على أكمل وجوهها الممكنة. لأن العقل المعاصر يقوِّم الأشياء من خلال وقائعها الحية قبل أن ينظر – إن نظر – في صورها النظرية.

من أهداف الجهاد إقرار السلام

الإسلام يعتبر القتل شديد البشاعة

ربما لا يوجد أيُّ نص آخر يضارع النص القرآني في تأكيد بشاعة إزهاق الروح الإنسانية البريئة إلى درجة أن القرآن ينص على : ﴿**أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً**﴾. إن الإسلام يريد أن يصون الحياة الإنسانية، وهو هنا قد أقام مبدأً عاماً ربما أنه لم يُسبق إليه ولم يَلحق به أيُّ تشريع، إنه نصٌّ فريد قاطع في عظمة الحياة الإنسانية، فالذي يقترف القتل لايكون بذلك قد قَتَلَ فرداً فقط وإنما هو بمثابة من أزهق مبدأ الحق في الحياة وكأنه بهذا الجرم الشنيع قد قَتَلَ الناس جميعاً.

إن التعبير القرآني يتضمن معنى رائعاً وجديداً وغير مسبوق إليه، فهو يرفع قيمة الحياة ويجعل الدفاع عنها مماثلاً لإحيائها، بل هو مساوٍ لإحياء الناس جميعاً لأنه دفاعٌ عن مبدأ الحق في الحياة الذي يتساوى فيه كل الناس. فالإسلام يَعتبر حماية الناس من

الظلم وإنقاذهم من الأذى معادلاً لبعث الحياة فيهم. وهذا التنويه يدل دلالة قاطعة على أن الإسلام يهتم أشد الاهتمام بحماية الإنسان وصون حياته من أي عدوان أو انتقاص.

إن الإسلام يَعُدُّ السلام للعالم والأمن للأفراد من أهم شروط وأساسيات الحياة الإنسانية، لأن الحياة مع افتقاد الأمن أو اهتزازه تصبح عسيرة وشاقة. فالقتل من أبشع أنواع السلوك الإنساني، والتقاتل من أجل الأمورالدنيوية من أغرب تصرفات الإنسان، وهو دليل على الارتكاس و غياب الرشد ونقصان الحكمة وطغيان الجانب الحيواني في الإنسان. فالعجز عن فصل الخلافات إلا بالقوة هو وصمة كبرى في السجل الإنساني. إن التقاتل يُعَبر عن جهل الإنسان بقيمته ويفصح عن خضوعه لغرائز ممقوتة، وهو دلالة الاستخفاف بالعقل والتهميش لدور الفكر والابتعاد عن الخصائص الإنسانية والاستهانة بالإنسان والتقليل من قيمة حياته والاغفال لحقوقه في البقاء و الكرامة والحرية والاختيار والأمن.

إن القرآن ينبه الإنسان إلى أنه بطبعه ظلوم جهول، وأنه جزوع عجول، ويحثه على الارتقاء عن هذه الطبيعة، ويؤكد أن خيريته وامتيازه متوقفان على هذا الارتقاء. فغاية الإسلام إخراج الإنسان من الظلمات إلى النور، ومن الجور إلى العدل، ومن الخصام إلى الوئام، و هو يريد تحرير الناس وإخراجهم من عبادة الأوثان إلى

عبادة الله، وتحقيق المساواة بينهم، وإزالة أسباب البغضاء، وخلق بيئة إنسانية تقوم على التآخي والرحمة والمحبة وتخليص الإنسانية من الخرافات ومن الجور أياً كان مصدره، ومن التظالم أياً كان الذي وقع عليه. إن هذه الغاية المحورية واضحةٌ كل الوضوح في تعاليم الإسلام، وفي القرآن الكريم تصريحٌ متكرر بأن الله قد أرسل الرسل من أجل إقامة العدل: ﴿**لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ**﴾. وهذا صريح بأن إقامة العدل في الأرض من أهم غايات إرسال الرسل، كما أنه أيضاً نصٌّ صريح في أن الهدف من الرسالات هو بيان الحق وإزالة العوائق التي تحول بين الناس وبين معرفته، ولهم بعد ذلك مطلق الحرية في قبوله أو رفضه، فالمهم أن لايحال بينهم وبين سماع الآيات البينات، فدعوات الرسل تعتمد على البراهين (البينات) التي فُطرتْ العقول على أن تستجيب لها مالم تُفسدها الكبرياء والعناد والمواقف المسبقة. و مثل هذا النص الصريح يتكرر في القرآن كثيراً، فهذه الغاية شديدة الوضوح في تعاليم الإسلام.

لقدكان اهتمام الإسلام بالإنسان شديداً سواء على مستوى الأفراد أو مستوى الجماعات، ومن هنا كان اهتمامه بالعلاقات الإنسانية عموماً، سواء في نواحيها النفسية ، أو الاجتماعية ، أو الثقافية ، أو غيرها ،على مستوى الأفراد ، والجماعات ، في حالات

الاتفاق والاختلاف ، وفي حالات السلام والحرب . إن اهتمام الإسلام بأمن الناس وسلامتهم وإقامة العلاقات بينهم على العدل والإحسان والمحبة والرحمة والسماحة والمصارحة والوضوح والصدق وفك الحصار عنهم والإخلاء بينهم وبين عقولهم ومساعدتهم على إرتقاء الأخلاق ونضوج التفكير وتنمية المواهب وعقلانية السلوك هي من أوضح تعاليمه وأشدها تأكيداً. وهذه من أهم مكونات السلام العالمي، فالسلام الدولي هو النتيجة النهائية لمختلف العلاقات الإنسانية السليمة .

الإسلام هو داعي السلام

لقد اتخذ الإسلام السلام شعاراً عاماً له وقاعدة أساسية بنى عليها أحكامه وتشريعاته سواء فيما يتعلق بشؤونه الداخلية أو الخارجية. فالإسلام الذي هو عنوان هذا الدين قد اشتق اسمه واسم المنتسبين إليه من مادة السلام للدلالة على أن الدين الإسلامي دين سلام والمنتسبين إليه أهل سلام قال تعالى: ﴿**يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ**﴾ والسلم في هذه الآية هو دين الإسلام لأنه دين السلم والسلام. وقال تعالى: ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِيناً**﴾ وقال جل شأنه: ﴿**مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ**﴾ فدينهم الإسلام وهم المسلمون والنبي صلى

الله عليه وسلم يقول: «**المُسْلِمُ مَن سَلِمَ المُسْلِمُون من لِسَانه ويَدِه**»، والمسلم يكف أذاه عن الناس ويخالقهم بخلق حسن ويقول للناس حسناً كما أرشده الله في القرآن الكريم بقوله: ﴿**وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْناً**﴾ والسلام في القرآن اسم من أسماء الله تعالى قال تعالى: ﴿**هُوَ اللَّهُ الَّذِي لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلامُ**﴾ وفي الحديث : «**إن الله هو السَّلام**» والسلام تحية المسلمين التي أمرهم الله بإفشائها في الأرض كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم: «**إن السلام اسم من أسماء الله تعالى وَضَعَه الله في الأرض فأفَشْوا السَّلام بَيْنَكُم**»، أي أن كل سلام ورحمة فهو لله سبحانه وتعالى، منه بدأ، وإليه يعود، وهو مالكها ومعطيها، وأمر بإفشائه بين الخلق لحاجتهم إلى السلامة والمسالمة. فالمقصود من الأمر بإفشاء السلام إشاعة المحبة والتذكير الدائم بأهمية السلام ليأمن بعضهم بعضاً ويسلم بعضهم من بعض في الدم والمال والعرض.

السلام في علاقات المسلمين بغيرهم

وحالة السلم في نظر الإسلام هي الحالة الطبيعية للعلاقة بين المسلمين وغيرهم، إذ إن السلام كان ولم يزل شعاراً وعنواناً للدولة الإسلامية، فمنذ أن ظهر فجر الإسلام وأشرق نوره وهو ينادي في آفاق الكون بالسلام، ويضع الطريقة المثلى التي تبلغ بالإنسانية إلى الأمان. والنصوص الدالة على ذلك كثيرة جداً منها

قوله سبحانه: ﴿**وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ**﴾، وعموم قوله جل شأنه: ﴿**فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْاْ إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلاً**﴾، أي إن كفوا عنكم فلم يقاتلوكم بل سالموكم فليس لكم حق التعرض لهم بأذى ما دامت حالهم كذلك. بل إن كلمة السلم ومشتقاتها قد وردت في أكثر من مائة وثلاثين آية من آيات القرآن الكريم تدور بين الحضّ عليها والامتداح لها، بينما لم ترد كلمة الحرب إلا في ست آيات فقط. فالإسلام إذاً يعتبر السلام قاعدة أساسية في نظامه التشريعي، ولا يتناول أحكام الحرب إلا كحالة استثنائية عارضة عندما يقع العدوان على المسلمين أو عندما تصادر الحريات ويمنع الناس من اتباع الحق .

الجهاد وسيلة إلى السلام

لما كان تحقيق السلام الفردي والاجتماعي والعالمي من أهم أهداف الشريعة الإسلامية فمن الطبيعي أن يتوجه الإسلام إلى عقول الناس بهدف الإقناع وإقامة الحجة والبرهان. أما قبول الحق أو رفضه فهو مسؤوليتهم، والقرآن يؤكد مبدأ حرية الفكر والاعتقاد في عدة آيات منها قوله تعالى: ﴿**وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ**﴾ وفي القرآن أيضاً: ﴿**لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ**

الْوُثْقَى لا انفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾. ولما كان الرسول صلى الله عليه وسلم شديد الحرص على إنقاذ الناس من الجهالة والكفر والظلم وكان يتألَّم لإعراضهم عن الحق بيَّن الله له أنه لو شاء لهدى الناس جميعاً ولكن هذه الحياة الدنيا ليست سوى فترة اختبار، فمهمة الرسل إبلاغ الحق للناس وتبشيرهم وإنذارهم بالعواقب والناس يختارون على مسؤوليتهم الحق فينالون السعادة الأبدية أو يرفضونه فيكون مصيرهم تعاسة أبدية فهم الذين اختاروا لأنفسهم هذا المآل الفظيع ﴿**لا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا**﴾ إن هذه الحياة الدنيا ليست بالنسبة للحياة الأبدية، سوى غمضة عين، فهي جدٌّ قصيرة ومغموسة بالنكد. إنها ليست دار بقاء و لا دار حساب وإنما هي أشبه بجلسة الامتحان للتأهيل لحياة أبدية، أما الحساب فيكون في الحياة الباقية يوم القيامة.

إن أعظم مزايا الإنسان أنه كائن مختار وهو مسؤول عن هذا الاختيار والله قد أعطاه العقل والتمييز ومنحه الإرادة وكلفه بالاختيار وأخبره بأن مصيره مرتهنٌ باختياره. ففي القرآن : ﴿**وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا**﴾. فهو كائنٌ مكلَّف يتحمل مسؤولية ذاته. لذلك لما أظهر الرسول صلى الله عليه وسلم حرصه الشديد على إيمان الناس وأصابه الألم من رفضهم للحق أنزل الله عليه: ﴿**وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ**﴾. وقال:

﴿لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ أَلاَّ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ #!٣!#) إن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾.. وقال: **﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ ﴿٢١﴾ لَسْتَ عَلَيْهِم بِمُسَيْطِرٍ﴾**. وقال : **﴿إِنْ عَلَيْكَ إِلاَّ الْبَلاغُ﴾**. إن الإسلام يتخذ الإقناع منهجاً للدعوة، وهو يوجب أن تكون الدعوة بالحكمة الرزينة والقدوة الجيدة والموعظة الحسنة والمجادلة باللطف واللين والحسنى كما في قوله تعالى: **﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾**،وقوله تعالى: **﴿وَلا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾**.

وقد مكث النبي صلى الله عليه وسلم بمكة ثلاث عشرة سنة يدعو الناس إلى الإسلام على نحو ما أمره الله تعالى بالحكمة والموعظة والمجادلة بالحسنى وإقامة البرهان. ورغم أنه تعرض هو وأصحابه للإيذاء والمطاردة من المشركين إلا أنه بقي ملتزماً معهم بهذا المنهج السلمي الحكيم. ورغم عتوهم فقد أمره الله تعالى وأمر المسلمين بالعفو والصفح عنهم بقوله : **﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾**، وقوله: **﴿قُل لِّلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾**، وقوله: **﴿فَاصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلامٌ﴾**. فالمفترض بالمسلم أن لا يقابل الإساءة بمثلها ولكن يواجه الإساءة بالصفح والتسامح وفي القرآن : **﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾**. ووصف الله المؤمنين بأنهم **﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ

الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلامًا﴾**، وقال عنهم أيضاً: **﴿وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ وَقَالُوا لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ سَلامٌ عَلَيْكُمْ لا نَبْتَغِي الْجَاهِلِينَ﴾**. فالمسلم مأمور أن لايرد على السفاهة بمثلها بل يقابل الشتيمة بإعلان السلام، وهذا يدل دلالة قاطعة على أن دين الإسلام قام على أساس السلام والتسامح والصفح لأن من شأن هذا الأسلوب أن يجعل العدو صديقاً ويصيّر المحارب مسالماً. وفي القرآن : **﴿وَلا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾**. فهذا شأن دعاة الإسلام، إنهم مسلمون ومسالمون، وكاظمون للغيظ وعافون عن الناس ومتسامحون معهم، أو هكذا يجب أن يكونوا كما أمرهم الله لأنهم دعاة إسلام وسلام ومهمتهم إبلاغ الحق للناس بالبرهان و البيان، وليس من مسؤوليتهم أن يستجيب الناس للحق فالله يقول : **﴿﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾**.

الجهاد شُرع أولاً لدفع الظلم والعدوان

لم يُشرع الجهاد في الإسلام إلا بعد أن بلغ اضطهاد المشركين وظلمهم وعدوانهم على المسلمين ذروته بالرغم من مسالمتهم لهم ومقابلة إساءتهم بالإحسان، وذلك أنهم بالغوا في إيذاء الضعفاء من المؤمنين محاولين صدهم عن الإيمان وكانوا يعذبونهم ليرتدوا عنه، ثم إنهم هموا بقتل الرسول صلى الله عليه وسلم كما قال تعالى: **﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾**. وكانوا قبل ذلك قد حبسوه هو والذين أسلموا معه في أحد شعاب مكة،

وقـاطعـوهم وقـاطعـوا من يخـرق هذا الحـصـار، بل وصـادروا ممتلكات بعضـهم. فكان من العدالة الإلهيـة أن يشرع لـلمسلمين الدفـاع عن النفس لرد هذا الظلم والعدوان. قـال تعـالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴿٣٩﴾ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾، وقال جل شأنه: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾. فـمن حق الدولة الإسـلامـية وفق جـميع الأنظمـة والقـوانين السماويـة منها والوضعيـة أن تدافع عن نفسـها. فـمن سنن الله الكونية أن يدفع بالمحقين فساد المعتدين وبغيهم وإلا لاستشرى الشر وعم الفساد في الأرض. ومن ثم لا تتـحـقق المهمـة التي خُلق الإنسـان من أجلها وهي عبـادة الله وحـده، قـال تعـالى: ﴿وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ وقال في آيـة أخرى: ﴿وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾. إن الإسـلام وهو يـشـرع الجـهـاد لدفـع العـدوان لا يريـد سـوى إعـادة حـالة السـلام مع المعـتـدي وإشـاعة العـدل والمساواة والخـير للبشـرية، ومحـاربة الرذيلة والفسـاد، فالـله يصف المسلمين بأنهم: ﴿الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الأُمُورِ﴾، بل ويؤكـد حـرص الإسلام على اسـتعـادة حـالة السلام مع المعـتدين أنه أوجب على المسلمين العودة مـعهم إلى حالة السلم بمجرد انتهـائهم عن العدوان. وفي القرآن: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنِ انتَهَوْا فَلا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى

الظَّالِمِينَ﴾، كما أنه أوجب أيضاً قبول مسالمتهم عند جنوحهم إلى السلام ورغبـتهم فـيـه: ﴿وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾. فالإسـلام يأمر بالمسالمة والمصـالحة والمهادنة. إن مما يؤكـد تميز الإسـلام في حرصـه الشـديد على دوام حـالة السلام وحُسن ظنه حـتى بمن يقاتلون المسلمين إذا أظهروا التراجع وأخذ الناس على ظواهرهم أنه يقـبل أن يعلن الجـندي الذي يقـاتل المسلمين الإسـلام وبذلك يـجب على المسلمين الكف عنه بكلمة الإسـلام وقبـول دعواه وتأمـينه حتى لو كـانت كل الدلائل تشيـر إلى أنه إنما قال ذلك ليحمي نـفسـه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِندَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾. وبهذا يـظهـر أنه ليس من العـدل ولا من الموضوعـية اتهام الإسلام بأنه ديـن حرب وقتال؟! فـالسلام هو الأصل، أمـا المنابذة فـهي الاسـتثناء الذي لايتم اللجـوء إليـه إلا عند الضـرورة القصوى.

البر بغير المسلمين

لا يكتـفي القرآن بأن يأمر المسلمين بأن يسـالموا من يسـالمونهم من غيرهم بل يأمرهم بأن يبروهم ويحسنوا إليـهم ويعدلوا مـعهم، فـالله يقول: ﴿لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ #٨!#)إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ

الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾، وقوله تعالى:**﴿فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْاْ إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلاً﴾**. ولأن الهدف من خلق البشرية يقتضي التعارف والتآلف لا التناحر والعداء، كما في قوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾**fiوعلى هذا الأساس نجد أن الرسول صلى الله عليه وسلم أول ما قدم المدينة أبرم معاهدات السلام وحسن الجوار مع غير المسلمين .

لكن الإسلام لايُجيز للمسلمين تضييع حقوقهم أو السماح بامتهان دينهم أو قبول الهوان والذل والاستسلام، وحين يضطر المسلمون إلى مواجهة العدو فإنه لايجوز لهم أن يقاتلوا سوى المقاتلين. أمَّا العبَّاد والنساء والأطفال والمسنون والرهبان ونحوهم، فإن الإسلام يوجب مسالمتهم وعدم التعرض لهم وقد جاء في القرآن : **﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾**.

ومن مظاهر حرص الإسلام على الرحمة ومسالمة غير المقاتلين أنه أوجب الكف عن الجرحى وحرَّم إفساد مال العدو ابتداءً. وقد ذم الله الذين يسعون بالفساد : **﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾**. كما أن الإسلام يأمر المسلمين أن لايعاقبوا العدو إلا بمثل ما فعل بهم، بل ويحثهم على الصفح والصبر فيقول لهم في القرآن: **﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّابِرِينَ﴾**.

مبدأ الوضوح وتحريم الغدر

من القواعد الأساسية في الإسلام تحريم الغدر بأي شكل كان. ولما كان القصد من المعاهدات ضمان بقاء السلام أو العودة إليه في حالة الحرب فقد كانت القاعدة العامة في الإسلام وجوب الوفاء بالمعاهدات. وحتى إذا ظهرت الخيانة والغدر من العدو فإنه لايجوز للمسلمين مباغتته وإنما لابد من إعلامه بانتهاء العهد لئلا يؤخذ على غرة. وفي القرآن : **﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ﴾**. ومن شأن هذا التشريع حمل العدو على مراجعة نفسه وإعادة النظر فيما بدر منه، وربما دعاه ذلك إلى أن يعود للالتزام بأحكام المعاهدة المبرمة معه ومن ثم تعود حالة السلم و الأمن .

وهكذا نجد أن هذه الأحكام جميعها من شأنها تضييق نطاق الحرب و الحيلولة دون نشوب القتال والعودة إلى حالة السلام كلما تأرجحت، و العمل على إدامة الثقة بين المسلمين و غيرهم.

تعدد مجالات الجهاد وتنوعها

من الأوهام الكبرى في الغرب الاعتقاد بأن مفهوم الجهاد في الإسلام مرادفٌ للقتال، بينما أن الجهاد مفهومٌ واسع من مفاهيم الحياة. فالجهاد هو بذل الوسع والطاقة في إبعاد الأفعال السيئة والأطماع الممقوتة. فحياة المسلم كلها جهاد في سبيل الله، إنه يجاهد النفس وشهواتها وأطماعها، ويجاهد جهله وجهل الآخرين،

ويجاهد ليكون عادلاً في أقواله وأفعاله، ويجاهد للقيام بواجباته، ويجاهد ليتجاوز الواجبات إلى الإحسان، والتحلي بالفضائل والحرص على الكمالات، ويجاهد في ذلك مع نفسه ومع الآخرين في إصلاح ذات البين وغرس المحبة بين الناس، ويجاهد بذاته وبما يبذله من جهد ومال ووقت. إن كل عمل يقصد به المسلم نفع الناس أو دفع الضرر عنهم هو من أعمال الجهاد في سبيل الله. وإن أعظم صور الجهاد أن يكون المسلم نموذجاً في حُسْن التعامل وقدوة في كرم الأخلاق والوفاء والصدق وجودة العمل.

إن كل مسلم يعتقد أن القرآن قد جاء بالحق المبين، وأنه يجب عليه بقدر علمه واستطاعته إبلاغ الناس تعاليم ومبادئ القرآن، ومحاولة إقناعهم بما يعرف من الحق. فالبيان للناس وتقديم براهين الحق لهم ومجادلتهم بالحسنى كلها من أعظم مجالات الجهاد. وقد أمر الله رسوله بأن يجاهد بالقرآن ذاته، أي بالإقناع وليس بالاخضاع. فالمجادلة بالحسنى والدعوة إلى الله وإقامة الحجة والبيان من أبرز مجالات الجهاد، فالله يقول لرسوله : ﴿**فَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُم بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا**﴾. لقد كانت معجزة الإسلام كتاباً يُقرأ، وهذا دليل قاطع بأن الإسلام يتجه إلى العقل ويخاطب بالحجة والبرهان ولايلجأ للقوة ولا للعضلات إلا لصد العدوان أو الدفاع عن المقهورين والمستضعفين أو تحرير المستعبدين لتمكينهم من اختيار الحق.

ومن مجالات الجهاد جهاد النفس، وفي القرآن : ﴿**وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ**﴾، وذلك بمجاهدة النفس على الخير، والتزكية، والإيمان، وكفها عن الشر والشهوة، والفتنة. ومثله قوله تعالى: ﴿**وَمَن جَاهَدَ فَإِنَّمَا يُجَاهِدُ لِنَفْسِهِ إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ**﴾. فالجهاد مفهوم عام يشمل كل مايرتقي بالإنسان عن جانبه الحيواني الغرائزي ويصله بعالم الروح والعقل والفضائل والإخاء.

ومن مجالات الجهاد في سبيل الله الجهاد بالمال، كالإنفاق على الفقراء والأيتام والأرامل و بناء المشافي وإقامة الملاجئ، وغير ذلك من أعمال الخير المتنوعة كالتعليم والدعوة وطلب العلم والتأليف والكتابة. ومن هنا جاءت تسمية الاجتهاد في الفقه لمعرفة الحكم الشرعي لما يستجد من أمور الحياة. فالجهاد والاجتهاد جذرهما واحد، وهذه المعاني تتكرر في القرآن، ومن مجالات الجهاد في سبيل الله الجهاد بالعمل، وهذا يشمل: الأعمال الصالحة التي يقوم بها المؤمن، كالتعليم، والدعوة، والأمر بالمعروف، وتقديم القدوة الحسنة بالصدق و السلوك الحسن، والتعامل الأمين، والحرص على تجسيد تعاليم الحق والخير والمحبة.

وقد كان لذلك أثر كبير في جذب ملايين الناس للدخول في الإسلام. وعلى سبيل المثال فإن أندونيسيا لم تطأها أقدام الفاتحين المسلمين وإنما دخلت الإسلام تأثُّراً بالقدوة الحسنة والتعامل

الصادق، وكذلك كان شأن ماليزيا وكثير من البلدان الأفريقية التي تحول أهلها إلى الإسلام اقتناعاً به إنه الجهاد الفكري والأخلاقي .

وبالرغم من انحسار السلطة الإسلامية عن مناطق كثيرة حكمها الإسلام تاريخياً؛ إلا أن أهلها الأصليين ظلوا مسلمين، وحملوا رسالة الحق، ودعوا إليها، وتحملوا الأذى، والتعذيب، والظلم في سبيلها؛ كما نجده في:بلاد الشام، ومصر، والعراق، والمغرب، والقوقاز والبلقان، وهذا يدل على أن تأثير الإسلام فيهم كان أخلاقياً إقناعياً، فأهل هذه البلدان تحولوا إلى الإسلام واستمروا عليه بعد زوال السلطة الإسلامية بخلاف الاستعمار الذي حكم الكثير من البلدان الإسلامية لكنها بقيتْ ملتزمة بإسلامها رغم أن السلطة كانت غير إسلامية فترة طويلة .

إن من الخطأ الفادح أن يتصور البعض: أن كلمة الجهاد هي رديف لكلمة: (القتال) أو (الحرب)، فهذه الكلمات لا تعني إلا جزءاً خاصاً من مفهوم الجهاد.

إن الإسلام تحت اسم الجهاد يدعو إلى حماية المجتمعات من الظلم، والتسلط، ويسعى إلى تحقيق الإيمان بالله وعبادته وتوحيده و نشر قيم الخير، والفضيلة والأخلاق بالحكمة، والموعظة الحسنة، كما قال سبحانه ﴿**ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ**﴾ .

كما يدعو إلى الإصلاح الاجتماعي و مقاومة الجهل،

والخرافة، والفقر، والمرض والتفرقة العنصرية.

ومن أهداف الجهاد الأساسية: حماية حقوق المستضعفين الخاصة والعامة، من تسلط الأقوياء والمتنفذين. وفي القرآن الكريم: ﴿**وَمَا لَكُمْ لا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيّاً وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيراً**﴾. فالله يأمر المسلمين بأن يسعوا لنصرة المظلومين و نجدة المستضعفين والإسهام في تخليصهم من الظلم والقهر والفقر .

وبهذا يكون من صور الجهاد في الإسلام: مقاومة الظلم، ومقارعته: ﴿**رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا**﴾، فهو يضمن حق الأمم في مدافعة الظالمين المعتدين.

ويحرم الإسلام الظلم، حتى للمخالف في الدين؛ كما قال سبحانه: ﴿**وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُوا اعْدِلُوا**﴾. ويقول للمؤمنين في شأن قريش، التي منعتهم من دخول المسجد الحرام بمكة: ﴿**وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا**﴾. فالمسلمون مأمورون بالعدل والرفق حتى مع الذين صدوهم ومنعوهم من حقهم.

والرسول حذَّر المسلمين من دعاء المظلوم لربه على الظالم بالهلاك ونحوه حتى لو كان غير مسلم، فقال لأتباعه : **(اتقوا دعوة المظلوم، وإن كان كافراً فإنه ليس دونها حجاب)**. كما أن

من صور الجهاد مقاومة الدكتاتوريات التي تريد المحافظة على الخرافة والجهل، وعدم إعطاء مساحة لقيم الإيمان بالله، والأخلاق في الحركة الاجتماعية.

من مقاصد الجهاد

مع أن الجهاد في الإسلام مفهوم حياتي شديد الاتساع وأن القتال ليس إلا أحد مجالاته لكن يبقى من الوضوح أن نقول: إن الإسلام يعترف بالقتال، حين يكون خياراً أخيراً وضرورياً لمعالجة المشكلات، أو مواجهة الظلم والعدوان والدفاع عن الحريات والحقوق الخاصة، وحين نؤكد اعتراف الإسلام بالقتال والدفاع، والحرب فهذا جزء من منظومة القيم في الإسلام كما نفهمها، ويمكن لكل منصف أن يدرك معقولية مثل هذا القرار في الإسلام.

إن المسلمين يتفقون مع غيرهم على إدانة الصور الإرهابية، كخطف الطائرات، وتدمير البيوت، وقتل النساء والأطفال، واستعمال الأسلحة المبيدة للأحياء وإيذاء الأبرياء ونحو ذلك. لكن المسلمين يرون أنه يتعين على عقلاء العالم ورجال الفكر وقادة السياسة وأهل العلم أن يتعاملوا مع أهل الأرض بمعيار واحد، هو معيار الحق والعدل، وأن ينشروا هذه المبادئ بين جميع الشعوب وأن تنهض الأمم المتحدة ومنظماتها بجهد موصول وكثيف في هذا المجال.

إن الظلم ظلمٌ مهما كان مصدره، سواء صدر من مسلم أو غير مسلم، وسواء صدر من ضعيف أو قوي، وسواء صدر من فرد أو جماعة أو دولة، وعندئذ لابد من إدانة الظلم، وإدانة أهله، ولابد من وقفة شجاعة أمام الظالم لمنعه من ظلمه متى أمكن ذلك. أما العدل فهو عدل، وإن صدر من ضعيف أو من قريب أو بعيد، والموقف الصحيح تجاهه هو التأييد والنصرة لأهله وإن كانوا ضعفاء أو أقليات مستضعفة.

لكن الذي يحصل الآن هو الكيل بمكيالين فتدان التصرفات، إذا جاءت من الضعفاء حتى لو كانوا يدافعون عن أنفسهم ويقاومون البطش والاحتلال. أما المظالم التي يرتكبها الأقوياء فمسكوت عنها بل وتلقى الحماية و التأييد والدعم في الكثير من الأحيان !!

ونحن لا نجهل أن بعض المسلمين يتصرفون تصرفات لا تليق بالمنهج الإسلامي ولا بسلوك المسلمين، ولكننا نؤكد بأن هذه التصرفات تقع في أوطان المسلمين أنفسهم كما تقع خارجها، ومع أنها تصرفات لا يمكن قبولها إلا أنه لابد من التساؤل عن أسبابها الحقيقية؟ ذلك أن كثيراً ممن يقومون بتلك الأعمال إنما يقومون بها عن حسن نية، الأمر الذي يشير بأصابع الاتهام إلى القوى الغربية الخفية والعلنية معاً، فالخفية تؤجج نار العداء والحرب بتأليب تلك العناصر وإمدادهم بالمال أو السلاح، والعلنية تتصدى لجهود أولئك وتتحدى مشاعرهم وتضايقهم حتى تقع المصادمات

الكلامية والدموية، وقصص الصومال وأفغانستان والعراق شواهد حية على ذلك.

إن أي إنسان أو أي مجموعة بشرية مقهورة ومسلوبة الحق قد تضطر إلى القتال ومدافعة الخصم و يُحتمل أن تقوم بأي عمل حتى وإن كان يخالف المبادئ والأعراف والأخلاق ، وأن تستعمل من ا لوسائل والأساليب ما تراه مجدياً لأن الطرق السلمية قد أُغلقت أمامها فاندفعت بشكل غير عقلاني .

الإختلاف عنصر حتمي في الحياة البشرية

من المحال أن يتفق البشر، فتعدُّد الثقافات والتباين في الاعتقادات والتصورات، والتفْكير، والعادات لاتسمح بحصول ذلك. وقد أخبرنا الله في القرآن أن الاختلاف حقيقة باقية إلى أن تقوم الساعة. فقد جاء في القرآن : **﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ #١١٨#)إلاَّ مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾**. بل إن الاختلاف يُحقق التنوع ويُثري الحياة الإنسانية، ولكن يجب ضبطه بالمثل العليا وبالأخلاق الفاضلة وبإقامة العدل وبعدم انتهاك القوانين الدولية وبالاحترام المتبادل بين الثقافات.

وما دام العالم متعدد الديانات والثقافات، مختلف الاتجاهات **﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾** فإنه ينبغي للعالم أن ينادي بالسلام الحقيقي والمعقول، الذي يحقق مصالح الأمم، ويحفظ لكل منها

خصوصيته، لذلك فإننا ندعو إلى الالتزام بالمبادئ التي تحفظ حقوق وكرامة كل الأطراف ومنها :

١– الالتزام بمبدأ العدالة في معاملة الثقافات و الشعوب والدول ورفض التمييز بكل أشكاله.

٢– أن يبادر القوي بنزع يده من كل موضع امتدت إليه بغير حق، أياً كان ذلك الموضع، وأياً كان مظهر هذا الامتداد، إن عسكرياً، أو اقتصادياً، أو ثقافياً، أو غير ذلك، كي تمارس الشعوب والدول كافة حقوقها المشروعة بدون تدخل من أحد.

٣– أن تكون الدعوة إلى السلام قائمة على الإقناع وليس على الإخضاع لتكون صادرة من إرادة الشعوب ورغبتها، دون إملاء أو إكراه من قوة أجنبية، وعندئذ يكون سلاماً اختيارياً وإرادياً لا اضطرارياً.

٤ – أن تأخذ جميع الدول – وبخاصة القوي منها – بالأسباب الممهدة للسلام، ومن ذلك:

ـ الامتناع عن تصنيع وبيع الأسلحة الفتاكة.

ـ الأخذ على يد الظالم المعتدي، فرداً كان أو جماعة، أو دولة.

ـ احترام الشعوب والدول المستضعفة، والاعتراف التام بسيادتها.

ـ رفض إرهاب الدول، كرفض إرهاب الأفراد.

ـ أن يكون للأمم المتحدة ومنظماتها دور أكبر في توفير أسباب الوئام بين مختلف الشعوب والأمم .

ـ تفعيل دور اليونسكو لتنشيط حوار الثقافات .

إننا نحن المسلمين نعتقد جازمين أن ديننا يملك صيغة وفاق إنساني عالمي، يملكها منهجا، ويملكها تاريخا وحضارة، من غير أن نصادر حق الآخرين في تطلعاتهم، من خلال مبادئ عادلة يرتضونها لأنفسهم، تحقق صيغة الوفاق الإنساني.

ولقد يكون من المناسب هنا أن نشير إلى أهم المبادئ والأسس التي يقوم عليها الوفاق الإنساني، أو السلام العالمي:

١ – القيمة الإنسانية: فالناس كلهم لآدم وآدم من تراب، فلا فضل لشعب على آخر، ولا فضل لعرق ولا لون إلا بحسب الصلاح والتقوى والإسهام في الخير العام .

وقد جاء التوكيد على هذه القيمة في الإسلام بما لا يدع مجالاً للشك، جاء في التنزيل: ﴿**لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ**﴾. وجاء أيضاً: ﴿**وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً**﴾.

٢ـ التعارف والتعاون، وهما مبدآن مقرران في دين الإسلام، لما فيهما من التواصل الإنساني، والرقي الحضاري، الذي يحقق المصالح العامة لعموم الشعوب.

٣ – الالتزام بالقيم الخلقية الكبرى. فعلاقات البشر يجب أن تقوم على القيم الأخلاقية المشتركة فبها يتعايشون وبها يتفاهمون، ومن أهم هذه القيم:

الرحمة: فالمسلم يؤكد عليه دينه أن يرحم الآخرين، وأن يُشفق عليهم، وأن يرفق بهم، وإن كانوا ليسوا من قومه، ولا من أهل دينه. والرحمة في الإسلام تشمل كل حي، من إنسان وحيوان ونبات. إن المسلم يحثه دينه أن يُشفق على الإنسان الآخر ويحنو عليه ويحرص على بذل الخير له، لذا ندعو سائر البشر – أفراداً وجماعات ودولاً – أن يجعلوا من الرحمة منطلقاً للتعاطف والتكافل.

القيمة الأخرى العليا هي قيمة **العدل**: فهو ميزان القسط المعتدل الذي ينصف كل أحد، ويعيد الأمور إلى نصابها، وهو قيمة يتفق عليها عموم الناس من كل الأديان، فليس من العدل أن يوزن بميزانين ويكال بمكيالين.

البر والإحسان: وهما قيمة خلقية سامية يدعو إليهما الإسلام ويؤكد عليهما. قال الله تعالى في القرآن: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ**﴾. وجاء فيه: ﴿**لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ**﴾. والمجتمع الإنساني ينبغي أن تسود فيه هذه القيمة الإيجابية التي تحقق التكافل والمواساة لكل المحتاجين.

المعاملة بالمثل: بحيث يكون الجزاء من جنس العمل وبحجمه، دون زيادة ومبالغة في الانتقام. وهذا مبدأ إسلامي جليل لا يجوز تخطيه. بل إن الإسلام يدعو إلى العفو والصفح عن الخطأ، قال الحق سبحانه: ﴿**وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّابِرِينَ**﴾.

التسامح: فبقدر ما يدعو الإسلام أهله إلى أن يكونوا أقوياء في

الحق وأن لايرضوا بالهوان لا لأنفسهم و لا لدينهم فإنه في الوقت نفسه يدعوهم إلى التسامح و العفو والصفح والإعراض عن الجاهلين، ومن النصوص الدينية في ذلك قوله تعالى في القرآن : ﴿**فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ**﴾، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: «**إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه، ولا ينزع من شيء إلا شانه**»، وقوله: «**البر حُسْن الخلق**». وهكذا يوجب الإسلام على المسلمين أن يكونوا في تعاملهم مع مخالفيهم،قمة في التسامح والرفق والعفو والبر والإحسان .

وإذا كانت معظم الديانات والحضارات تَدَّعي المسامحة مع الخصوم فليكن التسامح خلقاً عاماً بين الأمم، وجسراً متصلاً بينهم، يعبرون من خلاله إلى تحقيق المصالح المشتركة، ولكي لا تكون دعوى التسامح هذه حبراً على ورق، أو مجرد شعار خادع، لا بد من البرهنة على مصداقيتها، ومن علامات المصداقية:

- احترام دين الإسلام.
- عدم التدخل في شؤون المسلمين الداخلية.
- الابتعاد عن الشعارات الاستفزازية؛ مثل: «الحرب الشاملة» و«الحروب الصليبية» و«محاور الشر»، وما شابه ذلك.

معوقات في طريق السلام

يبذل العقلاء في العالم جهوداً صادقة من أجل تحقيق السلام، وتسعى لذلك هيئة الأمم المتحدة التي تكافح من خلال منظماتها

ومجالسها للوصول إليه، غير أنه لا يلوح في الأفق ما يبشر بتحقيق هذه المساعي، ولعل مرد ذلك راجع إلى العديد من المعوقات التي منها :

ممارسة التمييز العنصري:فعلى الرغم من إعلان " وثيقة حقوق الإنسان " التي تنادي بالمساواة بين الناس، أفراداً وشعوبا وأعراقاً وثقافات، إلا أن الواقع العملي لم يلتزم بهذه الوثيقة حيث لا زالت النظرة إلى الشعوب متفاوتة، من حيث لونها وثقافتها، بل ومن حيث أصولها، وأعراقها؛ فهذا شعب سام، وذاك شعب هابط، وهذا شعب متحضر، وذاك شعب متخلف، وهذا أسود وذاك أبيض، وهذا غربي وذاك شرقي.. وهلّم جراً، الأمر الذي يثير الحزازات، ويزرع الضغائن بين الشعوب، وربما ظهرت آثار هذه التفرقة العنصرية، في صور الثورات والانقلابات الدموية، بل الحروب الطائفية والإقليمية.

عدم العدالة في معاملة الشعوب والدول: فهذا شعب هو في نظر القوى الكبرى شعب محترم مقدس لا يلام على عدوان يقوم به ولا يدان على ظلم يرتكبه بل يُعتذر له عن كل جرم يفعله، ويُعتذر منه عن كل ما لا يعجبه، وبالمقابل يُستهان بشعوب أخرى وتضيع حقوقها وتداس كرامتها وتعامل كشعوب حقيرة تنتهك حرمتها، وتعاقب بدون جريرة، ويُشَهَّر بها إعلامياً. إنه المنهج الجائر والمزاجي الذي يصوره الحكيم العربي بقوله:

وعين الرضا عن كل عيب كليلة ... كما أن عين السخط تبدي المساويا

إنه لا يمكن أن يتحقق السلام في الأرض في ضوء هذه الممارسات، سواء صدرت في حق دول، أو شعوب، أو أفراد؟!

عدم احترام التنوع الثقافي : تتعدد الثقافات بتعدد الشعوب وتنوعها، فلكل ثقافة خصائص، تنفرد بها عن غيرها مما يجعل مهمة دمج الثقافات أو إلغاء بعضها يتعارض مع السنن الكونية التي تقضي بالتعددية الثقافية. والسلام المنشود ليس مرهوناً بالقضاء على الاختلاف أو منع التعددية الثقافية لأنه محال تحقيق مثل هذا الهدف. كما أن التنوع الثقافي يخدم الإنسانية ويحفز الأعمال الحضارية.

الإساءة إلى الإسلام والمسلمين: تقف بعض الدوائر الغربية (الدينية والسياسية والإعلامية) من الإسلام موقفاً عدائياً، بطريقة وأسلوب فيهما كثير من الفظاظة والتجني والاستفزازية مما يثير مشاعر المسلمين ويغضبهم من جهة، كما ينفر غير المسلمين من الإسلام ويشوه ظلماً صورته في أذهانهم، فتمتلئ قلوبهم حقدا عليه وكرها لأهله، ولا يكون لديهم الاستعداد لفهمه ودراسته وإصدار أحكام نزيهة وموضوعية عليه .

إننا نحن المسلمين نقدر ما تحمله نفوس كل أمة من قناعة بدينها ومحبة له ورضاً به ثم بالتالي الارتباط النفسي بالأمة والوطن. إن هذا شعور مشترك بين الأمم لامجال لإنكاره ولاداعي لمحاربته أو عده مشكلة أو عائقاً في طريق السلام لكن ما يعد مشكلة هو التجني على الدين الإسلامي واتهامه بما ليس فيه ، فمثل ذلك لابد أن يحدث من المصادمات والمنازعات ما ليس في مصلحة أهل الأرض واستقرارهم .

المؤسسات الخيرية في المملكة العربية السعودية

مدخل

في معمعة الحملة الإعلامية والإجرائية الأمريكية على المؤسسات الإسلامية الخيرية لابد من التذكير بأن العمل الخيري وإنشاء المؤسسات التطوعية ليس شيئاً ينفرد به المسلمون وإنما هو نشاطٌ إنساني عام تمارسه باعتزاز ورضى كلُّ الشعوب ومن مختلف الأديان والمذاهب. فما يثار في الولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً و في الغرب عموماً حول المؤسسات الخيرية الإسلامية هو أحد البراهين على أن الإنسان إذا أثير وانفعل فإن رد فعله لايكون واقعياً، بل يفتقر في الغالب إلى الاتزان، ويبتعد عن الواقعية، و يصبح عاجزاً عن الالتزام بالموضوعية والعدل في كل ما يتعلق بمن يعتبرهم مخاصمين له أومصدر إثارته وانفعاله. فهو بسبب الإثارة والاستحضار القوي لهذه الخصومة يغلق أذنيه عن سماع الحقائق الموضوعية، ويوصد ذهنه عن التأمل والتثبت والمراجعة، ويندفع مع الانفعال و الهوى، ويستجيب للرغبة دون إمعان أو محاكمة، ويتخلى

عن منطق العقل. فهو بانفعاله وتوتُّره يكون مدفوعاً برغبة الإدانة وحريصاً على تبرير الانتقام و تسويغ العدوان.

فالهجوم الأمريكي إعلامياً وإجرائياً على المؤسسات الخيرية الإسلامية يتنافى مع الحقائق الموضوعية ومع الاتجاه الانساني في كل مكان ومع ما تمارسه أمريكا نفسها والغرب كله. ففي الغرب تتعدد وتتنوع المؤسسات التطوعية الخيرية بشكل لامثيل له في أية مجتمعات أخرى. ولاتستطيع أمريكا أن تدعي بأنه لايحصل أية أخطاء في هذه المؤسسات، فكل النشاطات البشرية معرضة للخطأ. و حين يكون العمل خيرياً لا يعني أن القائمين به أصبحوا فوق الخطأ وإنما يبقون ضمن الدائرة البشرية المحفوفة بالنقائص والأخطاء. وبالطبع لاتخرج المؤسسات الخيرية الإسلامية عن هذه اللازمة البشرية رغم الحرص الشديد على خلوص العمل من أية شائبة.

إن المؤسسات الخيرية والتطوعية الأمريكية تعمل في كافة المجالات الخيرية، وتهتم بجميع الاحتياجات الإنسانية، ولها ثُقْلٌ سياسي وتُمثل قطاعاً هاماً من قطاعات الضغط، ولها تأثير كبير على الرأي العام في أمريكا والغرب كله، وتتدخَّل في أكبر القضايا وأصغرها، من أكبر قضايا السياسة والبيئة إلى الاهتمام بأمور خاصة ودقيقة ليس معهوداً أن تتدخَّل بها المؤسسات الخيرية. وقد يستغرب البعض حين يعلم أنه يوجد مثلاً جمعية خيرية في

بريطانيا مهمتها التأكد من وفاة الأفراد قبل دفنهم وأنقذت هذه الجمعية الآلاف في لندن وغيرها من الحواضر البريطانية ممن كان الأطباء قد أكدوا وفاتهم وظهر بعد المراجعة والتثبت أنهم أحياء، وهذا نموذج على ارتفاع مستوى الحس الإنساني و على وفرة الاستعداد للعمل التطوعي في أي مجال ينفع الناس أو يدفع الضرر عنهم. وهنا تأتي المفارقة ويتجلَّى الظلم. فما دام أن أمريكا تدرك أهمية الأعمال التطوعية وتدعم النشاطات الخيرية إلى درجة صياغة و تطويع القوانين بما يخدم هذا الاتجاه ويدفع الشركات والمؤسسات والأفراد إلى المزيد من الإنفاق في المجالات الخيرية مقابل إعفائهم من الضرائب وتوفير الكثير من التسهيلات الحافزة، وهو ما يؤكد أن الهجوم على المؤسسات الخيرية الإسلامية هو عملٌ انفعالي مفْرطٌ في الانفعالية والجور.

إن الجمعيات الخيرية الإسلامية السعودية، مثلها مثل كل المؤسسات الخيرية في العالم، تهدف إلى تقديم العون والمساعدة للفقراء والمحتاجين والمشردين واللاجئين والمشاركة في تخفيف آثار الكوارث والحروب، وتنمية الترابط الانساني والتكافل الاجتماعي ، و هي تحرص على التفاعل الإيجابي و التعاون مع الآخرين. وهذا هو نفسه ما تهدف إليه المؤسسات الخيرية في الغرب. فالعمل التطوعي المؤسسي حقيقة واقعة ومشهودة ومعلنة في كافة المجتمعات وعند كل الأديان والمذاهب دون استثناء. فلا

يوجد أي مسوغ منطقي أو موضوعي لشن حملة ضد الجمعيات الخيرية الإسلامية. فهي لاتعمل سراً. كما أنها بعيدة عن الأهداف السياسية، وليست منفردة بشيء لم تألفه البشرية وإنما هي تعمل في مجالات تشارك فيها كل الأمم والشعوب من كافة الاتجاهات. أما حصول مخالفات نادرة فردية من بعض العاملين أو استفادة بعض الأفراد من ذوي الاتجاه الراديكالي من خدماتها فهو لايبرر التعميم ولايسوغ الحملة،لأن الاختراق يحصل في أشد الأجهزة الاستخبارية حذراً وأدقها عملاً وأعلاها تدريباً. فليس غريباً أن يحصل ذلك في جمعيات خيرية مفتوحة يُفترض أن لايتطوع للعمل فيها سوى الراغبين حقاً في خدمة الناس بدافع بعيد عن الأنانية والطموح الشخصي. فالتعامل في الجمعيات الخيرية، سواء بالتوظيف أو تقديم المعونة، يقوم على العفوية و افتراض الصدق وحُسن الظن واستبعاد الريبة والانفتاح والوضوح والشفافية والبساطة.

إن الولايات المتحدة الأمريكية التي تتزعم الحملة ضد المؤسسات الخيرية الإسلامية هي نفسها تفتخر بأنها أكثر الأمم إنفاقاً في المجالات الخيرية. وعلى سبيل المثال نشرت مجلة (فوربز) الأمريكية في عددها الصادر يوم ١٥/١٢/١٩٩٧ تحت عنوان : (أمريكا المعطاءة) أن التبرعات الخيرية الأهلية خلال عام ١٩٩٦ وحده بلغت مائة وواحداً وخمسين (١٥١) بليون دولار،

وهو مبلغٌ يتكرر كل عام، وإن كان بين عام وآخر قد يزيد كثيراً أو ينقص قليلاً، لكنه بمثابة مورد ثابت تعتمد عليه مؤسسات راسخة وعريقة مثل الكنائس والمؤسسات الدينية و الجامعات والمشافي. وهذا المبلغ السنوي الوافر يعادل الميزانيات السنوية لعشرات الدول الأفريقية أو غيرها من الدول الفقيرة. وتقول المجلة ذاتها بأن ٤٦٪ من ذلك المبلغ الضخم مقدَّم للمؤسسات الدينية، وبأن ١٣٪ مخصص للتعليم، و٩٪ مخصص للصحة. و اعتماداً على هذه التبرعات السخية المنتظمة تواصل المؤسسات الدينية والتعليمية والصحية وغيرها من المؤسسات الإنسانية عملها بانتظام ورسوخ، وهي واثقة من استمرار هذا التمويل الثابت. ومادام الأمر كذلك فكيف تستنكر أمريكا على المسلمين اهتمامهم بالعمل الخيري؟! وإذا كان الذي يستفيد من خدماتها أحياناً قد لا يكون مقصوداً بها، أو يندسُّ بعض المتعصبين أو المتهورين أو غير المنضبطين بين العاملين في المجالات الخيرية فإن مثل هذه المخالفات غير المقصودة يمكن أن تحصل في أي عمل بشري!!! فليس غريباً أن يحصل مثل هذا في المؤسسات الخيرية، خصوصاً وأن عملها يقوم على الصدق والتلقائية وإحسان الظن بالمتطوعين وبالمستفيدين و استبعاد الشك. فالخطأ حين يحصل أحياناً يبقى ضمن دائرة الأخطاء البشرية المألوفة التي ليس من الموضوعية ولا العلمية استغراب حصولها.

وتنتشر المؤسسات التطوعية والخيرية والبيئية و الدينية في كل الولايات الأمريكية وفي مدنها، ولاتدع مجالاً يستدعي النشاط الخيري إلا وتعمل فيه. فالتنظيمات الخيرية بأمريكا المهتمة بالبيئة مثلاً حاضرة في كل مكان وتقوم بحملات توعية عبر وسائل الإعلام، كما أن لها صلاحيات تكوين مجموعات ضاغطة للتأثير على المشرعين وعلى الحكومات المحلية والكونجرس لإصدار تشريعات تهدف إلى حماية البيئة، ولها اهتمامات متنوعة تصل إلى تحليل المياه الجوفية للتأكد من صلاحيتها وفحص التربة. وتقوم المؤسسات الخيرية بجهود متنوعة مثل إيواء مدمني المخدرات وعلاجهم وإنشاء مصحات لنقاهتهم، كما تهتم بالمسنين والعجزة. ويضم (اتحاد الوعد الأمريكي من أجل الشباب) مجموعة من المؤسسات والهيئات والمنظمات والجماعات والوكالات العامة وكذلك الأفراد الذين يسعون مجتمعين لضمان حصول الشباب على الموارد الأساسية المتمثلة بوجود كبار يهتمون بالصغار ويرعونهم ويرشدونهم، وتوفير أماكن آمنة ونشاطات منظمة لهم، وكذلك توفير الرعاية الصحية للأم والجنين ومتابعة الطفل غذائياً ونفسياً، و أن يكون مع الأسرة دائماً طبيب أو ممرضة مدربة جيداً دائماً، إضافة إلى تعليم فعَّال للحصول على مهارات تساعد على المنافسة في سوق العمل، وكذلك مساعدة الشباب على تنمية مواهبهم وتدريبهم وفتح آفاق العمل لهم.

ولايقتصر التطوع في الولايات المتحدة وفي الغرب وفي العالم كله على تقديم الأموال والدعم المادي وإنما تتنوع الاسهامات التطوعية مثل التطوع بالعمل المجاني. وعلى سبيل المثال بينت في إحصائية عام ١٩٩٤ بأن أوقات التطوع في الولايات المتحدة جاءت كما يلي :

- تطوَّع أكثرُ من ٩٤,٢ مليون شخص.
- معدل ما تطوَّع به الفرد الواحد٤,٢ ساعات يومية.
- عدد الساعات التي قدمها المتطوعون ٢٠,٥بليون ساعة تطوع.
- كان معدل ساعات التطوع موازياً لعمل ٩ ملايين موظف.
- بلغ مجموع ما تطوع به من وقت ما يعادل قيمة ١٧٦ بليون دولار.

وتهتم (منظمة روابط التقنية) الأمريكية بمساعدة المؤسسات الخيرية لتحسين أدائها، واقتراح المهمات، وبرمجة الأعمال، ورسم السياسات، وكيفية اختيار المتطوعين، ورسم آفاق العمل ومساعدة المدارس على استخدام التقنية بفاعلية.

ومن الهيئات الخيرية في أمريكا (منظمة الموئل للبشر) التي حققت نجاحات كبيرة في توفير المساكن للفقراء المعدَمين في أنحاء كثيرة من العالم، وهي تُنجز سنوياً عشرة آلاف مسكن، ساهمت في توفير المأوى لكثير من الفقراء في أقطار كثيرة من العالم وجمعت وأنفقت مليارات الدولارات من هبات الناس

والمؤسسات والشركات.

و من المؤسسات الخيرية الرائدة العملاقة مؤسسة (أوكسفام) التي أُنشئت في بريطانيا في النصف الأول من القرن العشرين، وهي تهتم بالأيتام والجياع والمحاصرين والأسرى و اللاجئين ومشردي الحروب وبالشعوب التي تتعرض لأزمات دورية من الفيضانات أو الجفاف، ولها برامج (ضد الفقر) وتقوم بحملة عالمية تحت شعار (سوياً نحو الحقوق سوياً ضد الفقر) .

بل هناك منظمات ومؤسسات مهمتها مراقبة سلوك الحكومات مع مواطنيها، مثل: منظمة فرق السلام الدولية، ومنظمات حقوق الإنسان. ومع أن هذه المنظمات هي في الغالب ذات أهداف إنسانية محضة إلا أن ذلك لاينفي أنها تتدخَّل في خصوصيات البلدان الأخرى، وتُستغل أحياناً لأغراض سياسية. وهذا يؤكد أن كل التنظيمات الخيرية والإنسانية قد يحصل من بعض أفرادها تصرفات لاتتفق مع الأهداف الحقيقية، وهو ما يحصل في كل الأعمال الجماعية. فإذا حصل أي خطأ في سلوك أي فرد من العاملين في الجمعيات الإسلامية أو استفاد من خدماتها من ليس مقصوداً بها فإن هذا لايعبر عن أهداف الجمعيات ولا يُحَدد مجرى نشاطها، وإنما هو شيء عفوي ناتج عن حسن النية واستبعاد الشك، أو هو سلوكٌ فردي محسوبٌ على صاحبه فقط.

إن الرغبة في الخير والإسهام في الأعمال الإنسانية ليست

محصورة في شعب دون آخر. ففي اليابان وكوريا واستراليا ومختلف البلدان توجد مؤسسات خيرية لمساعدة الفقراء والمرضى ورعاية الأيتام والمعاقين والمقطوعين وإيواء المسنين والاهتمام بهم وإنشاء الدور التي تتولى شؤونهم.

وفي عام ١٩٩٧ حين تفاقمت الأزمة الاقتصادية في كوريا الجنوبية تسابق الكوريون إلى التبرع، وكانت النتيجة المذهلة جَمْع أكثر من عشرين (٢٠) بليون دولار.

وتوجد هيئات ومؤسسات تطوعية متنوعة وناشطة في كل المجتمعات الأوربية كجمعية (أطباء بلا حدود) التي يَهُبُّ أعضاؤها الأطباء والمتعاونون معها للسفر لمساعدة البلدان المنكوبة بالحروب والكوارث والأوبئة.

وفي فرنسا تتنوع النشاطات الخيرية، وكمثال على ذلك تجري كل عام حملة تبرعات عن طريق التلفزيون لأعمال خيرية متنوعة. يُدعى الناس ـ مثلاً ـ للتبرع سنوياً لمكافحة الأمراض الجينية في فرنسا وخلال ساعات يتم جمع مبالغ كبيرة يتراوح مجموعها سنوياً ما بين (٢٢٤) و (٢٤٠٠) مليون دولار.

وفي ألمانيا تتعدد المؤسسات الخيرية ومن بينها (منظمة مكافحة الجوع في العالم) التي لها نشاطات عالمية وتبتكر طرقاً كثيرة من أجل أداء مهمتها الكبرى. ومن هذه الطرق أنها دعت الشعب الألماني الذي ينفق على الألعاب النارية في احتفالات رأس

السنة الميلادية كل عام ما يقارب (١٦٠) مليون مارك. وطالبت المنظمة الألمان بالكف عن هذه الألعاب وتوجيه المبلغ لفقراء العالم الثالث، وكان شعارها (الخبز بدل الألعاب النارية) .

إن نشاطات المؤسسات الخيرية السعودية لاتختلف عن نشاطات غيرها من المؤسسات الخيرية في العالم، فهي لا تعدو كونها قنوات ووسائل لإيصال أموال المتبرعين إلى المحتاجين ودعم المشاريع والبرامج الخيرية وفق التنظيمات المعتمدة لذلك، فهي مجرد مؤسسات تقوم بدور الإشراف العملي على تنفيذ تلك البرامج.

ونتوخى من القارئ أن يدرك أن العمل الخيري ركنٌ أصيل في تشريعات الإسلام وعنصر رئيسي في سلوك المسلمين، فالزكاة أحد أركان الإسلام وهذا الركن يُحَدد في الأموال نصيب الفقراء والمحتاجين. وتُعتبر الزكاة هي الحد الأدنى الذي لايجوز للمسلم أن يُقَصر في أدائه. ثم يأتي دور الإحسان والتكافل الإجتماعي الذي تتعدد مجالاته بتعدد احتياجات الناس، ويرتفع فيه مستوى السخاء والبذل بارتفاع مستوى الإيمان وصفائه وإخلاصه.

إن الجمعيات الخيرية السعودية تستشعر الواجب الشرعي حيال المحتاجين وإغاثة المنكوبين زمن الكوارث والجفاف والفيضانات والزلازل والمجاعات والحروب التي يعاني منها المسلمون في أقطاركثيرة، إن الإسلام يوجب على المسلمين تلبية

نداء المحتاجين والأيتام والأرامل والمنكوبين، وإن الناظر بموضوعية و إنصاف إلى الجمعيات الإسلامية العاملة في أوساط المسلمين يرى أن جهودها رغم الحاجة الشديدة إليها مازالت ضعيفة ومتواضعة ومحدودة قياساً بحجم المآسي التي تنتظر منها المشاركة الفعالة والدائمة. وهذه الجهود الضعيفة والمحدودة لاتقوم بأي نشاط سياسي بل تقتصر أعمالها على الجوانب الإنسانية البحتة. مثل إطعام الجائع، كإفطار الصائمين ومشروعات الأضاحي وتوزيع الوجبات على المنكوبين وسقيا العطشى من خلال حفر الآبار وجلب المياه حين يضرب الجفاف تلك الديار زمن توقف الأمطار وشح المياه، كسوة المحتاجين في الشتاء الثقيل والبرد القارس و في الأعياد والمناسبات وتوفير اللحاف. أو يتجه نشاطها نحو إقامة المساكن المتواضعة والدور للمهجرين وللمعوزين، أو إلى علاج المرضى والمصابين، وهم نسبة كبيرة من المسلمين ضَرَبَ التخلف الصحي والمعيشي أطنابه في أوساطهم، فتحاول بعض هذه المؤسسات الإسلامية أن تفتح بعض المستوصفات ودور الاستشفاء في قرى المسلمين وبلدانهم وتقوم ببعض الحملات الصحية والعمليات الجراحية اللازمة لهم. ومع فشوّ الجهل والتخلف بينهم حَرصَتْ بعض هذه المؤسسات على إقامة المدارس والمعاهد لرفع الأمية عنهم، وإزالة الجهالة عن أبناء المسلمين وبناتهم، كما قامت بعض هذه الجمعيات الخيرية المسلمة

في بناء دور العبادة لهم كإعمار المساجد، وترميم الجوامع التزاماً بواجب رابطة الدين والأخوة الإنسانية .

إن أعمال التطوع التي تقوم عليها المؤسسات الخيرية الإسلامية ذات عمق في تاريخ الأمة الإسلامية، وليست وليد حاجة طارئة، أو ظرف مؤقت، وهي تحاول أن تتطور بتطور أشكال التطوع المعاصرة، ومتطلباته المتعددة .

إن المؤسسات الخيرية الإسلامية اقتضتها الحالة المتردية للمسلمين في مواقع كثيرة من العالم. وما تعيشه الأمة من اضطراب وتشرد وحروب وكوارث تستلزم الإغاثة السريعة والمساعدة الدائمة دون توقف. فأوضاع الشعوب الإسلامية ـ كما هو معلوم للجميع ـ متردية بشكل فظيع. ويكفي أن نشير إلى أن الإحصاءات الدولية تؤكد أن ٩٠٪ من إجمالي اللاجئين في العالم هم من المسلمين، ويتجاوز عددهم في بعض الفترات ٢٧ مليون لاجيء أو نازح، ويوجد حالياً واحد بين كل مئتي شخص من المسلمين إما لاجيء أو نازح.

إن العمل الذي تقوم به المؤسسات الخيرية السعودية هو من أوجه العمل الخيري التطوعي، وهو من الأمور التي لا يماري الإنسان في أهميتها وضرورتها للمجتمعات، سواء في الرفع من معاناتها الداخلية، أو التواصل مع المجتمعات الخارجية ضمن دائرة المفهوم المتسع للتكافل الاجتماعي.

إن المؤسسات الخيرية الإسلامية السعودية هي استجابة ضرورية للحاجات الإنسانية الملحة، كما أنها استجابة لنداءات الأمم المتحدة المتكررة. فهي تعمل ضمن أهداف العمل التطوعي الدولي، تقوم بالتنسيق مع الهيئات والوكالات والمنظمات العالمية والإقليمية والمحلية، وأهدافها شديدة الوضوح، وأعمالها شديدة الشفافية، وإجراءاتها شديدة البساطة، ولاتدخل ضمن أي إطار سياسي أو دعائي، وليست مدفوعة بأي غرض دنيوي سوى القيام بالواجب و المشاركة في إغاثة الملهوف ونجدة المكروب وإطعام الجائع وكسوة العاري وتقديم الأغطية في الشتاء للاجئين والمشردين والفقراء، والإسهام في توفير أسباب الحد الأدنى لحياة هؤلاء الذين أفسدت الحروب حياتهم. وهذا كله يتفق مع الاتجاهات الإنسانية العالمية، ويتكاتف مع المنظمات الدولية العاملة في المجال نفسه. فلا يوجد أي مبررمنطقي للارتياب في الجمعيات الخيرية الإسلامية مع أنها تعمل ضمن إطار القانون الدولي وذات أهداف إنسانية محضة.

إن الأمم تتبارى في إنشاء وتطوير المؤسسات الخيرية التطوعية، وتفسح المجالات لها، وغالباً ما تسهم الحكومات على اختلاف أنظمتها بالتسهيل الإداري لشؤونها كالإعفاءات الجمركية والإعفاء من الضرائب وغيرها.

بل يتعدى الأمر في المجتمعات الأكثر تحضراً إلى الدعم المباشر

لهذه المؤسسات، وإيجاد روافد مالية تدعم مسيرتها وتضمن لها الاستقرار والتطوير، مما أتاح الفرصة لظهور مؤسسات خيرية عملاقة تنافس جهود كثير من الحكومات والدول.

وامتداداً للعطاءات المتدفقة لهذا المجال، تطورت النظرة الدولية لهذا الميدان، فأنشئت منظمات دولية متخصصة، ذات ميزانيات سنوية تفوق موازنات كثير من الدول.

ولا يزال الميدان يتسع للمزيد من هذه المؤسسات باتساع حجم الاحتياج الإغاثي الدولي، ولاسيما في ظل الصراعات المحلية والإقليمية والدولية .

قاعدة العمل الخيري عند المسلمين

إن العمل الخيري ليس طارئاً على حياة المسلمين، بل هو ملازم للإسلام منذ ظهوره. وظلت الأعمال الخيرية تنمو مع نموه، وتتسع باتساع رقعته، وتتنوع بتنوع الاحتياجات الإنسانية الداعية إليه. فتقديم العون للمحتاجين يتجاوز في الإسلام مستوى التطوع إلى الوجوب. و التاريخ يشهد بأن المسلمين تربوا ليس فقط على التبرع وقت الحاجة أو الاستجابة للظروف الطارئة، وإنما العمل الخيري في الإسلام يقوم على استراتيجية لاترتبط بوقت، ولا تتقيد بظرف. فالأوقاف عند المسلمين كانت ومازالت مصادر ثابتة لتمويل الأعمال الخيرية، كالتعليم والإغاثة ودور الأيتام وإيواء المسنين ورعاية

المعاقين ومساعدة العابرين والمقطوعين وابن السبيل.

إن العمل التطوعي والنشاط الخيري من المفردات اليومية في حياة كل مسلم استجابة لأمر الله تعالى الذي يأمرنا في القرآن بقوله : ﴿**وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**﴾ إنها قاعدة شرعية عامة ينطلق منها العمل الخيري التطوعي بأوجهه المختلفة، وميادينه المتعددة، ومن خلاله يتحرك المسلم تجاه حاجات المحتاجين بنفس راضية وشعور بالمسؤولية لأنه يعلم أن «**في كل كبد رطبة أجراً**». ورسول الإسلام يحث على العمل الخيري بصيغة تجعل المسلمين يتسابقون إليه ويقول : «**اتقوا النار ولو بشق تمرة**» ويقول : «**دخَلَتْ النار إمرأة في هرة ربطتْها لا هي أطعمتها ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض**». ووعد كافلي الأيتام بأنهم سيكونون رفقاءه في ا لجنة وحذَّر المسلمين من ضعف الإحساس بالناس فقال : «**والله لايؤمن من بات وجاره جائع**». ويقول : «**من نفَّس عن مسلم كربة من كرب الدنيا، نفّس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة**» وأوصى بالتعاون بين كل الأفراد بقوله : «**الله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه**» .

ثم إن العمل الخيري ليس محصوراً في مجال واحد، بل هو متعدد المجالات. و هي مجالات مفتوحة لكل ما هو نافع للناس أو يدفع عنهم الضرر. وتختلف باختلاف ذوي الحاجات، وطبائعهم. فمن ذوي الحاجات: المرأة، الرجل، الشباب،المعاقون، الشيوخ ، والأطفال. ومن

طبائع الحاجات الخيرية: الإغاثة بأوجهها العامة، والإنقاذ، والرعاية الصحية، والتكافل الاجتماعي، والعناية بالشباب، والاهتمام بالأطفال اللقطاء، والدعوة، والتعليم، والمساعدة على الزواج. ولكل من هذه الحاجات ميدان قائم بذاته، قد يحتاج في بعض الأحايين إلى التجزئة والقيام على مزيد من التخصصات الفرعية.

طبيعة عمل المؤسسات الخيرية السعودية

يوجد تواصلٌ وتعاون حقيقي بين المؤسسات الخيرية السعودية مع غيرها من المنظمات الإقليمية والدولية، بصفتها متعاون في التنفيذ، أو بصفتها جهات مانحة تستخدم هذه المؤسسات للتنفيذ نيابة عنها.

ويرتبط العمل الإغاثي بالمؤسسات الخيرية السعودية بجوانب من برامج الدعوة، كونها تأتي من باب التأهيل النفسي للمجتمعات المتضررة سواء من الكوارث أو الحروب لتجاوز المحن. والأمم تدرك أهمية العوامل النفسية والاجتماعية في تجاوز آثار الأزمات، وفقد الأقارب، أو الممتلكات، مما يشعرهم بالتعاطف معهم، فهي خدمة نفسية تماثل بقية الخدمات (الصحية والثقافية والتعليمية). والأصل أن المعاني الروحية مشتركة بين المسلمين وغيرهم من أهل الديانات الأخرى، والإسلام يحترم عقائد الآخرين ودياناتهم.

إن هذه الحقائق توضح للجميع بأن الحملة الإعلامية

والإجرائية ضد العمل الخيري الإسلامي الذي تنهض ببعضه المملكة العربية السعودية كانت حملة جائرة و غير موضوعية، وأنها ذات أساس انفعالي ولاتستند إلى أي أساس صحيح. ونحن نجزم بأن الجهات التي قامت بحملة التشكيك بأهداف الجمعيات الإسلامية الخيرية وأثارت الريبة في ممارساتها وفرضتْ الكثير من القيود على نشاطها وحجرتْ على بعض أموالها سوف تراجع ذاتها بعد هدوء فورة الانفعال وتعيد الاعتبار لهذه الجمعيات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها. بل نتوقع أن تعتذر للمسلمين عما حصل، وتعلن براءة العمل الخيري من الأعمال الإرهابية أو أية نشاطات مشبوهة.

المعابد غير الإسلامية في الجزيرة العربية

مدخل

نحن المسلمين نعتقد أن الإسلام ختام الرسالات السماوية، أي أنه البلاغ الإلهي الأخير للبشرية كافة. وهذا يستوجب أن يحتفظ لنفسه بركن صغير من أرضه كبقعة خالصة له بعيدة عن الاحتكاك المباشر الذي قد تأتي منه الشوائب. ومن حكمة الله أن الإسلام ظهر في بيئة صحراوية قاحلة وفي ركن جانبي من الأرض، فكان تخصيص هذا الركن الجانبي كبقعة خالصة للإسلام لايترتب عليه أي ضرر بمصالح البشرية. لأنها خلال كل القرون لم يكن فيها مطلبٌ لأحد وليس فيها من مصادر الحياة ما تحتاجه البشرية في أرض الله الواسعة. كما أنها لا تعترض طرق التواصل بين بلدان العالم فهي أشبه بالجيب الأرضي الخالي تقريباً من الخيرات ومن السكان. لكن هذه البقعة الجانبية المجدبة رغم ضآلة سكانها وقلة مصادر العيش فيها تضم الحرمين الشريفين وتضم الكعبة المشرفة التي يتجه إليها المسلمون بصلاتهم من كل أنحاء الأرض. ثم إن هذه البقعة ذات الضآلة السكانية كانت وقت التأسيس

الإسلامي محاطة في بلدان أخرى بكثافات سكانية كبيرة ذات حضارات عريقة وعقائد وعادات وقيم مستقرة وثنية ومجوسية وزرادشتية ومسيحية ويهودية، وكان ذلك يقتضي أن يبقى للإسلام موطنٌ خاص إلى أن يستقر وينتشر لأن ذلك يضمن صفاءه وعدم اختلاط تعاليمه بتعاليم غيره، فلا يتلامس مع العقائد والأديان والمذاهب الأخرى إلا بعد أن تكون عقائده ومبادئه واضحة لأتباعه الذين سيحملون هذا الدين الصافي إلى أقطار الدنيا ثم لتبقى هذه المساحة القصيَّة الجدباء إسلامية خالصة.

فلم يكن في هذا الركن الجانبي من الأرض مطمعٌ لأحد، و ليس فيه حقوق لأحد، فهو أرض صحراوية قاحلة، إنها بيئة محرومة من الأنهار والأمطار ما جعلها بيئة طاردة، وذات شتات سكاني ضئيل، فهي فراغٌ هائل. فلا يوجد أي ضرر على غير المسلمين من اعتبارها الموطن الأول والدائم والنقي للإسلام. ولم يكن ذلك نفيٌ للآخر وإنما هو استصحابٌ لحالة قائمة وإبقاء على وضع مستقر.

إن ديناً بعظمة الإسلام وشموله واستمرار مسؤوليته عن البلاغ النهائي عن الله من المنطقي أنه يحتاج إلى بقعة نقية تخصه وحده ليتأسس وجوده وتكتمل تعاليمة قبل أن يلتقي بالحضارات والملل الأخرى ثم ينتقل هو إلى المواطن الأخرى ذات الكثافات السكانية الكبيرة ويلتقي أتباعه بالحضارات والأديان وهم يميزون تمييزاً واضحاً تعاليم دينهم ولا تلتبس لديهم بتعاليم غيره

ويبلغونها للناس كما أُنزلت وكما جسدها الرسول في حياته العملية. وليس في هذا إجحافٌ بحق أحد، بل هو التزامٌ بأمر الله وتبليغٌ لدينه.

إجابات حول عدم وجود معابد غير إسلامية في الجزيرة العربية

أما بصدد ما يثار في الغرب من تساؤل حول عدم السماح بإقامة المعابد غير الإسلامية في المملكة فيمكن الإجابة بالنقاط التالية:

أولاً: إن الجزيرة العربية كانت قبل الإسلام أرضاً وثنية، وبتحول الوثنيين إلى الإسلام انتهتْ الوثنية وخرافاتها والجهالات التي تحتمي بها، وصارت أرضاً إسلامية خالصة مسكونة بشتات ضئيل من السكان مع تجمعات سكانية محدودة بمكة والمدينة والطائف وقرى أخرى قليلة السكان و شحيحة الموارد. كان المنطق يقتضي أن لا يُغمر هذا العدد الضئيل من السكان بطوفان أتباع الحضارات و الأديان الأخرى المستقرة إلى أن يتحقق للإسلام وجوده واستقراره ومن هنا جاء حصرها على الإسلام لتكون منطلقة إلى بقية أنحاء الأرض ولتبقى نقية إلى أن تقوم الساعة، لا يزاحم الإسلام غيرُه فيها. ولكن هذه البقعة التي هي الموطن الخاص للإسلام ليست تاريخياً وواقعياً سوى جزء صغير من أرض الإسلام، بل إنها من الناحية السكانية لا تكاد تمثل سوى

نسبة ضئيلة جداً من السكان في أرض الإسلام. وهذا يؤكد أن هذه المسألة لا علاقة لها برؤية وموقف الإسلام من الأديان الأخرى، فهو يحترمها.

ومع أن الإسلام هو البلاغ الأخير عن الله فإنه خلال تاريخه الطويل كان وما يزال يحترم معابد أهل الكتاب، وينهى عن التعرض لها أو لمن فيها .وقد كان من هدي النبي وأصحابه جعل الصوامع والكنائس مكاناً آمناً لا يجوز التعرض للمعتزلين فيه. فقد رُوي عن النبي – صلى الله عليه وسلم أنه لما أرسل جيش مؤتة قال لهم: «**ستجدون فيهم رجالاً في الصوامع معتزلين من الناس فلا تعرضوا لهم**».

ولما بعث أبو بكر الصديق – وهو الخليفة الأول للمسلمين بعد وفاة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم – يزيد بن أبي سفيان للقتال في الشام قال له: **(إنك ستجد قوماً زعموا أنهم حبسوا أنفسهم لله – يعني في الصوامع – فذرهم وما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم له).**

وعندما عاهد عمر – وهو الخليفة الثاني للمسلمين بعد وفاة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم – أهل بيت المقدس كان من ضمن ما نص عليه حماية كنائسهم وصلبانهم. وقد جاء في ذلك العهد «**هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان: أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم وصلبانهم وسائر**

ملتـهم لا تُسكن كنائسـهم ولا تُـهدم ولا يُنتـقص منهـا ولا من حيّزها ولا من صليبـها ولا من شيء من أموالهم ولا يكرهون على دينهم» .

وفي وثيقة صلح خالد بن الوليد لأهل (عانات) نصّ على مثل ذلك؛ إذ ورد فيه: «**ولهم أن يضربوا نواقيسهم في أية ساعة وأن يُخرجوا الصلبان في أيام عيدهم**».

بل بلغ الحرص على رعاية حقوقهم في معابدهم الغاية في الوفاء والصيانة. يظهر ذلك في رفض (عمر) الصلاة في كنيسة القيامة لما عرض عليه نصارى القدس الصلاة فيها على سبيل الإكرام له؛ فأبى ذلك خشية أن يتخذها المسلمون سنة من بعده فيغلبوا النصارى بكثرة صلاتهم فيها على أداء عبادتهم في كنيستهم واختصاصهم بها. وكما حافظ النصارى على كنائسهم فقد استمر انشاء الكنائس الجديدة في مدن المسلمين وحواضرهم خلال كل التاريخ الإسلامي. وهذه حقائق يؤكدها الواقع ويشهد بها التاريخ. فهي من الثبات والوضوح إلى درجة أنها لا تحتمل الجدال. بل لقد نال النصارى في مصر تحت ظل المسلمين الذين يخالفونهم في الدين ما لم ينالوه تحت حكم الرومان الذين يوافقونهم في الدين ويخالفونهم في المذهب.

وقد شهد مؤرخو العالم المنصفون بعظمة هذا العدل والتسامح

والوفاء. يقول (ول ديورانت): لقد كان أهل الذمة المسيحيون، والزرادشتيون، واليهود، والصابئون يتمتعون في عهد الخلافة الأُموية بدرجة من التسامح لا نجد لها نظيراً في البلاد المسيحية في هذه الأيام، فلقد كانوا أحراراً في ممارسة شعائر دينهم، واحتفظوا بكنائسهم ومعابدهم .

وقال المؤرخ (ترتون): لقد كان سلوك حكام المسلمين – في الغالب – أحسن من القانون المفروض عليهم تنفيذه على الذميين، وليس أدلَّ على ذلك من كثرة استحداث الكنائس وبيوت العبادة في المدن العربية الخالصة.

وعندما نرى هذه الصور المشرقة – والتي تعاقبت عصور المسلمين على المحافظة على رعايتها – فلا بد من ملاحظة أمرين مهمين:

١ـ أن المسلمين كانوا يصدرون في هذا الخلق الرفيع من باعث ذاتي مصدره هدي دينهم الذي علمهم إياه رسول الله – صلى الله عليه وسلم–، ولم يكونوا يراعون في ذلك أيَّ ظرف خارجي. فلم تكن هنالك عهود ولا مواثيق عالمية، ولا منظمات دوْليَّة، ولم يكن هناك ما يمنع جيشاً منتصراً أن يتفنن في ضروب البغي والتدمير، ولم يكن ثمة حدود يقف عندها العدوان، ومن ذلك ما فعله الفرس عندما هزموا الرومان. فقد ذكرت كتب التاريخ للمؤرخين الغربيين أن المدينة أحرقت

ونهبت، وأحرقت الكنائس، وأهين المكان الذي يعتقد النصارى أن المسيح دفن فيه، وحملت النفائس والمقدسات ومن بينها الصليب الكبير الذي يعتقد النصارى أن المسيح صلب عليه، وقد احتفل رجال الدين الفرس بابتهاج بانتصارهم على رجال الدين النصارى.

٢ـ أن هذه السماحة من المسلمين ورعاية عبادات ومعابد غيرهم كانت مقابلة بتصرفات عكسية من أعدائهم، من ذلك ما فعله جنود النصارى في الحملات الصليبية في بيت المقدس فقد كانت المذابح تتم بمباركة بعض رجال الدين، ومن ذلك ما ذكرته المستشرقة الألمانية (زيجريد هونكه) عن المؤرخ الأوروبي ميشائيل دارسيرر أن البطريرك نفسه كان يعدو في زقاق بيت المقدس وسيفه يقطر دماً حاصداً به كل من لقي في طريقه ولم يتوقف حتى بلغ كنيسة القيامة وقبر المسيح، فأخذ في غسل يديه تخلصاً من الدماء اللاصقة بها مردداً كلمات المزمور «يفرح الأبرار حين يرون عقاب الأشرار، ويغسلون أقدامهم بدمهم، فيقول الناس: حقاً إن للصديق مكافأة وإن في الأرض إلهاً يقضي».

وأما الميدان الذي يتحلق قبة الصخرة والمسجد الأقصى الذي لجأ إليه معظم الأهالي المسلمين احتماءً به فقد تحول تحت زحف الفرنجة المدمر إلى حمام دماء خاضت فيه أقدام الجنود النصارى حتى الكعبين.

وأما تحويل مساجد المسلمين إلى كنائس فأمثلته في الحروب الصليبية كثيرة، ومثله أيضاً ما حصل في الأندلس بعد سقوطها، حيث تحولت مساجد المسلمين وعماراتهم الشهيرة إلى كنائس يرفع فيها الصليب، وتُعَلَّق على مآذنها النواقيس. وشهرة محاكم التفتيش وما فعلت بالمسلمين واليهود تغني عن كثير من التفصيل.

والحاصل أنه لا هذا ولا ذاك كان يثني المسلمين عن منهجهم أو يغير من طريقتهم في حسن المعاملة وإبقاء أهل الأديان على أديانهم وحفظ جميع حقوقهم. فإذا نظرنا إلى رقعة العالم الإسلامي الواسعة وجدنا أن الأمة الإسلامية كانت تعامل غير المسلمين هذه المعاملة السمحة الكريمة التي تحفظ لهم حرية التعبد وخصوصية أماكن العبادة، وذلك في كل أنحاء رقعتها الواسعة الممتدة من الصين شرقاً إلى جبال البرانس غرباً، وكانت الدولة الإسلامية والمسلمون والذميون يستثنون من ذلك رقعة الجزيرة العربية فقط بوصفها بقعة خاصة بالإسلام كما الفاتيكان خاصة بالكاثوليك.

فلما تفككت أجزاء الدولة الإسلامية في العصر الحديث إلى دول متعددة بقي لهذه الدول حكمها السابق، من حيث منح الحرية لغير المسلمين في التعبد في معابدهم الخاصة في جميع بلاد المسلمين، كما بقي للجزيرة العربية خصوصيتها السابقة في كونها أرضاً

إسلامية خالصة لا يقبل المسلمون كلهم ثنائية مباني الديانات في عاصمتهم التي هي القاعدة الجغرافية للدين، وعلى الدولة التي تحكم هذه الجزيرة أن تقوم بأداء هذا الواجب، وتحافظ على خصوصية عاصمة الإسلام الجزيرة العربية، والدولة السعودية اليوم تتحمل هذه الأمانة وترعى هذا التميز ومن ورائها قلوب أكثر من مليار مسلم.

ثانياً : هذه الخصوصية ليست من المسائل الاجتهادية التي يمكن إعادة النظر فيها، بل هي خصوصية مُلزِمة لأنها مبنية على نصوص نبوية عهد بها رسول الله إلى المسلمين تنص على هذه الخصوصية، وتجعل هذا الحكم استثناءً لها من بين ديار أهل الإسلام، وذلك حين قال : **(لا يُترك بجزيرة العرب دينان)**، وكذلك قوله: **(أخرجوا المشركين من جزيرة العرب)** .

وكان الخليفة الثاني عمر بن الخطاب متردداً في هذه المسألة حتى علم أن رسول الله –قال: **(لا يجتمع دينان في جزيرة العرب)**، و قال: **(لا يجتمع قبلتان في جزيرة العرب)** .

ودلالة هذه الأحاديث النبوية ظاهرة في عدم جواز الاستيطان الدائم لغير المسلمين في جزيرة العرب. وهكذا كل ما يتفرع عن ذلك، ومنه إقامة المعابد غير الإسلامية فيها. وقد أجمع على هذا الحكم علماء المسلمين واتفقت عليه مذاهبهم كافة.

فالمسلمون كلهم يؤمنون بهذه النصوص، ويتعبدون لله بطاعة رسوله في أمره هذا، ويعلمون أن هذه النصوص تدل على خصوصية جزيرة العرب بهذا الحكم وأنها بذلك القاعدة الجغرافية لأهل الإسلام، وحرم الإسلام وقاعدته وعاصمته، ومنطلقه الأول الذي أشرق منه نوره فآمن كُلّ أهلها بهذا الدين، ودخلوا فيه أفواجاً، وتعاقبت أجيالهم في هذه الجزيرة متشبثة بهذا الدين مراعية لهذه الحرمة.

وهذه النصوص الدينية تُحَمل المسلمين واجب صيانة قاعدتهم الجغرافية وعاصمتهم الدينية (الجزيرة العربية) والتي لم يسكنها من غابر الدهر وقديم الأزل غير أهلها الذين آمنوا كلهم بهذا الدين والتزموه منذ أشرق وإلى اليوم.

ثالثاً: ليس هناك قانون يسمح بإهدار مشاعر أكثر من مليار مسلم يؤمنون بحرمة الجزيرة العربية من أجل قلة ليست من أهل الجزيرة ولكنها طارئة عليها تستفز مشاعر كل مسلمي العالم بانتهاك هذه الحرمة. وإذا كانت الحرية الخاصة مسموحة ما لم تتجاوز حرية الآخرين فإن تجاوز هذا الحكم يعني الاصطدام مع حرية جميع المسلمين، في أن تكون عاصمة الإسلام مصونة بأحكام الإسلام.

وإقامة الشعائر الدينية لغير المسلمين في معابد خاصة تتقاطع – عرضياً – مع حرية المسلمين في إقامة شعائرهم الدينية في

جزيرة العرب؛ لأن من شعائر المسلمين في الدنيا كلها أن الجزيرة العربية خالصة للإسلام، فلا يعلن فيها دين غيره، وكل إعلان لدين غير الإسلام في الجزيرة انتهاك لحرية المسلمين في عقيدتهم وبلادهم. وقد جاء في الفقرة الثالثة من المادة الثامنة عشرة من العهد الدَّوْلي الخاص بحقوق الإنسان المدنية والسياسية أنه لا يجوز إخضاع حرية الإنسان في إظهار دينه أو معتقده إلا للقيود التي يفرضها القانون، والتي تكون ضرورية لحماية السلامة العامة، أو النظام العام، أو الصحة العامة، أو الآداب العامة، أو حقوق الآخرين وحرياتهم الأساسية.

ولا شك أن حقوق المسلمين في الدنيا كلها وحريتهم الأساسية في حرمة قاعدتهم الجغرافية هي من القيود الأساسية التي يخضع لها غير المسلمين في إظهار دينهم .

رابعاً: أحكام هذه النصوص الشرعية سارية في هذه الجزيرة منذ ١٤٠٠ سنة، فلم تقم فيها – على تعاقب أعصارها – معابد غير المساجد، ولم تُعلن فيها شعائر دين غير الإسلام، ولم يعمر أرضها غير أهل الإسلام، فليس فيها مواطنون غير مسلمين، وكل من يدخلها من غير المسلمين يعلم هذه الخصوصية، ويلتزم – في حال دخولها – ما لها من تميز .

خامساً: إن منع إقامة معابد غير إسلامية في الجزيرة العربية يتم تنفيذاً لتعاليم الدين الإسلامي الذي هو دستور

البلاد، والمصدر لأحكامها وتشريعاتها. ثم هو اليوم يمثل اتصالا تاريخياً لحالة من التميز رعتها أجيال المسلمين في هذه البلاد، وسائر بلاد الإسلام طوال ١٤ قرناً. ثم هو حماية لقداسة الجزيرة العربية والتي يؤمن بقدسيتها مليار وثلاثمائة مليون مسلم، يتوجهون إليها في صلواتهم كل يوم خمس مرات، ولا يقبلون بحال أن تكون قاعدة دينهم الجغرافية ذات ثنائية دينية.

سادساً: إذا كانت حاضرة الفاتيكان تمنع أن يكون في رحابها مسجد للمسلمين فإن المسلمين في أصقاع الدنيا يرون للجزيرة من التميز والخصوصية والقداسة أعظم مما يراه غيرهم لساحات الفاتيكان، لأن فيها الكعبة المشرفة، والحرم المكي، وقبر خاتم الرسل وحرم مسجده، ومشاعر الحج ومواقيته، وبقية الجزيرة سياج لهذه المشاعر المعظمة.

سابعاً: تمنع نصوص الشريعة الإسلامية الإقامة الدائمة لغير المسلمين في هذه الرقعة من أرض المسلمين وهي الجزيرة العربية، ولذا فإنها تمنع كل ما من شأنه التمكين لاستقرار غير المسلمين فيها، والمعابد مظهر من مظاهر الاستقرار والتمكين لغير المسلمين في أرض خالصة للإسلام.

ثامناً: حماية هذه القداسة الشرعية للجزيرة العربية ومنع إقامة أي معبد غير إسلامي واجب ومسؤولية على

حكومة المملكة لا خيار لها فيها؛ لأنها تستند إلى أصل ديني لا يمكن تجاوزه أو إلغاؤه، وكل مطالبة بذلك تعني المطالبة بانتهاك القواعد العامة لدساتير الدول. وبالنسبة للملكة خاصة فإنها تمثل انتهاكاً لقاعدة أساسية من قواعد العقيدة الإسلامية التي هي شرعة سماوية وليست قانوناً وضعياً قابلاً للتعديل أو التعطيل، فلا تملك أي سلطة حق التغيير أو التعديل فيه، كما أن ذلك يتناول في الوقت نفسه النظام العام في المملكة وأمنها الوطني وهما يقومان على أساس الشريعة الإسلامية.

تاسعاً: ليس في المملكة مواطنون غير مسلمين، وأما من سواهم من المقيمين فإن إقامتهم مؤقتة حيث قدموا بإرادتهم طبقاً لعقود تنص على ضرورة التزامهم بأنظمة البلد ومراعاة خصوصيته.

عاشراً: تم بحث هذه القضية على أصعدة مختلفة من قبل العلماء المسلمين، وتم الحوار حولها مع دولة الفاتيكان وحسم ذلك كله بهذه النتيجة النهائية، ولذا أصدر المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة في جلسته المنعقدة بالقاهرة في ١٠/١٠/٢٠٠٠م بياناً قال فيه "التأكيد الحاسم بأن الجزيرة العربية وقلبها المملكة العربية السعودية هي الحصانة الجغرافية لعقيدة الإسلام لا يجوز شرعاً أن يقوم فيها دينان،

ولا يجوز بحال أن يشهر على أرضها غير دين الإسلام، كما تستنكر هيئة رئاسة المجلس العودة إلى المطالبة ببناء كنائس على أرض السعودية بعد أن حسم هذا الأمر سابقاً في حوار مطول مع الفاتيكان عبر اللجنة الإسلامية العالمية للحوار واتفق على إغلاق هذا الملف وعدم إثارته ثانياً".

إن عدم السماح بإقامة معابد غير إسلامية في الجزيرة لم يكن يمثل مشكلة في أي وقت لأن السكان مسلمون بنسبة مائة في المائة، لذلك لا توجد حاجة إلى معابد لغير المسلمين .فإثارة هذا الموضوع بوصفه مشكلة أو على أنه دليل على نفي الآخر هو إدعاء بعيد عن الموضوعية .